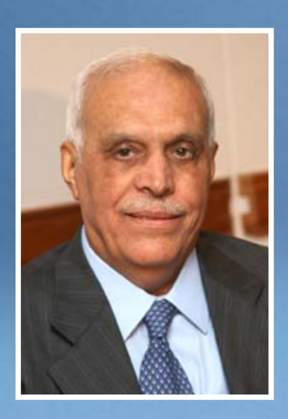


مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١) - يونيو ٢٠١٢ - شعبان ١٤٣٣ هـ



البنك الإسلامي الأردني
(قصة نجاح)

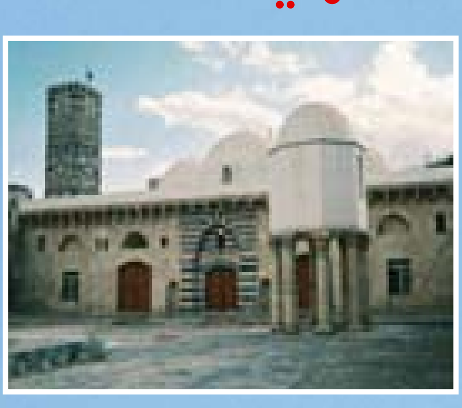
استجابة لنداء وطني
استقالة الأمين العام للمجلس العام

الطفل الاقتصادي

الدِّلالات المحاسبية في ضوء النصوص القرآنية

دعوة من
إقتصاديين لفرنسا وألمانيا
لخروج سلمي من اليورو

هدية العدد



كلمة للمجلس



الشيخ صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

لقد أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية حقيقة واقعة، وامتد نشاطها إلى معظم أنحاء العالم، وعرفت تطورا هائلا من حيث وجودها الكمي، ونتائجها المالية وإنجازاتها المحققة . وقد تنامى الاعتراف بها على المستويين المحلي والدولي، فانضمت الكثير من المؤسسات المالية التقليدية لتقديم الخدمات المالية الإسلامية، واتجه عدد من البنوك التقليدية إلى التحول الكامل إلى بنوك إسلامية، وأقرت المؤسسات والمنظمات المالية الدولية بصلاحية النموذج المصرفي الإسلامي، وبادرت البنوك المركزية في الدول الإسلامية باستقطاب الصناعة المالية الإسلامية واحتضانها، وازداد التنافس بين الدول لتكون مركزا ماليا إسلاميا . وهكذا أصبحت الصيرفة الإسلامية صناعة مالية متكاملة لها فلسفتها ومنهجها ومنتجاتها ومعاييرها وجزءا لا يتجزأ من المنظومة المصرفية العالمية .

وانطلاقا من الدور الكبير الذي يلعبه المجلس العام في هذا المجال، فقد ارتأت إدارة المجلس العام بتوجيه جهود المجلس لتقديم كل المبادرات الممكنة والدعم اللازم للأشقاء من المصرفيين والخبراء وصناع القرار والمهتمين بالصناعة المالية الإسلامية.

وعليه فإن الفترة المقبلة ستشهد نشاطات مكثفة للمجلس العام في القارة الأفريقية، ويبدأ المجلس العام من تونس، ثم السودان، ثم موريتانيا، ثم المغرب وليبيا والأردن بإطلاق النسخة الأولى من الملتقى الدولي الأول للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والذي يأتي تحت شعار "صياغة مستقبل التمويل الإسلامي".

بالإضافة إلى الأردن ينتقل المجلس العام ليضيءالجانب الآخر من هذه القارة الثرية بالخبرات والمكتظة بخبراء الصناعة المالية الإسلامية في دول المغرب العربي، حيث انطلقت بإذن الله تعالى أعمال النسخة الثانية من الملتقى المغاربي للمالية الإسلامية في موريتانيا بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تحت شعار (الصيرفة الإسلامية و تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة) خلال شهر أبريل المنصرم. كما يستعد المجلس من جهة أخرى لإطلاق النسخة الثالثة من الملتقى المغاربي في المغرب تحت شعار: (دور المالية الإسلامي في جذب المستثمرين لمنطقة المغرب العربي)

وقد اطلع مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمجلس العام على هذه التطورات الهامة، والأنشطة الكبيرة التي يقوم بها لنشر الوعي والمعرفة بالصناعة المالية الإسلامية في القارة الأفريقية وبادر مجلس الإدارة والجمعية العمومية بمباركة هذه الجهود وتوجيه الأمانة العامة للمجلس لتقديم كل الدعم والاهتمام والخدمات الممكنة لإنجاح تلك الخطوات والجهود.

ويسعدنا في الأمانة العام للمجلس العام إطلاق العدد الأول من المجلة العالمية للاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وعرض بعض أنشطة المجلس في الدول الإسلامية.

والله ولي التوفيق .

في هذا العدد :



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية (إلكترونية) فصلية (مطبوعة)
تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات
المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث
فقه المعاملات الإسلامية

لمراسلة المجلة والنشر
editor@giem.info

التسويق والعلاقات العامة
آلاء حسن
الهاتف المباشر : ٠٠٩٧٣١٧٣٥٧٣١٢
فاكس : ٠٠٩٧٣١٧٣٥٧٣٠٧
إيميل: marketing@giem.info

التبادل العلمي والوكلاء



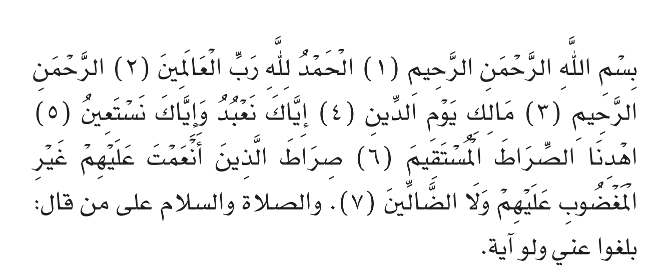




الكلمة الافتتاحية



رئيس التحرير
د. سامر مظهر قنطقجي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (٥) اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (٧). والصلاة والسلام على من قال: بلغوا عني ولو آية.

اللهم افتح علينا فتحاً مبيناً وتقبل عملنا هذا بقبول حسن، واجعله سداً لثغرة (الاقتصاد)، فقد هجر المسلمون كثيراً من فنون فقه المعاملات وعلومه حيناً من الدهر حتى نسوا وتناسوا كثيراً منه فتاهت بوصلة نظمهم خاصة الاقتصادية منها، بعد ذلك عادت بعض التطبيقات الاقتصادية إلى الظهور كأبحاث نظرية، ونجحت بعض تطبيقات تلك الأبحاث فعادت الأضواء إلى هذا الاقتصاد على يد أفاضل مخلصين يعلمهم الله، والذي نسأله أن يجزيهم خير الجزاء ونسأله تعالى أن تكون حسنة جارية لهم ولمن سار على دربهم.

إن رسالة (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) هي نشر علوم الاقتصاد الإسلامي والدراسات المقارنة وما يمكن أن يُستفاد منه لتوثيق هذا العلم ونشره وجعله في متناول الجميع (مجاناً) خدمة لهذا العلم. لذلك تتلخص أهداف المجلة بالآتي:

- التعاون لخدمة علوم الاقتصاد الإسلامي ودعمه وتطويره بالأبحاث النظرية والتطبيقية بحيث تكون المجلة منبراً لجميع المؤسسات المالية الإسلامية والمراكز البحثية والعلمية والخبراء والمهتمين والمثقفين.
- تشجيع ونشر البحوث المبتكرة لإثراء المكتبة العالمية والبحث العلمي عموماً. والعناية بالتراث العربي والإسلامي وإعادة نشره بما يتناسب وأساليب العصر الحالي، وترجمته إلى اللغات الأخرى وبيان مكانته وأثره في الحضارات العالمية.
- متابعة ورصد الاتجاهات الفكرية والحركة العلمية بنشر تعريف بالكتب والترجمات الصادرة في هذا المجال، ونشر وتلخيص ما ينجم عن المؤتمرات والندوات والورشات ذات الصلة، ونشر خلاصات الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه) ذات العلاقة.
- توطيد الصلات العلمية والفكرية بين المؤسسات والباحثين، سواء بالعمل على تكوين شبكة تواصلية من مختلف الاختصاصات ذات العلاقة والمهتمين والمثقفين، أو بربط موضوعات البحوث التطبيقية بخطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تبني واكتشاف الأقلام الواعدة المبدعة وتسليط الضوء عليها.

ولا ندعي السَبق في هذا المضمار، فمجلة (الاقتصاد الإسلامي) التي يصدرها بنك دبي الإسلامي رائد الصناعة المالية الإسلامية هي صاحبة فضل وسبق في هذا المجال، وهذا من باب إنزال الناس منازلها وعدم بخسهم أشياءهم. لذلك نفخر أننا سنتعاون معهم على هذا البرّ لحمل رسالة الاقتصاد الإسلامي الذي لن يكفيه مجلة أو مجلتين ولا مجلد أو مجلدين، فهو علم راسخ قابل للتطوير لاعتماده على شريعة غرّاء كاملة بكل نواحيها كما أخبر عزّ وجلّ في سورة المائدة: الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا (الآية ٣).

إن شعار المجلة هو كلمة (اعْدِلُوا) المقتبسة من قوله تعالى في سورة المائدة (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) إنما يُلخص أس قضية الاقتصاد وأساسها، فلو بُنيت جميع السياسات باتجاه تحقيق العدل لقام الاقتصاد متيناً. فالعدل أساس المُلك ودليل التقوى، والمُلك ليس هو مُلك الحاكم فقط، بل هو أي مُلك يمتلكه الإنسان بمفرده أو مشاركة مع غيره، وعليه فإقامة العدل مدعاة للاستمرار والبناء والتطور (والعكس بالعكس). لذلك إن بناء الحضارات واستمرارها مرهون بتحقيق العدل الذي يشمل حماية الإنسان والحيوان والنبات، ليبقى كل شيء موزون درءاً لفساد ناجم عن سوء تصرفات الناس أنفسهم. فمراعاة البيئة ومنع التلوث وطلب إحياء الأرض الموات وتحسين الأداء والحد من الهدر بالاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستهلاك الطاقة وكذلك محاربة الفساد صارت مطلب الجميع في الوقت الحاضر.

إن مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية هي منبرٌ لأساتذة الجامعات لنشر بحوثهم وآرائهم، وللمهنيين وخبراء الصناعة المالية الإسلامية ليطرحوا نتائج خبراتهم وما يرونه مناسباً للنقاش والطرح على طاولة البحث العلمي لإتاحته للباحثين، وهي أيضاً منبرٌ لنشر خلاصات الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه وغيرها مما له أهمية واضحة) لمحاولة دمجها مع متطلبات المجتمع وعدم تركها على الرفوف.

لذلك نطلب من كل أولئك أن يستخدموا هذا المنبر لنشر ومناقشة ما لديهم، فنحن نتشرف بخدمتهم لتحقيق الأهداف المرسومة، كما نقبل النصح والمشورة، ونعتز بأي نقد يصلنا طالما أنها وسيلة تحقيق غاية الرسالة، ألا وهي التبليغ، فالله من وراء القصد.

حماة بتاريخ ٢٠١٢/٠٦/٠١

General Council for Islamic Banks And Financial Institutions

CIBAFI

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
General Council for Islamic Banks And Financial Institutions

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو هيئة دولية غير هادفة للربح مقره في البحرين وقد تم تأسيسه من قبل البنك الإسلامي للتنمية بجدة بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية الإسلامية ودول العالم، وهو مؤسسة منتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي، وقد حدد بشأن تأسيسه مرسوم ملكي بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠١،ويهدف المجلس العام إلى تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وخدمتها وحمايتها في مختلف المجالات والأنشطة. وقد استطاع منذ تأسيسه في أواخر سنة٢٠٠١ أن يحقق انجازات كبيرة سواء على مستوى إصدار الأدلة المالية والإدارية للصناعة المالية الإسلامية، وكذلك إصدار التقارير الإحصائية والتحليلية حولها ، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات التلفزيونية للتعريف بالصيرفة والمالية الإسلامية ونشر المفاهيم والقواعد والمبادئ التي تستند إليها.

المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي:

تأسس المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي بقرار من الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، من أجل العمل على رفع المستوى المهني للعاملين في الصناعة المالية الإسلامية، ووضع القواعد المنظمة لخدمات التدريب والإشراف على إصدار شهادات اعتماد لكل المؤسسات التدريبية والمدربين والحقائب التدريبية، وكذلك إصدار شهادات مهنية متنوعة أهمها شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد.

مركز المعلومات المالية:

المهمة الرئيسية لمركز المعلومات المالية هي إنتاج دليل دول مجلس التعاون الخليجي والدليل العالمي عن طريق جمع كل التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والاستثمارية وشركات التمويل (IBIFC) وإخراجها على شكل جداول و رسوم بيانية . يصدر تقرير دول مجلس التعاون الخليجي سنوياً في شهر يونيو (حزيران) و يسلط الضوء على أداء الـ IBIFC في منطقة الخليج.

أما التقرير العالمي فيصدره المجلس العام سنوياً في كانون الأول، و يشمل ملخص لأداء IBIFC في جميع دول العالم كما إن مركز المعلومات المالية يقوم بنشر تقارير دورية عن المصارف الإسلامية وأداء المؤسسات مع تحليل مفصل.

التسويق والعلاقات العامة:

يهتم قسم التسويق والعلاقات العامة بالمجلس العام بنشر التوعية حول الصناعة المالية الإسلامية وذلك من خلال التنسيق للمؤتمرات والمنتديات واللقاءات العلمية بين رواد هذا القطاع والخبراء والممارسين والمهتمين بهذا الشأن من جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى بناء علاقات مع جميع المؤسسات المالية الإسلامية المنضمة للقطاع الاقتصادي المالي الإسلامي وتقوية العلاقة مع أعضاء المجلس العام الحاليين والذين يبلغ عددهم أكر من ١٠٠ عضو مكونين من البنوك الإسلامية وشركات التدريب والرقابة والتأمين الإسلامية حول العالم.

كما يقوم المجلس العام من ناحية أخرى بدراسة الاحتياجات والتحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية، والعمل على تقديم الحلول المناسبة لها، وقد سبق للمجلس تأسيس المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم، والمركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي لتأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.



مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

Islamic Fiqh Business Researches Center

رسالة المركز: خدمة طلاب العلم وصولا لنشر اقتصاد إسلامي عالمي

تأسس المركز عام ٢٠٠٣ بعدما أنهى مؤسسه (الدكتور سامر مظهر قنطقجي) الدكتوراه حيث اضطر للسفر لعدة دول لجمع ما يلزمه من مراجع لدراسته. بعد ذلك فكّر بوضع ما لديه من مراجع على النت لإتاحتها (دون مقابل سوى الأجر من الله تعالى) للباحثين تسهيلا لعملهم ولتجنيبهم معاناته في جمع المراجع. لكن سرعان ما بدأ زوار الموقع بالنقاش حول قضايا عديدة بشأن الاقتصاد الإسلامي، إضافة لطلب المزيد من المراجع حول ذلك. مما أدى بإدارة الموقع إلى تسريع مجال عملها خدمة لطلاب العلم. مما رفع ترتيب الموقع عالمياً إلى حوالي ٢٢٥٠٠٠ على مستوى العالم.

يهدف موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية إلى إظهار إسهامات الشرع الإسلامي وفضله في الحياة الاقتصادية بغية إعادة تقديم فقه المعاملات بثوبه المتجدد لأنه صالح لكل زمان ومكان، وشريعة الله حاكمة على الأزمان لا محكومة بها. لذلك يتوجه الموقع لجميع السادة الباحثين إلى مشاركتنا بمؤلفاتهم لنشرها في الموقع ليطلع عليها كل باحث ومتعطش للحقيقة.

يتألف الموقع من أبواب تصنيفية تتضمن خدمات للقرآن الكريم، والاقتصاد والتأمين والأسواق والمحاسبة والمصارف والربا والإدارة والصكوك والمسؤولية الاجتماعية والعلاقات الدولية والزكاة والجودة والهندسة المالية والوقف والمواريث والبحث والتطوير والتربية والبيئة وصناعة الفتوى والطفل الاقتصادي واللغة العربية ومواقع مفيدة إضافة إلى خدمات أخرى.

ويرتبط به مجموعة بريدية kantakjigroup تقدم خدمات الأخبار اليومية لأعضائها وتبادل نقاشات مفيدة في مجال الاقتصاد الإسلامي

البنك الإسلامي الأردني (قصة نجاح)

البنك الإسلامي الأردني في سطور...

تأسس البنك الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة أردنية بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ وباشر الفرع الأول العمل في ١٩٧٩/٩/٢٢م لتقديم الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقد لاقت فكرة تأسيس البنك الإسلامي الأردني ترحيباً كبيراً من المواطنين التواقين لوجود مصارف إسلامية تراعي تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأصبح عدد فروع ومكاتب البنك ٧٦ فرعاً ومكتباً .وبدأ البنك العمل برأسمال أربعة ملايين دينار ويبلغ رأسمال البنك حالياً ١٢٥ مليون دينار .

وتخضع معاملات وعقود البنك للرقابة الشرعية من قبل هيئة مؤلفة من أربعة من علماء الشريعة المتخصصين كما يخضع البنك لرقابة البنك المركزي،ويعمل البنك على تعميق وتطوير مبادئ الحوكمة المؤسسية وتطوير إدارة المخاطر والاستمرار في تطبيق متطلبات بازل II وبازل III .

وقد حقق البنك الإسلامي الأردني "بحمد الله" حضوراً مميزاً عبر مسيرته لثلاثة وثلاثين عاماً في القطاع المصرفي الأردني بحصوله على العديد من التصنيفات الائتمانية والجوائز العالمية وتحقيقه نمواً واضحاً في معظم مؤشراته الماليه ليعزز موقعه في القطاع المصرفي الأردني على الرغم من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني مما تشهده المناطق المحيطة من أزمات سياسية واقتصادية وقد أثبتت إستراتيجية البنك في التعامل مع الأدوات المالية المختلفة نجاحها وقدرتها على تخطي المعوقات المختلفة و مواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية الإسلامية وبما يتفق والضوابط الشرعية .

فقد ثبتت مؤسسة Standard &Poor's تصنيف البنك ، حيث حصل على تصنيف ائتماني للالتزامات طويلة الأجل BB و B للالتزامات قصير الأجل مع توقع مستقبلي سلبي.و ثبتت مؤسسة Capital Intelligence تصنيف البنك (BBB-)مع توقع مستقبلي مستقر كما ثبتت مؤسسة Fitch rating تصنيف البنك (BB-) مع توقع مستقبلي مستقر.

جوائز البنك الإسلامي الأردني ...

وحصل البنك أيضا على عدد من الجوائز العالمية خلال عام ٢٠١١وهي جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة على مستوى العالم للعام الثالث على التوالي ، وأفضل مجموعة مصرفية في الأردن للعام الثاني على التوالي من مجلة (World Finance)، والمتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية، والتي تصدر من لندن.و جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة على مستوى العالم للعام الثاني على التوالي، وجائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن للعام الثالث على التوالي من مجلة (GlobalFinance)، المتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية (ومقرها نيويورك)، لمساهمته في نمو التمويل الإسلامي وتلبية حاجات العملاء، وتقديم منتجات متوافقة مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية والحرص على استمرار النمو في المستقبل، مما جعله في مصاف البنوك الإسلامية القيادية.

كما يقدم البنك خدماته بوسائل تكنولوجية حديثة ابتداءً من خدمة الصراف الآلي والبطاقات المصرفية كبطاقات الفيزا العالمية، وفيزا إلكترون وبطاقات الماستر كارد، ويشترك البنك في الشبكة الأردنية لأجهزة الصراف الآلي (JONET) واستخدام أنظمة الاتصال الحديثة في مجال الاعتمادات والحوالات مثل نظام (SWIFT)ونظام الحوالات السريعة (Union Western) ، كما يقدم البنك خدماته للعملاء بواسطة (I banking-)ويقدم خدمة الرسائل القصيرة (sms) وكان البنك أول بنك في الأردن يصدر بطاقة فيزا كارد ذكية (smart card) تطبع (In house) كما أنه أول مصرف في الأردن يقدم خدمة (vbv) التسوق الآمن عبر الانترنت.

نتائج البنك المالية حتى ٢٠١٢/٣/٣١

حقق البنك الإسلامي الأردني خلال الربع الأول من العام الحالي أرباحا صافية بعد الضريبة بلغت ٧,٢ مليون دينار وبنسبة نمو بلغت حوالي١٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي .

و بلغت موجودات البنك مضافاً إليها الحسابات المدارة (حسابات الاستثمار المخصص وسندات المقارضة وحسابات الاستثمار بالوكالة) حوالي ٣,٢٢ مليار دينار مقابل ٣,١٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١.

وبلغت التسهيلات الممنوحة للعملاء(بدون التسهيلات والحسابات المدارة) خلال الربع الأول من العام الحالي حوالي١,٨٥ مليار دينار مقابل ١,٥٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة نمو ١٩٪ .

وبلغت ودائع العملاء(بما فيها الحسابات المدارة) في نهاية الربع الأول من العام الحالي حوالي ٢,٩٢مليار دينار مقابل٢,٨٦مليار دينار كما في ٢٠١١/١٢/٣١.

كما بلغت حقوق الملكية في نهاية الربع الأول من العام الحالي حوالي ٢١٤ مليون دينار مقابل ٢٠٧مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ .

سعادة السيد موسى عبد العزيز شحادة

توجهت مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بمجموعة أسئلة تفضل الاستاذ موسى شحادة بالإجابة عليها:

١-إن المتتبع لأعمال البنك الأردني الإسلامي يتبين له أن استراتيجية هذا البنك واضحة في التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، فقد أبرم اتفاقات مع النقابات المهنية لتقديم تمويلات عديدة بشروط ميسرة في بعضها، كما قدم هدايا لجهات أخرى، ورعى ويرعى مؤتمرات بهدف نشر المعرفة. فهل يمكننا الاطلاع على تفاصيل رؤية البنك في هذه النشاطات؟ وما هي المؤسسات التي يتطلع إلى التعاون معها؟ وهل يضع نسبة محددة من ميزانيته لمقابلة هكذا نشاطات؟ وهل النسبة مقتطعة من أرباحه التشغيلية أم من تبرعات محددة؟

لقد واصل البنك الإسلامي الأردني مسيرته في تعميق تجربة العمل المصرفي الإسلامي محافظاً على مكانته في الساحة المصرفية الأردنية ومرسخاً القناعة بقدرة الشريعة الإسلامية على التعامل بفاعلية مع معطيات العصر معززاً ثقة ورضى المتعاملين معه ومواكباً لكل ما هو جديد في مجال الصناعة المصرفية وتقنياتها رغم ما يشهده الاقتصاد العالمي والمنطقة المحيطة من أزمات وتأثيرات سلبية على الاقتصاد.

ويتطلع مصرفنا باستمرار الى التعاون مع مختلف أبناء ومؤسسات المجتمع المدني لما فيه مصلحة المجتمع والإسهام في كل ما يعود بالنفع والخير على الجميع فقد تم خلال شهر حزيران الحالي توقيع اتفاقية مع أول نقابة للمعلمين الأردنيين لمنح منتسبيها التمويلات لشراء مساكن أو مواد بناء وسيارات وأثاث بأسعار منافسة وشروط ميسرة ووفق الضوابط الشرعية والاستفادة من الخدمات الالكترونية والخدمات المصرفية الأخرى و بهذه الاتفاقية ينضم أعضاء نقابة المعلمين الأردنيين إلى زملائهم في الهيئات النقابية الأخرى من مهندسين وأطباء وصيادلة وغيرهم يلتزم مصرفنا معهم بمذكرات تفاهم منذ عدة سنوات حيث استفادوا من خدمات مصرفنا وبأسعار منافسة وشروط مريحه .

ويستمر مصرفنا في تحمل مسؤولياته الاجتماعية والثقافية مع ترسيخ القيم الإسلامية في معاملاته المصرفية المعتادة إضافة إلى تفاعله الايجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي من خلال مساهمته في إيجاد فرص عمل من خلال برامجه واستثماراته مركزاً على برنامج تمويل الحرفيين المطبق في البنك من خلال تقديم التمويل لمشاريع ومتطلبات أصحاب المهن والحرف المختلفة بأسلوب المشاركة و تمويل هذه الفئة من المواطنين بأسلوب المرابحة.

كما ينفرد ويتميز مصرفنا بين البنوك والمصارف العربية والإسلامية والدولية بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة كالتعليم والعلاج والزواج ، وبلغت القروض الحسنة التي منحها البنك في عام ٢٠١١ حوالي ٢٣،٤ مليون دينار، استفاد منها ٢٧ ألف مواطن أما مجموع القروض الحسنة التي قدمها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ٢٠١١ فبلغت حوالي ١٥٤،٤ مليون دينار استفاد منها حوالي٢٩٣ ألف مواطن .

واستمر البنك في رعايته لصندوق التأمين التبادلي لمديني البنك الذي استحدثه عام ١٩٩٤ويتضامن من خلاله المشتركون على جبر جزء من الضرر الذي يلحق باحدهم لتسديد رصيد مديونيته تجاه البنك او جزء منها في حالات معينة وقد بلغ إجمالي عدد حالات التعويضات ١٣٦٨ حالة وذلك منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ٢٠١١ وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي ٤ مليون دينار ، وبلغ رصيد الصندوق في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٣١،٩مليون دينار وبلغ العدد القائم للمشتركين في الصندوق في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ١١٤ ألف مشترك ومجموع أرصدة مديونيتهم حوالي ٤٨٢ مليون دينار .

كما قدم البنك الدعم للكثير من الفعاليات الاجتماعية والثقافية من خلال تقديم التبرعات لأنشطتها المختلفة حيث بلغت منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٦،٧ مليون دينار منها دعم للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام والمسابقات التي تقيمها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لحفظ القرآن الكريم وجمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم وحفلات الزفاف الجماعي التي تنظمها جمعية العفاف الخيرية ومؤتمرات علمية و برامج تعليمية وثقافية والتبرعات للجان القائمة على بناء المساجد ولجان الزكاة والجمعيات والهيئات الخيرية داخل المملكة .

إضافة الى مشاركة البنك في فعاليات عدد من المؤتمرات والندوات التي يتم تنظيمها من قبل كل من البنك الإسلامي للتنمية و مجموعة

البركة المصرفية و المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) و مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI) و ندوة البركة الفقهية السنوية . بالإضافة الى حرصه على المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعمل على نشر وتطوير أعمال المصارف الإسلامية.

كما يهتم البنك بأنشطة البحث العلمي والتدريب و الاهتمام برفع سوية الموظفين، فقام البنك في عام ١٩٨٦ بإنشاء معهد تدريب خاص به يقوم بتصميم وتنظيم برامج تتفق مع طبيعة أعمال البنك وتطبيقاته الشرعية والمصرفية والتكنولوجية وغيرها، كما يتم ايفاد موظفين إلى مراكز تدريب داخل الأردن وخارجه كما قام البنك بمساعدة العديد من البنوك الإسلامية في الخارج سواء بتدريب موظفيهم لدى البنك أو إرسال مندوبين من البنك لنقل الخبرة المصرفية الإسلامية الأردنية إليها وذلك الى بلدان متعددة عربية وإسلامية .

وانطلاقا من مبادرة جلالة الملك عبدالله الثاني "سكن كريم لعيش كريم" و التي تهدف إلى توفير السكن الملائم لفئات الدخل المحدود من القطاعين العام والخاص، وأصحاب الأعمال الحرة من الفئات المستهدفة، وتدعيماً لرسالة مصرفنا الاجتماعية وتسهيلاً لحصول المواطنين المؤهلين على التمويل اللازم لامتلاك شقة، فقد تم تخصيص مبلغ حوالي ١٨ مليون دينارا لهذه الغاية بعائد٥٪ سنوياً ومنذ عام ٢٠١٠ بلغ عدد التمويلات لشراء شقق بأسلوب الايجارة المنتهية بالتمليك والمرابحة ٦٨٣ تمويلاً وبلغ إجمالي التمويل المقدم لها حتى نهاية عام ٢٠١١حوالي ١٧,٧ مليون دينار .

٢- إن مقارنة نسبة التوزيعات على حسابات الاستثمار المشترك والتي بلغت ٣.٣٥٪ بالدينار و٠.٦٥٪ بالعملات الأجنبية مقابل ١٥٪ نقدا و٢٥٪ عينا لأصحاب الأسهم. علماً أن المصدر الأساسي لأموال البنوك الإسلامية ومنها الأردني الإسلامي هي محفظة حسابات الاستثمار، ويبين ذلك أن محفظة الودائع بلغت ٢.٦ مليار دينار مقابل ٠.٢ مليار دينار كحقوق مساهمين. ألا ترون أن البعد الاستراتيجي يحتم تعديل نسب توزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المشترك؟ ما رأيكم في ذلك من الناحية الإستراتيجية عموماً؟

يقوم مصرفنا بتلقي الأموال وتجميع المدخرات (من خلال حسابات الودائع بأنواعها المختلفة) وثم خلطها مع أمواله وموارده الخاصة باعتباره شريك مضارب ثم يعيد استثمارها وفق مجالات وصيغ وأنشطة استثمارية متعددة قائمة على أساس صيغ التمويل المتعارف عليها شرعاً ويطبق مصرفنا سياسات محاسبية لقياس وتوزيع الأرباح على جميع الأطراف حسب الأرباح المتحققة بعد اقتطاع المصروفات المختلفة وحصة البنك كشريك مضارب ويتوقف الربح الذي يحصل عليه المستثمرين على العائد الناتج من استخدام أموالهم المستثمرة وهذه السمة هي التي تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية ويحصل المساهمون على توزيعات الاسهم عن اموالهم المستثمرة وعن ما يحصل عليه البنك من أجور وأتعاب وعمولات وفرق عمله من الخدمات التي يقوم بها موظفوه .

ورغم التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المحلي إلا ان نسب توزيع الأرباح التي وزعها البنك الإسلامي على حسابات الاستثمار المشترك تعتبر من أفضل العوائد بالنسبة للبنوك العاملة في الأردن وهي أعلى من الفوائد أومساوية لها والتي توزعها البنوك في الأردن.

ونأمل مستقبلاً بأن ترتفع نسب الأرباح الموزعة على أصحاب الحسابات الاستثمارية و المساهمين .

٣. يشير نمو أرباح الربع الأول ٢٠١٢ إلى استمرار كفاءة إدارة أعمال البنك الأردني الإسلامي، فكيف ترسم إدارة البنك قراءة المستقبل لتكون بمثابة قصة نجاح تستفيد منها السوق المالية عموماً والبنوك الإسلامية خصوصاً؟

نضع خطة دائماً لخمسة سنوات قادمة ويجري تحديثها سنوياً ونسعى لمتابعة تنفيذها والى زيادة نمو حصتنا من القطاع المصرفي الأردني والإسلامي. وقد استمرت حصة مصرفنا بالنمو في السوق المصرفية الأردنية ففي نهاية ٢٠١١، بلغ مجموع موجودات البنك الإسلامي/مجموع موجودات البنوك العاملة في الأردن ٨,٤٪ ، كما بلغ مجموع أرصدة الأوعية الادخارية للبنك/مجموع ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الأردن ١١,٦٪ ، في حين ان مجموع أرصدة



التمويل والاستثمار لدى البنك/مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك العاملة في الأردن قد بلغت ١١,٢٪ .

(شاملة الحسابات المدارة لصالح الغير والظاهره خارج الميزانية).

و أدى ذلك إلى استمرار حصول مصرفنا على موقع مميز بالنسبة للبنوك الإسلامية في الأردن فهو يحتل المركز الأول بكل جدارة واقتدار كما تظهر ذلك النتائج في نهاية كانون أول ٢٠١١ وتبلغ نسبة موجودات مصرفنا بالنسبة لموجودات البنوك الإسلامية في الأردن ٦٦٪ وأرصدة أوعيته الادخارية من إجمالي ودائع العملاء شاملاً الحسابات المدارة في البنوك الإسلامية ٦٨,٥٪ وإجمالي التوظيفات المالية والاستثمارية للبنك الإسلامي بالنسبة للتوظيفات المالية والاستثمارية للبنوك الإسلامية ٥٤,٩٪.(شاملة الحسابات المدارة لصالح الغير والظاهره خارج الميزانية).

وقد أدخلنا في خطة مصرفنا تقديم احدث البرمجيات لخدمة العملاء، وتتضمن الخطة المستقبلية لمصرفنا استكمال تطبيق النظام البنكي الجديد في جميع فروع ومكاتب البنك ، و إدخال خدمات مصرفية الكترونية جديدة والتوسع في منح تمويل الأفراد سواء بالمرابحة أو بالإجارة المنتهية بالتمليك ،والتوسع في منح تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs).إضافة إلى طرح منتجات تمويلية جديدة تلبي رغبات واحتياجات السوق المصرفي، وذلك بعد اخذ الموافقة الشرعية عليها.اضافة الى تطبيق خطة التفرع بافتتاح فروع ومكاتب جديدة وتحويل مكاتب الى فروع و تركيب وتشغيل أجهزة جديدة للصرف الآلي واستبدال القديم منها، مع تطوير وتحسين نظام إدارة تشغيلها إضافة إلى تشغيل خدمات مركز اتصال المتعاملين و استفادة متعاملي مصرفنا من الخدمات والمنتجات المقدمة من بنوك مجموعة البركة المصرفية، وكذلك استفادة متعاملي بنوك المجموعة من الخدمات والمنتجات المقدمة من مصرفنا، وذلك بالتنسيق والتعاون مع إدارة مجموعة البركة المصرفية (ABG) وتعزيز مبادىء الحوكمة المؤسسية مع الاستمرار في تطبيق متطلبات بازل II وبازل III.

٤-تشير نسبة كفاية رأس المال البالغة ٢٥٪ إلى متانة وضع المصرف، ويؤيد ذلك تصنيفه بدرجة B/BB. فما هي الاستراتيجية التي ينتهجها البنك في إدارة مخاطره مقابل نجاحه في إدارة أصوله كما أظهرت نسب الأرباح المحققة؟ فهل للصيرفة الإسلامية دور في تحقيق هذه المعادلة الصعبة، وكيف؟

إن العناصر الأساسية لإستراتيجية مصرفنا تقوم على المحافظة على وتيرة نمو أنشطة البنك المختلفة في مجال أرصدة الأوعية الادخارية والتوظيفات المالية وتحسين مستوى الربحية وذلك ضمن الضوابط الشرعية ، والمحافظة على تصنيفات أعلى للبنك والتركيز على زيادة دخل البنك من الخدمات والإيرادات المصرفية مع التركيز على التأجير التمويلي ومواكبة كل جديد في مجال التقنيات المصرفية.



ولقد اهتمت إدارة البنك الإسلامي الأردني بإدارة المخاطر في كافة الأنشطة ومراكز العمل وقد تم تأسيس إدارة مركزية متخصصة للحد من المخاطر المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها البنك مثل مخاطر السوق،مخاطر التشغيل ،مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التسويات وغيرها بهدف الحصول على معدلات ربحية أعلى بمستوى مخاطر مقبول وذلك لمختلف أنشطة البنك وقد تم اتخاذ حزمة من الإجراءات لتحسين إدارة المخاطر منها :-

١. تطوير وتدريب العنصر البشري
٢. نشر ثقافة إدارة المخاطر السليمة في كافة المستويات وفيما يخص كافة الأنشطة.
٣. الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب.
٤. الالتزام بأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية
٥. الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية والشرعية

اما بالنسبة للصيرفة الإسلامية فقد أثبتت قلة تأثرها بالأزمات المالية لما تتمتع به من رقابة ومن مقومات، فالصيرفة الإسلامية كنموذج مالي لا تتعامل بالأدوات المالية المرتبطة بالفائدة المالية المحرمة والتي لا تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وان نجاح البنوك الإسلامية في التقليل من آثار أزمة الائتمان التي تواجه القطاع المصرفي التقليدي ترجع في الأساس إلى عدم إتباعها آلية سعر الفائدة المتبعة في البنوك التقليدية ، وعدم امتلاكها لسندات ربوية وتتعارض مع الضوابط الشرعية.

كما يشتمل التمويل الإسلامي على مشاركة المخاطر لأطراف العلاقة ويتحمل بعضهم البعض وليس مجرد نقل المخاطر إلى أطراف أخرى التي يتم غالباً استغلال نقل هذه المخاطر في النظام المالي التقليدي.

كما أن استمرار التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية التي تعمل وفقها وإعطاء الأولوية إلى الممارسات الرشيدة وإدارة المخاطر الكفؤة في المؤسسات الإسلامية لتستمر في عطائها الخير وكذلك توجيه استثماراتها وسيولتها إلى المشاريع المجدية والتمويلات المدروسة والتحوط والتحفظ زاد في حمايتها من الأزمات التي لحقت بالجميع وهذا ما نقوم باتباعه في مصرفنا لمواجهة أي أزمات محتملة ونعتمد في تمويلاتنا على التدفقات النقدية للمشاريع التي نمولها ودخل الأفراد الذين يمولهم البنك أكثر من اعتمادنا على الضمانات.

٥. إن البعد التنموي للبنوك عموما والإسلامية خصوصاً هدف ترتجيه السياسات الاقتصادية، وتشير أعمال البنك الأردني الإسلامي إلى كفاءته في إدارة أصوله إضافة لمساهماته الواضحة في دعم منظمات المجتمع المدني. وهذه فعلا لها دور في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية. لكن كيف يساهم البنك الأردني الإسلامي في صيغ المشاركة بنوعيها المستمرة والمنتهية بالتمليك في تحقيق التنمية في الاقتصاد الأردني؟ هل يستخدم هذه الصيغ فعلاً؟ وكم تمثل هذه الصيغ كنسبة من محافظه التمويلية؟

إن الأنشطة التي لها تأثير ملموس على حياة المجتمع ككل وعلى مسيرة الاقتصاد الوطني وتنميته تحظى باهتمام كبير في توظيفات مصرفنا المالية عبر مسيرته خلال ثلاثة وثلاثين عاماً حيث يقوم البنك بتوظيف ما يتجمع لديه من موارد مالية من خلال الصيغ الشرعية الأكثر ملائمة لأحوال السوق المحلية والتي تتمثل في بيع المرابحة والمشاركة والتمويل بالمضاربة والتأجير المنتهي بالتمليك والبيع بالتقسيط والاستصناع والاستثمار المباشر إضافة إلى توظيف البنك لموجوداته الأجنبية في الأسواق الخارجية من خلال القنوات المتاحة ضمن الضوابط الشرعية والمصرفية ، كما تتوزع توظيفات البنك المالية على مختلف مشاريع وأنشطة القطاعات والمرافق العامة في الاقتصاد الوطني المنتجة للسلع والخدمات ذات النفع العام والمولدة لفرص عمل جديدة ، والمساعدة على تنمية الصادرات وتدفق العملات الأجنبية للاقتصاد الوطني .

ففي بداية عام ٢٠١٢ مثلاً قدم البنك تمويل لشركة الكهرباء الوطنية بمبلغ ٤٠٠ مليون دينار أردني لشراء واستيراد الأجهزة و الكوابل والمحولات والمشتقات النفطية والطاقة وما يلزم الشركة من مستلزمات أخرى وبكفالة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية كما قدم البنك وعلى مدى عدة سنوات تمويلاً لعدد من شركات الكهرباء الوطنية والحكومية والخاصة مبلغ تجاوز ١٣٤ مليون دينار منها ٦ مليون دينار لتمويل مشاريع كهربة الريف .

وهناك المزيد من التمويلات التي قدمها البنك وعلى مدى عدة سنوات منها على سبيل المثال تقديم البنك تمويل لوزارتي المالية والتموين بالدولار الامريكي على مدى عدة سنوات لشراء الأرز والقمح والذره والسكر والزيت والشعير وغيرها من المواد التموينية، وبلغ إجمالي هذا التمويل ما يعادل حوالي (٢٥٤) مليون ديناراً منها ١٠٠ مليون دولار أمريكي اتفاقية تمويل مع الحكومة الأردنية – وزارة المالية لشراء مستوردات المملكة من القمح والشعير ولدعم المخزون الاستراتيجي للمملكة من المواد التموينية وذلك في عام ٢٠١٠.

وفي مجال المرافق الصحية مثلاً ، قدم البنك تمويلا مقداره حوالي (١٥٠) مليون ديناراً لعدد من المستشفيات وشركات تصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية، إضافة إلى تمويل العديد من الأطباء والصيادلة وفنيي المختبرات وشركات استيراد وتصدير الأدوية والمستلزمات الطبية.

وعلى صعيد المرافق التعليمية، قدم البنك تمويلا مقداره حوالي (٢٥) مليون ديناراً لعدد من الجامعات وكليات المجتمع والمدارس الخاصة وأسس البنك مدرسة خاصة وساهم في ثلاث جامعات خاصة في الأردن.

وقدم تمويلاً بالدينار والدولار الأمريكي، على مدى عدة سنوات، لشراء نفط خام لصالح شركة مصفاة البترول الأردنية بالتعاون مع مؤسسات مالية إسلامية، وقد بلغ اجمالي التمويل الذي قدمه البنك في هذا المجال حوالي (١٦١) مليون ديناراً.

كما قدم تمويلاً لسلطة المياه مقداره حوالي (١٣) مليون ديناراً، وذلك على مدى عدة سنوات لشراء مستلزمات نقل المياه وضخها وتوزيعها.

وقدم تمويلاً مقداره حوالي (٤٧) مليون ديناراً، على مدى عدة سنوات أيضاً، لشركة مصانع الإسمنت الأردنية، وذلك لتغطية مشترياتها من المعدات والأجهزة والمواد الخام.

وقدم تمويلاً مقداره حوالي (٧٥) مليون دينار لسبعة مجمعات تجارية (مول).

إضافة إلى مشاركة مصرفنا في رؤوس أموال عدد من الشركات ذات النفع العام.التي لا يشتمل نشاطها على مخالفة شرعية وتنتج سلعاً وخدمات ذات نفع عام للمجتمع والاقتصاد الوطني وبلغ في نهاية عام ٢٠١١عدد الشركات التي تم الاستثمار في رؤوس أموالها من أموال الاستثمار المشترك والمحافظ الاستثمارية وأموال البنك الذاتية ٤٢ شركة وحجم الاستثمار حوالي١٫١٣١ مليون دينار.

ماض مزدهر...
ومستقبل مشرق...

نحن في البنك الإسلامي الأردني، نؤمن بقيم التعاون والمشاركة كما نؤمن بالعمل المشترك في سبيل تحقيق الإنجازات وتنمية مجتمعاتنا.

www.jordanislamicbank.com



شركاء في الإنجاز
عضو مجموعة البركة المصرفية

نظرات نقدية في الاقتصاد الإسلامي



الأستاذ الدكتور حمزة حمزة
رئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله
كلية الشريعة جامعة دمشق

أطرقت مفكرا في موضوع الاقتصاد الإسلامي لأسطر فيه أحرفا مهمة عن أهمية الاقتصاد الإسلامي لعلي أقبض فيه على ما يشار إليه أنه عصبه، ولكني أحسست أنني سائر في ضباب كثيف خلاله أشياء مختلفة مؤتلفة ومتباينة لا أكاد أستبينها.

ولاشك أن الاقتصاد عموماً مهم، وإن من يجيب على هذا السؤال بالسلب فإنه متهم لا تمت آراؤه إلى الأرض بصلة. فهل من شك أن حضارة قامت على أسسها ودامت قرونا طويلة ووصلت في قوتها الاقتصادية مبلغا من القوة بحيث لا يمكن الغمز بقناتها بين أمم الأرض أن لا يكون الجانب الاقتصادي فيها غير مهم.

ولا جدال كذلك أن الاقتصاد في الحضارة الإسلامية كان له دور مهم جريا وراء منطق الأشياء في تقييم الأمور، ويدل على ذلك النثريات التاريخية، والأدبيات العربية من فقه وغيره تناولت هذا الجانب صراحة أو دلالة. ولكن لم يعرف باسم الاقتصاد الإسلامي رغم انه مبني على الدين عقيدة وممارسة عملية.

ومهما قيل إن للتاريخ سننا لا تتخلف، ولكن المسألة قد تختلف في الحاضر عن الماضي لسبب ما. فلذا يمكن القول بان منهج التعامل في الاقتصاد الإسلامي فيه مزيج من تفاصيل لها ظلال الحاضر التي لها مذاق آخر غير الذي للتاريخ. فلئن كان للتاريخ سلطانه على النفوس، وحكمه على ما يحدث في آتي الأيام فقد تختلف ظروف اليوم لعامل من العوامل، وتأخذ التطورات التي تحدث منحى آخر، ويكون اللاعب في مضمار مختلف، فتختلف القواعد، وترسي استراتيجيات التعامل في صورة أخرى، وهذا بلا شك الفرق بين الماضي والحاضر.

واليوم، ها قد تفطرت الجهود عن اقتصاد اخذ اسما جديدا لم يكن الناس بحاجة إليه قبل، وسمي اقتصادا إسلاميا. ترى فما الاقتصاد؟ وما الإسلامي؟ وهل هذه النسبة كانت مفقودة من ذي قبل أم إن الضرورات الوقتية هي التي اضطرت الناس إلى إطلاق هذا الاسم عليه؟ فلعل الجواب هو الثاني.

في الحق،إن الضرورة التي اقتضت هذه التسمية كانت لملء هذا الفراغ العقدي الهائل الذي سببه زوال نظام اقتصادي عامل من الوجود مما أثر في حياة الناس من ناحيتين، الأولى تتمثل بتمني وجود اقتصاد مبني على أساس اعتقادهم في الدين، وأسلوب حياتهم بموجبه في الممارسة اليومية، والثانية تتمثل برغبة أولئك في سحب الكتلة النقدية الهائلة النائمة خارج استثمارات البنوك الربوية التي يحرم الدين من الاستثمار فيها. رغبتان لا أقول فيهما إلا أنهما متداخلتان؛ رغبة تريد أن تعيش الفكرة في الممارسة العملية ورغبة تريد أن تستفيد من الكتلة النقدية بحال ما. فكيف يتصور انضمام الرغبتين كلتيهما لبعضهما بعضا في نقطة التوازن؟ فهنا بيت القصيد.

ولقد تعددت الخبرات وبدأ العلماء والمختصون في نشاط علمي وعملي تكللت جهودهم بعد عقود من الزمن لتصبح ذا صوت في أصقاع الأرض، انه الاقتصاد الإسلامي، تمييزاً له عن الاقتصاد الراهن الذي لا يتبنى وجهة النظر الإسلامية.

وقبل أن استطرد في الموضوع ينبغي التنبه إلى أمرين:

الأمر الأول- إن ما يقال عنه الاقتصاد الإسلامي إنما تجلى في مؤسسة واحدة هو المصرف الإسلامي، وإن المصرف مؤسسة مالية وظيفتها الرئيسية تدوير رأس المال بين طرف مالك وطرف مستفيد. وقديما عرفت الحضارة الإسلامية وظائف المصرف لكن بمفهوم مختلف وهو تأمين حركة المال والتسهيلات المتعلقة به في حاجات السوق التجارية، ولم يكن المصرف مؤسسة لتدوير رؤوس الأموال من يد إلى يد في سوق يحتاج إلى كتل نقدية هائلة قد تمثل دول إقليم كبير أو عدة أقاليم، وأما الاقتصاد الإسلامي خارج نطاق مؤسسة المصرف فليس له وجود مؤسساتي فضلا عن وجوده في التصور، وليس كلامي فيه.

الأمر الثاني- إن أكثر من يتكلم في الاقتصاد الإسلامي انما يتكلم في المعاملات المالية ولعل الغرض هو محاولة تصحيح أمر واقع في المصارف الربوية، وكثيراً ما سمعت من نفسي أو من غيري ممن يقصد التنبيه على هذه النقطة ويسأل أين الاقتصاد الإسلامي والموجود هو في المعاملات المالية. وهذا السؤال حق يسأله كل من يهتم بالموضوع، ثم من واجب القائم بمهمة البحث أو العمل في الاقتصاد الإسلامي أن يوضح هذه النقطة بالجواب الشافي. إن من كلف نفسه وانخرط في الاقتصاد الإسلامي، وجزاه الله خيراً، انما وضع نفسه تحت المسؤولية فإما أن يعتق نفسه من المسؤولية أو يوبقها.

وليس لي في هذا المقام إلا أن أسجل أهم الملامح العامة التي تتصف بها هذه الجهود التي اختصرت تحت مسمى الاقتصاد الإسلامي:

١. يدفع إلى هذا النوع من الاقتصاد زخم العقيدة في نفوس الجماهير المسلمة التي تتمنى وجود اقتصاد تقتضيه العقيدة ينسجم مع أسلوب الحياة التي تمليها تعاليم الدين الحنيف. نعم إنها الفكرة الدافعة التي تنبع نارا من الحماس في النفوس المؤمنة.

٢. إذا كانت العقيدة والإيمان هي سر الينبوع الذي يمد عاطفة الحب للاقتصاد الإسلامي فلا تجد الفكرة تحقيقا لها في الوجود إذا لم يوجد صدى من الطرف الآخر الذي يملك الكتلة النقدية. فالمسالة تقوم أساسا على هاتين الفكرتين الدافعتين للحركة الاقتصادية الإسلامية. الإيمان الذي لا تنفك عنه النفس المؤمنة في طموحاتها، والثمرة التي يرغب فيها من يملك راس المال. وهما ليستا على قوة واحدة وفلسفة واحدة. زخم العقيدة جماهيري غامض لأنه عبارة عن عاطفة فكرة لا تعرف سبل تحقيقها في تفاصيل الحياة المعاملاتية المعقدة. وطموح رأس المال واقعي، محدد الهدف، متشبث، أمير التصرف، لان المال احد وجهي الإمارة، وقل فيها ما شئت فلا تعبّر إلا عن بعض من قوة جموحها. ولكل منهما منحى انحراف، ولعل منحى انحراف الجماهير المندفعة التخلي عن المشروع إذا حصل ادنى شك في المؤسسة التي ترى فيها مكانا أمينا لتحقيق فكرتها، وان منحى انحراف مالكي الكتلة النقدية ذو اتجاهين: اتجاه الرغبة في تأكيد هويتها التي بدت بها أمام الجماهير بأي طريق كان، واتجاه الرغبة في تحقيق الربح بأي طريق كان.

٣. سيادة عقلية التأييد الجامحة، إذ إن من أحب الاقتصاد الإسلامي (في واقع اليوم) انما يدافع دفاعا يصرفه عن رؤية الأخطاء، وهذه الطريقة من الدفاع قد تعمي ملاحظة الأخطاء وإجراء النقد الذاتي عليها. وإن كل عمل دوامه في تلافي الأخطاء الواقعة فيه. ويقابل عقلية التأييد هذه عقلية الشجب الماحقة التي يغمض صاحبها عينيه عن الحسنات والميزات فلا يرى في العمل سوى الخطأ.

٤. ملاحقة الأخطاء الهامشية وتعلمون أن كل عمل كبير قد يلاحظ فيه الخطأ البسيط والهامشي الذي لا يطغى على كل العمل. فالنقد الذي يجري فيه هامشي أيضاً فلا ينبغي أن يجعل ركنا في تقييم العمل.

٥. الخلط بين ظاهرتين، واعني به الخلط بين الاقتصاد والمعاملات المالية ولا أذهب هنا في التحري أبعد بحثا عن أولية كل منهما في الوجود، هل المعاملات المالية هي السابقة أم الاقتصاد هو السابق؟ لأني على قناعة أن الجدلية بينهما تأثيرا وتأثرا أمر أكيد ولكن الشائع أن الفكرة الاقتصادية هي التي تطرح أولا ثم تجري محاولة البحث عن الحلول الشرعية لها. وآمل أن يوجد شخص اقتصادي له تصور اقتصادي ملموس وله عقلية فقهية ملموسة أيضا يجمع بين الأمرين، ولا اشك أن هذه هي عقلية الاجتهاد والعقل بهذا المعنى واحد لا يختلف.

٦. العقل البراغماتي والعقل العملي استعمل هنا هذين الاسمين لغرض التمييز بين ظاهرتين قد يحدث بينهما خلط كبير. فلأن يكون المرء بعقل براغماتي شيء وأن يكون بعقل عملي شيء آخر. فالعقل العملي عقل باحث عن الثمرة فيما يعمل، ثمرة للعمل الذي يقوم به في الاقتصاد تلك الثمرة التي تتجلى في مظهر المؤسسات الاقتصادية القائمة على التصور الإسلامي الواضح وما الجدل الذي يدور الآن في وجود المصارف الإسلامية وعدم وجودها انما هو مظهر للبحث عن الثمرة العملية لما هو مطروح في هذا الموضوع، والخيط الإسلامي فيه الذي يميزه عن غيره دقيق يدق فيه النظر وبناء عليه يجل فيه الخطأ. وينبغي أن لا يغيب عن البال أن المؤسسة الإسلامية العاملة الآن تحت اسم المصرف الإسلامي صورته مختلطة مع المؤسسات البنكية التقليدية، على الرغم من الجهود الواضحة المبذولة لتوضيحها للجمهور.

وهل العقل العملي يختلف عن العقل البراغماتي؟ إن العقل البراغماتي هو العقل العملي ولكن بزيادة وهي أن العقل البراغماتي عقل ليس له قيمة في معايير الأخلاق والمثل، متقلب حاكم على المبدأ والدين والأخلاق، فهو مذموم. وأن العقل العملي لا يخرج عن المثل العليا والقيم الدينية والخلقية.

٧. وأخيرا ظهرت بعض الجهود التي تحاول الكتابة في أعلام الاقتصاديين الإسلاميين بل محاولة تصنيفهم في طبقات .

إن التفكير في الطبقات له دلالة علمية واضحة وهي أن الطبقة مؤشر يدل على وجود نقلة علمية معرفية منهجية في حقل معين من حقول العلم، أي إن الطبقة تعبر عن وجود حقيقي له سماته العلمية المحددة الواضحة التي تنعكس على مضمون الاقتصاد الإسلامي لا تكون إلا بعد جهود من البحث العلمي المستقر. إن الاقتصاد الإسلامي لعمري مسكين تعجل فيه الناس بأمور قد كانت لهم فيه أناة. فهل تحرر مفهوم الاقتصاد الإسلامي من غيره حتى تتكون الطبقات؟، إن العاملين في حقل الاقتصاد الإسلامي إن هم إلا طبقة واحدة، والطبقة قد تتكون من الكبير والصغير ضمن رحلة علمية. فهل تكونت سمة الطبقة في الاقتصاد الإسلامي؟. إنها العجلة هي التي تدفع من ينشط في موضوع ويحاول أن يفكر فيه بأي شيء كان ولو كان لا يمثل الواقع.

وبعد، إن الجهد العلمي ليس خطأ، بل هو أمر مطلوب، ولكن دع الأيام تقول في العمل العلمي قولها، ودع النقد العلمي الرصين يحكم ، وما النقد العلمي الهادف إلا محاولة لا تذهب سدى لأن غرضه صحيح وعمله ستنتج آثاره عما قريب.

دعوة من اقتصاديين لفرنسا وألمانيا لخروج سلمي من اليورو



إيمانويل ليفي (صحفي اقتصادي في الماريان)
ترجمة: محي الدين الحجار
بكالوريوس في القانون من كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية عام ٢٠٠٨ وبكالوريوس في الشريعة الإسلامية من كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في بيروت
ماجستير قانون خاص من جامعة الحكمة في بيروت وماجستير قانون أعمال من الجامعة اللبنانية
طالب دكتوراه بجامعة باريس الأولى (السوربون) معهد السوربون للأبحاث القانونية قسم القانون المالي

لم يكن هناك جماهير صباح هذه الجمعة ٢٧ نيسان في صالونات فندق بلفور. يجب القول بأن هذا الاجتماع لا يقدم عروض أزياء الملابس الداخلية التي تتأخر إلى الساعة الثامنة مساءاً –٢٠:٠٠– على القنوات الوطنية، ولكن اجتماعاً تقشفيّاً لاقتصاديين ألمان وفرنسيين. والموضوع، اقتراح خروج موجه من اليورو، لم يكن ليغري كبرى وسائل الاعلام الوطنية المشغولة بالحملة الانتخابية وقليلة الاهتمام بهذا النوع من الطروح. بالإضافة إلى ماريان، وسيلة إعلام فرنسية واحدة استقلت المترو لحضور وسماع هذا المزيج الغريب حيث يتهامس من الجانب الفرنسي اقتصاديون وأساتذة جامعات وبعض ممثلي أرباب العمل.

"أنا لا أفهم ما كان ماذا يفعل ليبرالي مثل وليام نولينغ [١] مع هؤلاء الفرنسيين ذوي النزعة الحمائية" قال المراسل الباريسي مندهشاً لأحد أهم اليوميات الألمانية الفرانكفورتر ألجماين زايتوغ [٢] والذي يغطي عادة أخبار برسي والايليزيه، والذي كان أكثر انتباها من الصحفيين في الايشو [٣] واللوموند [٤] حيث قام بهذا الانتقال لتغطية الحدث. ونولينغ هذا هو نائب سابق عن الحزب الديمقراطي–الاجتماعي الألماني وبروفيسور في الاقتصاد وكونه، بشكل خاص، أحد مقدمي الطعن ضد نظام انقاذ اليونان أمام المحكمة الدستورية [٥] في كارلسروه (أي ما يوازي المجلس الدستوري الفرنسي وفق النظام الألماني) هو ما حفز زميلنا لحضور هذا المؤتمر. إضافة إلى وجود دايتر سبيتمان [٦] المالك السابق لشركة تيسن [٧] بين الموقعين على مشروع الخروج من اليورو. إضافة إلى سيرج داسولت [٨] الذي صرح علناً تأييده الخروج من العملة الموحدة.

تقنيا المشروع (كما هو مختصر في ندائهم المنشور أدناه) يشبه، كما تتشابه قطرتي الماء، تطبيق مشروع الدخول نحو اليورو في أواخر التسعينات ولكن بشكل معاكس. على كل حال، على الورق يبدو أن المشروع سينجح. وبالنسبة لهم المكاسب المستقبلية أعظم من تكاليف هذا الانفجار. ومن بين الخطوط الرئيسة لفاتورة هذا الانفجار العظيم نجد من جهة المضاربة المكلفة التي ستفرضها الاسواق المالية ى محالة على كل البلدان خلال الفترة الانتقالية (وهو ما يمكن أن يكون دامياً) ومن جهة أخرى الكلفة المرتفعة لتضخم ديون الدول التي، مثل فرنسا، ستتوجه نحو عملة جديدة أقل قيمة من اليورو مثله في ذلك مثل افتراضية اليورو–فرنك.

ولكن بالنسبة للموقعين على النداء، هذه التضحيات غير متكافئة مع تكلفة الوضع الراهن. تحليلهم: الوضع الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي مختوم [٩] بسبب العملة الموحدة. ولا يمكن أن يكون غير ذلك. ودعماً لهذا الطرح، يمكنهم الإشارة بحرية للأزمة التي تمر بها قارتنا، من دون خروج أي حل دائم.

"وقد قام بلدنا باستمرار باعادة تقييم عملته إرضاءاً لعامليه، الذين رأوه صعوداً في القوة الشرائية، وعندما كان أرباب أعمالهم دائما ضده. مع العملة الواحدة، الامر انتهى. ألمانيا لم يعد بامكانها أن تضع القيمة الحقيقية لعملتها والحد من الخلل في التوازن مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى" كما شرح وليام نولينغ. وبما أن ألمانيا لا تريد أن تدفع لليونان، أي التبرع المباشر أو الغير المباشر من الفائض غير المعقول الناتج عن قوتها

١- Wilhelm Nölling اقتصادي ألماني من مواليد ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٣, تقلد مناصب عديدة في المجال الأكاديمي والسياسي, نائب وعضو مجلس شيوخ لأكثر من مرة وتقلد عدة وزارات منها وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والنقل والزراعة, إضافة إلى كونه رئيس مصرف هامبورغ المركزي بين عامي ١٩٨٢-١٩٩٢. الجدير ذكره هنا أن نوليغ كان من بين المعترضين أمام المحكمة الدستورية الفدرالية عام ١٩٩٨ على دخول المانيا إلى العملة الأوروبية الموحدة.

٢- اسم الجريدة الألمانية: Frankfurter Allgemeine Zeitung

٣- اسم جريدة فرنسية مشهورة: Les Echos

٤- اسم جريدة فرنسية مشهورة: Le Monde

٥- بني هذا الطعن على اعتبار أن العملية المقترحة وإن كانت توافق التعميم الأوروبي إلا أنها تخالف الدستور الألماني وقد قامت المحكمة الدستورية برده بقرارها الصادر في ٧ أيلول ٢٠١١.

٦- Dieter Spethmann اقتصادي قانوني ورجل أعمال مشهور مدير سابق لشركة Thyssen للحديد والصلب, منذ ١٩٧٣ إلى ١٩٩١, هو منذ عام ١٩٧٤ عضو كونفدرالية الحديد والصناعات المعدنية, ومنذ ١٩٩٥ رئيس فخري لمجلس الرقابة على الصناعة المصرفية في ألمانيا. شارك مع عدد من الاقتصاديين في تقديم الطعن أمام المحكمة الدستورية الفدرالية ضد اتفاقية لشبونة عام ١٩٩٩, وأحد مقدمي الطعن حول ديون اليونان المشار إليه أعلاه. الجدير ذكره أنه كان من أوائل من بحث بشكل معمق في العملة الموحدة ومعدلات الفائدة منذ تركه لشركةThyssen عام ١٩٩١.

٧- شركة تيسين: Thyssen للحديد والصلب, من أضخم الشركات الألمانية أسسها آل Thyssen.

٨- Serge Dassault رجل أعمال وملياردير فرنسي, مدير شركة صناعية تعمل في مجال الصناعات العسكرية, ثم مجموعة شركات ضخمة تحمل اسمه, يملك عدداً من وسائل الاعلام خاصة المجرائد, اتهم في عدة قضايا فساد, عمدة سابق, سيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي.

٩- أي مقفل.

الصناعية والتي تشكل الوجه الآخر للعجز الضخم للجمهورية الهلينية، معادلة يمكن أن تبقى دون حل. لا يمكن حتى التساؤل بامكانية القيام بما قامت به الجمهورية الفدرالية تجاه الجمهورية الديمقراطية بعد سقوط جدار برلين[١٠] : اتخاذ التعادل ١-١ بين مارك كل منهما مما أدى إلى نقل الثروة توازي عدة مئات من المليارات من المارك سنوياً على فترة طويلة.

ومن الواضح أن وجود موقعين على هذا النداء من بين كبريات الشركات الألمانية من أرباب العمل لا يعني ان معظمهم متمسك بهذا الخيار. لكن الفرق كبير بين الوحدة الظاهرة في "تجمع الشركات الفرنسية" MEDEF الذي يعارض رسمياً أي خروج من العملة الموحدة.

وباختصار، فإن النقاش يبدو أكثر انفتاحا في الجانب اللآخر من الراين منه في هذا الجانب[١١] . الجدل يطول حتى داخل مجلة ليبرالية جداً ومؤيدة جدا اليورو هي الايكونومست البريطانية. لاحظت الأسبوعية البريطانية، في عمودها الرائد شارلمان[١٢]، يوم ٧ نيسان: "ألية مركزة تزيد فرص نجاة، العناصر الأخرى المشكلة للتكامل الأوروبي، من هذا التفكيك ، ولا سيما السوق الموحدة". نداء إلى الحكومات من مجموعة خبراء اقتصاديين فرنسيين وألمان اجتمعوا في دوسلدورف في ٢٧ نيسان ٢٠١٢.

"عندما تحين الساعة يجب أن تتحلى بالشجاعة لأن تقول لشعبك".

هينريش هاين

ثلاثة عشر عاماً بعد إطلاق اليورو، من الواضح أن هذه التجربة لم تحقق أي من وعودها، ولكن في حالة استمرارها يمكنها أن يؤدي إلى حالة من الفوضى.

بدلاً من الازدهار، بطء في النمو في كافة دول المنطقة مع ارتفاع مهم في نسب البطالة.

بدلا من الصرامة، عشر سنوات من الزيادة غير المسؤولة في الإنفاق الحكومي والديون السيادية، وجيل مضحي لن يكون كافياً لمسحها.

بدلا من زيادة التكامل الاقتصادي، تتفاقم الاختلالات بين البلدان كل يوم. بلدان جنوب أوروبا، كاليونان، ولكن أيضا البرتغال واسبانيا وايطاليا وحتى فرنسا نرى قدرتها التنافسية تتدهور بشكل مستمر لمدة عشر سنوات. عبر استنزاف القوة الشرائية للبعض، فإن هذا الوضع يعوق نمو الآخرين، وبالتالي تطوير سوق واحدة.

بدلاً من التقريب بين الناس، يزداد العداء بين الدائنين والمدينين.

بدلا من تقدم الديمقراطية، جاءت القرارات من فوق لتفرض على الناس ما يرفضونه.

الخطط المتعاقبة ل "إنقاذ اليورو" غير مجدية لأنها، وأيضاً دون تأثير يذكر، لا تعالج إلا العجز في المالية العامة، وليس ما هو أصل الشر: الميل في بلدان مختلفة إلى التضخم. فإن الحل الوحيد سيكون انكماش الأسعار في بلدان العجز: وهكذا عملية لم تنجح في أي مكان (على سبيل المثال ألمانيا عام ١٩٣٠، فرنسا ١٩٣٤).

إن سعي أوروبا لتحقيق هدف مستحيل يجعلها تدخل في دوامة من الركود، وعندما يتعلق الأمر بأول سوق في العالم يصبح كل العالم مهتماً.

يضاف إلى هذا الركود خطر التضخم، كل ذلك في انتهاك لنظامه الأساسي، والبنك المركزي الأوروبي لا يرى أن هناك طريقة أخرى لإطالة أمد اليورو إلا عبر الاعتماد المكثف على خلق النقود لصالح البنوك، المسرورة جداً بهذه الهبة من السماء. ومن غير الواقعي أيضا أن نأمل تنظيم "أوروبا التحويلات"، والتي تتطلب النقل المستدام لمئات المليارات من اليورو إلى البلدان التي تعاني من صعوبات، والعودة إلى جماعية العجز العام. حل مرفوض من قبل الشعوب التي يراد منها المساهمة دون تقديم أي أمل في الشفاء من هذا المرض.

هذا العلاج المكثف، الذي لا يغطي سوى المدى القصير، لا يمكن أن يحول دون تسريع وتيرة الهزات التي تؤثر ليس فقط في الأسواق المالية، بل أيضا على الاقتصاد الحقيقي.

إذا لم يتم وضع حد لتجربة العملة الموحدة بشكل سريع، فإنها ستنتهي بالشكل الأكثر دراماتيكية: تدهور الوضع الاقتصادي، انفجار البطالة والاضطراب الاجتماعي وصعود المتطرفين، تجدد الصراعات القديمة، وتدمير سيادة القانون: إن الدول الأوروبية أصبحت غير قابلة للحكم.

يمكن للاتحاد الأوروبي أن يبقى دمية في يد الأوليغارشية [١٣] المالية التي تسعى الى تدمير أسس وجودنا. أليس من العار أن نراهم يضعون السلطة السياسية والاقتصادية في خدمة مصالحهم الخاصة؟

١٠- أي بين ألمانيا الشرقية والغربية.

١١- أي في ألمانيا منه في فرنسا.

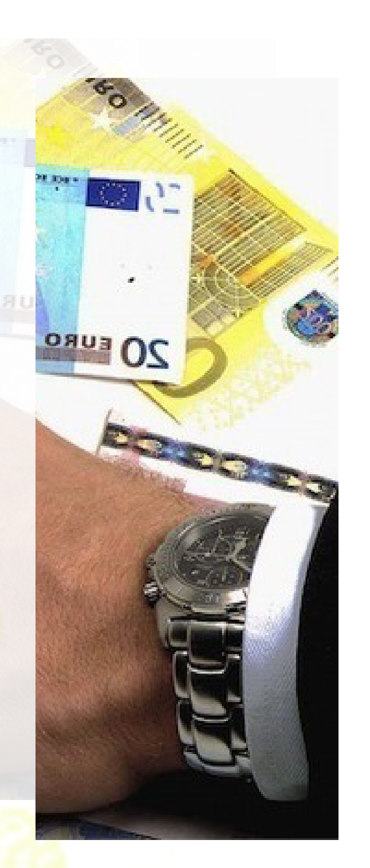
١٢- وهو عمود مخصص للأحداث الأوروبية.

١٣- مصطلح يقصد به حكم الأقلية المستأثرة بالسلطة, ويقصد به هنا استئثار وسيطرة بعض رجال المال والأعمال على الأسواق المالية والمفاصل الاقتصادية والسياسية في الدول المعنية.

فمن الواضح أن فقط تخفيض واعادة تقييم العملة بشكل حقيقي، وفقاً لحالة كل بلد، يمكن أن يضع حداً للخلل في التوازن فيما بينهم ومن ثمّ استعادة النمو. التاريخ يقدم العديد من الأمثلة على حل الاتحادات النقدية: فهو يدل على انه ليس فقط من الممكن الإدارة على نحو منظم في المنفعة السياسية والاقتصادية، ولكن ثبت أيضا فائدة هذه الادارة، وذلك بعد بضعة أشهر فقط.

لهذا السبب دعا الاقتصاديون الفرنسيون والألمان المجتمعون في ليون في تشرين الأول ٢٠١١ وفي دوسلدورف في نيسان ٢٠١٢، حكوماتهم للموافقة وللاقتراح على باقي دول الاتحاد الاوروبي بوضع حد لتجربة العملة الموحدة، وتحقيقاً لهذا الغرض اتخاذ تدابير فورية تشمل ما يلي:

- استبدال اليورو بعملات وطنية جديدة لديها كل ما لديهم الصلاحيات في كل دولة، مع الاعتراف بأن بعض البلدان يمكن أن تتفق اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لوضع عملتهم بشكل مشترك؛
- إنشاء نظام نقدي أوروبي جديد، يتضمن وحدة حساب أوروبية، معادلة للمتوسط المرجح للعملات الوطنية.
- العرض المباشر والمرغوب فيه للعملات الوطنية في مقابل هذه الوحدة الحسابية الاوروبية، التي يتم احتسابها بطريقة تحد من المضاربات، وتعيد القدرة التنافسية لجميع الدول، وتضمن تجارة متوازنة بينها وتحد من البطالة؛
- التأكد لاحقاً، استنادا إلى معهد للنقد الأوروبي، من استقرار في أسعار الصرف الحقيقية للعملات الوطنية داخل نطاق معين يتم تحديده؛
- تحويل، في كل بلد، جميع الأسعار والأجور المحلية وأرصدة البنوك على أساس يورو واحد لكل وحدة من العملة الوطنية؛
- تحويل، وفق القاعدة نفسها، الديون العامة لكل دول اليورو إلى عملتهم الوطنية الجديدة؛
- تحويل الحقوق والديون الدولية الخاصة [١٤] إلى وحدة الحساب الأوروبية.



تنظيم الدين العام والخاص يمكن أن يخضع لمفاوضات ثنائية بين الدائنين والمدينين، استناداً الى القاعدتين الأساسيتين الواردتين في الفقرتين السابقتين.

في هذا السياق، ينبغي أن تعطى نفس الأولوية للسياسات الوطنية، تلك الخاصة بتطوير وتكييف القوى المنتجة، بهدف زيادة الإنتاجية في كل أوروبا.

التعاون بين المؤسسات المسئولة يجب أن تمكن نجاح عملية الانتقال في حالة جيدة.

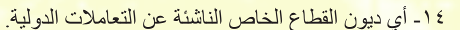
هذه المرحلة الانتقالية يجب أن تكون قصيرة قدر الإمكان: فهي لا تطرح مشاكل تقنية هامة. ويجب أن تنشر القواعد الجديدة بشكل واضح. وسوف تدعا الدول إلى أن تراقب، مستندة على بنوكها المركزية الوطنية، والتي أصبحت مستقلة، إلى أن المرحلة الانتقالية المقررة لا تسبب أي زعزعة لاستقرار النظام المالي الأوروبي، وحتى تعطي له وسائل للمساهمة الفاعلة في عودة النمو.

عبر اطلاقهم هذا النداء يتمنى الاقتصاديون الفرنسيون والألمان الموقعين عليه المساهمة بحماسة، في إعادة إطلاق البناء الأوروبي على أسس مجددة وواقعية، من خلال خبرتهم والتزامهم، وبالتزامن مع الانتعاش الاقتصادي في أوروبا.

٢٧ نيسان ٢٠١٢،

برونو بندوله، رولف هاس، وليم نولينغ، كارل ألبرخت شاشتشنايدر، ولف شافر، دايتر سبيثمان، يواشيم ستارباتي[١٥] .

ألان كوتاه، جان-بيار جيرارد، رولان هورو، جيرار لافاي، فيليب موري، ميشال روباتل، جان-جاك روزا [١٦].



١٤- أي ديون القطاع الخاص الناشئة عن التعاملات الدولية.
١٥- هؤلاء هم الاقتصاديون الألمان المشاركين.
١٦- هؤلاء هم الاقتصاديون الفرنسيون المشاركين.

من الدراسات النفسية في القرآن الكريم
أثر انحراف العقيدة على الأمن النفسي والسلوك الاجتماعي

(الحلقة ١ من ٢)



د. مرهف عبد الجبار سقا
دكتوراه بالتفسير وعلوم القرآن

مدخل:

لقد اتسمت دراسة علماء النفس للشخصية بالنقص وعدم وجود نظرة كلية لتركيبته الإنسانية الفطرية؛ لأنهم اقتصروا في تحليلهم ودراستهم للشخصية على جوانبها البيئية والوراثية والثقافية والاجتماعية والفردية، وأهملوا الجانب الروحي والعقدي في تكوين الشخصية وأثره في سويتها في تحقيق التوازن والأمن النفسي في تلك الشخصية، حيث نظروا إلى الشخصية باعتبارها الأبنية والعمليات النفسية الثابتة التي تنظم خبرات الفرد، وتشكل أفعاله واستجاباته للبيئة التي يعيش فيها؛ والتي تميزه عن غيره من الناس، ويقسمون الشخصية على ذلك إلى: شخصية سوية وشخصية غير سوية، منكرين الأثر العقدي في بناء النفس الإنسانية وتكوين الشخصية السليمة، فكانت نتائج أبحاثهم عن الإنسان مبتسرة ومتناقضة وتفتقد التكامل العلمي.

لكننا نجد القرآن الكريم يهتم ببيان مكونات الشخصية وسويتها وأمنها من جميع الجوانب ويركز بالأخص على الدور العقدي في بلورة الشخصية وأمنها وسلوكها، وسنجد مثالاً لذلك من خلال تناول هذه الآيات من سورة النحل، وهي قوله تعالى:

(وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ(٥٦)وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ(٥٧)وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ(٥٨)يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ(٥٩).

نحن أمام آيات تصف حقيقة تاريخية، ونمطاً سلوكياً ذا مرجعية عقدية، تصور لنا الحالات النفسية التي يعيشها هؤلاء المنكرون المستكبرون الجاحدون؛ ليكونوا أنموذجاً حياً لتوصيف الحالة النفسية لكل مخالف للفطرة من حيث اتصافها أنها غير صحيحة نفسياً، وغير سليمة عقلياً، وبالتالي حصل من صاحبها هذا السلوك المتعجرف المتناقض.

فأول سلوك عجيب متناقض سلكه أولئك القوم: ذكره تعالى في قوله: (وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ(، إذ جعلوا في أموالهم حقاً للأصنام التي لم ترزقهم شيئاً، ولا تضرهم ولا تنفعهم، كما قال تعالى: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا ..(الأنعام:١٣٦).

عن قتادة قال: (وهم مشركو العرب، جعلوا لأوثانهم نصيباً مما رزقناهم، وجزءاً من أموالهم يجعلونه لأوثانهم)[١] ، والتناقض في سلوكهم هذا من جهتين:

إحداهما: أنهم يجعلون نصيباً من الحرث والأموال لجماد لا حول له ولا قوة؛ خوفاً من ضره وتقرباً من نفعه.

والثاني: أنهم يعطونهم هذا النصيب من رزق الله تعالى المنعم عليهم كل نعمة ظاهرة وباطنة، فبدل أن يشكروه؛ أشركوا به وشكروا من لا يضر ولا ينفع.

والسلوك الثاني الذي سلكوه هو التبرير لما يفعلونه من خلال اختلاق الحجج والمسوغات لإشراكهم بالله، المشار إليه في قوله تعالى:)تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ(، فالقسم بالتاء "يختص بما يكون المقسم عليه أمراً عجيباً ومستغرباً" .. فالإتيان في القسم هنا بحرف التاء مؤذن بأنهم يُسألون

١- أخرجه ابن جرير ٢٢٦/١٧ ، وأخرجه أيضاً عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم، انظر الدر المنثور ١٣٥/٤.

سؤالاً عجيباً بمقدار غرابة الجرم المسؤل عنه"[2]، وهو أنكم (تَفْتَرُونَ) أي تختلقون الحجج والتبريرات لما تفعلون وتقولون بأن هذه الجمادات آلهة، وأنكم ما تعبدونها إلا لتقربكم من الله زلفاً، "والإتيان بفعل الكون وبالمضارع للدّلالة على أن الافتراء كان من شأنهم، وكان متجدداً ومستمراً منهم، فهو أبلغ من أن يقال: عمّا تفترون، وعمّا افتريتم"[3].

والتبرير سلوك يتبعه ضعيف الشخصية، ضعيف الحجة، مضطرب التفكير، غير متصف بالصحة النفسية.

السلوك الثالث: يتمثل في اعتقادهم، – وتناقض ذلك مع رغباتهم – وذلك في قوله تعالى: (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ).

وفي هذه الآية بيان لثلاثة أمور أساسية:

إحداها: اعتقادهم بأن الملائكة بنات، إذ الجعل هنا أعم من كونه بالقول[4]، فهو اعتقاد وقول، قال تعالى: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا)(الزخرف:١٩).

والثاني: باعتقادهم نسبتها لله تعالى؛ حيث أنهم زعموا أن الملائكة بنات الله من سروات الجن[5]، كما دل عليه قوله تعالى)وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا(الصافات:١٥٨ ، وكان هذا اعتقادَ كنانة وخزاعة من العرب[6].

الثالث: رغبتهم في ذريتهم أن تكون ذكوراً فقط؛ لأن ذلك محل شرف ورفعة وقوة لهم، مع اعتقادهم نسبة البنات لله تعالى.

و تناقض تفكيرهم مع سلوكهم واعتقادهم، دليل واضح على قصورهم العقلي واضطرابهم الفكري.

فنزه الله تعالى ذاته العظيمة بقوله:)سبحانه(عما ينسبه المشركون من جعلهم لله تعالى البنوة أساساً[7].

ثم ذكر الله تعالى أن الواحد منهم لا يرضى لنفسه بالبنت، فكيف يرضهن لله تعالى، فقال عز وجل فاضحاً لهم:)وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ(، عن ابن عباس قال: (يجعلون لَهُ البنات، يرضونهن لَهُ ولا يرضونهن لأنفسهم، وذلك أنهم كانوا في الجاهلية إذا ولد للرجل منهم جارية أمسكها عَلَى هون، أو دسها في التراب وهي حية[8]) .

فالآية تخبر أن هؤلاء الذين نسبوا البنت لله سبحانه على سبيل البنوة، وهم يعتقدون بوجوده رباً، ترى أحدهم إذا أعلم بولادة الأنثى له؛ صار وجهه كل يومه كئيباً قد غمَّ، وحاله: أنه يخفي الغيظ الذي ملأ كيانه وقلبه، وانتشر في أعضائه؛ يؤثر الانكفاء عن الناس والابتعاد عنهم لاعتقاده بسوء العار الذي لبسه، ولذلك فهو يحتار فيما يفعل، ويضطرب في حكمه، وتراه حائراً ثائراً يضرب الكف على الكف ويترنح متردداً في شأنه، ويحدث نفسه يقول: أأُبقي هذه البنت حية حبيسة عندي، وأقيم على الذل والهوان الذي أصابني وتتحدث عني العرب؛ أم أدفنها في التراب، لأخفي هذا العار، وبذلك يبقى رأسي مرفوعاً عزيزاً.

(ألا ساء ما يحكمون(وما ذلك إلا لأنهم بلغوا من كراهة البنت أعظم الغايات؛ هم أنفسهم يجعلون ما هذا شأنه من الهون والحقارة لله سبحانه وتعالى وهو المتعالي عن الصاحبة والولد)أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ(الصافات: ١٥١ –) ١٥٤.

هذه الآيات توجب على المختصين في علم النفس أن يجعلوا الجانب العقدي في صميم دراسة الشخصية الإنسانية والصحة النفسية، وأن يركزوا على أثر الاعتقادات الفاسدة في سلوك صاحبها وصحته النفسية والعقلية.

فالناظر في الأنماط السلوكية التي ذكرها القرآن لمختلف فئات الناس؛ يجد أن القرآن يركز على الدور العقدي لدوافع السلوك، وبلورة هذه العقيدة لأعراف الناس وتقويمهم، وتقرير الأسلوب الأمثل لحياتهم، كما ويصور القرآن الحالة النفسية الداخلية لمكونات الشخصية بناء على اعتقاد صاحب هذه الشخصية.

٢- التحرير والتنوير ١٨١/١٤.

٣- التحرير والتنوير ١٨٢/١٤ .

٤- انظر: أبو السعود ١٢١/٥، وفسر الجعل في التحرير والتنوير ١٨٢/١٤ بالقول.

٥- أي أن الملائكة أتت من ظهور الجن، والسروات الظهر انظر القاموس المحيط مادة سرو.

٦- انظر: البغوي ٢٤/٥، القرطبي ٧٧/١٠، الرازي ٤٤/٢٠، زاد المسير ٣٣٤/٤.

٧- انظر الرازي ٤٤/٢٠، أبو السعود ١٢١/٥ .

٨- أخرجه ابن جرير ٢٢٨/١٧ ط الرسالة، وابن المنذر وابن أبي حاتم (١٣٣٩٧)، وابن مردويه، انظر: الدر المنثور ١٣٥/٤. كما ورد أن قيس بن عاصم وارى ثمان بنات في الجاهلية وأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتق عن كل بنت منهن نسمة أخرجه البزار والطبراني ورجال البزار رجال الصحيح انظر: مجمع الزوائد للهيثمي ٢٣٨/٧، والإصابة لابن حجر ٣٥٣/٣ ط دار صادر

فالآيات هنا تنكر نمطاً سلوكياً واجتماعياً كان موجوداً في عادات بعض العرب في الجاهلية، وبقي إلى أول زمن بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، فتُصوِّر الانفعالات النفسية لهم، وأثرها على سويتهم الشخصية والسلوكية، في سياق عقدي وقالب بياني ذي دلائل نفسية، وهو ما يتعارف عليه في علم النفس بالموقف النفسي[٩] .

"فالانحراف في العقيدة – كما تبينه الآيات – لا تقف آثاره عند حدود العقيدة، بل يسري في أوضاع الحياة الاجتماعيةوالاقتصادية، ويدخل ضمن تقاليدها، لأن العقيدة هي المحرك الأول للحياة، سواء ظهرت أو كمنت...ومن هنا فإن انحراف الجاهليين عن العقيدة الصحيحة سول لهم وأد البنات أو الإبقاء عليهن في الذل والهوان من المعاملة السيئة والنظرة الوضيعة" [١٠].

وهكذا فاسوداد الوجه، وحالة الكظم: انفعالات محرقة ودوافع قوية لطبع عدواني، والتواري عن الناس وحديث النفس فيما يقوم به من سلوك، ما هو إلا ترجمة لاضطراب في الشخصية والبنية النفسية، وفقدان السيطرة على هذه الانفعالات وعدم تحكيمها للفطرة الربانية ينشأ عنها الفعل الإجرامي: الوأد، أو جريمة اجتماعية: إهانة البنت وإذلالها، وينعدم بذلك الأمن النفسي، والأمن الاجتماعي والبيئي.

علماً أن هذه الدوافع والانفعالات والسلوكيات الفاسدة والمنحرفة والمتطرفة؛ ليست قاصرة على مشركي العرب وأبناء جاهليتهم، بل هي مثال لكل من يخالف الفطرة الربانية، ويعتقد عقائد فاسدة، حيث إن أثر اعتقاده الفاسد لا محالة سيظهر في سلوكه على نمط إجرامي في حق نفسه أو في حق الآخرين، وواقعنا الذي نعيشه أكبر برهان على ذلك كله، فنسب انتشار الجريمة في أرقى بلاد العالم مدنية ورفاهية لا تليق بالحالة الاجتماعية والبيئية والرفاهية التي يتلقاها مواطنو تلك البلاد، وما كانت هذه الجرائم لتزداد لولا الأثر العقدي الفاسد على سوء حال المجرمين إلى الشذوذ والانحراف.

ولو ألقينا نظرة إلى نسب الانتحار - مثلاً - في الدول التي انحرفت عن الفطرة لتجلت لنا حقيقة المواقف النفسية لهؤلاء المخالفين للفطرة الربانية الطاهرة.

وهذه الآيات أيضاً تبين للمختصين في الإرشاد النفسي – في السجون أو المدارس – الطريق القويم لتعديل سلوك التائهين والمنحرفين، بأن يعتنوا بالجانب العقدي الذي يؤسس مبادئ الصحة النفسية وتوازن الشخصية الإنسانية لهؤلاء.

كما تبين هذه الآيات أن الحل الأنسب لرفع الظلم عن المرأة في هو تصحيح العقيدة والتزام الشريعة، لأن أبرز جوانب العقيدة الإسلامية يتجلى بتصحيح تصور الإنسان لنفسه، واستشعاره أنه مخلوق مملوك لله تعالى لا يحق له أن يتصرف في نفسه أو في غيره كما يريد، وأن الناس في الخلق سواء وفي حق الحياة سواء والله أعلم.



٩- والموقف في الحياة النفسية هو مجموعة من العوامل الإنفعالية التي تجعل صاحبها يقوم بنوع مركزي من السلوك تدور حوله تلك الانفعالات بجوانبها الإيجابية والسلبية، فالموقف في الدراسات النفسية يتضمن ثلاثة عوامل متفاعلة:
أ ـ النمط السلوكي وما خلفه من دوافع خاصة تؤثر في نوعية السلوك ودرجته.
ب ـ الإنسان نفسه في مجموعه ككل في أبعاده التكوينية.
ج ـ المحيط البيئي بكل مقوماته المتعددة ولا سيما المجال النفسي الاجتماعي الذي يعيشه ذلك الإنسان.
انظر: لمحات نفسية في القرآن الكريم د عبد الحميد محمد الهاشمي صـ١٢٨،ط رابطة العالم الإسلامي من سلسلة دعوة الحق العدد ١١ السنة ١٤٠٢ هـ .
١٠- ظلال القرآن ٤/ ٢١٧٧.

فقه الدَّين ومفهومه في الشريعة الإسلامية



الدكتور عمر بن خالد الزعبي
دكتوراه في المعاملات المالية والقانون
مدرس في كلتي الآداب والتربية بجامعة البعث

الدَّيْن في اللغة(١): يقال داينت فلاناً، إذا عاملتُهُ دَيْناً، إمّا أخذاً أو عطاءً، ويقال: دِنْتُ الرجلَ وأَدَّنْتُهُ: إذا أخذتُ منه دَيْناً، فأنا مدين ومديون، وأَدَنْتُ: أي أقرضت وأعطيتُ ديناً.

والتداين والمداينةُ: دفع الدَّيْن. سُمِّي بذلك ؛ لأن أحدهما يدفعهُ، والآخر يلتزمه، ومنه قوله تعالى:)إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ(البقرة: ٢٨٢، فثبت بالآية وبما تقدَّم أن الدَّين لغةً هو القَرْضُ وثمنُ المبيع. فالصداقُ والغصبُ، ونحوهُ ليس بدين لغةً، بل شرعاً على التشبيه لثبوته واستقراره في الذمة.

الدَّيْن في الاصطلاح الفقهي:

يستعمل الفقهاء الدَّيْن بمعنيين، أحدهما أَعَمُّ من الآخر، أمَّا المعنى الأعم فيريدون به مطلق الحق اللازم في الذمّة، بحيث يشغل كلّ ما ثبت في الذمّة من أموالٍ أيّاً كان سبب وجوبها، أو حقوقٍ محضة كسائر الطاعات من صلاة وصوم وحج. أما المعنى الأخص، وهو المرتبط بالأموال فقط، فإن للفقهاء قولين في حقيقته، الأول: للحنفية، والثاني: للجمهور (المالكية، والشافعية، والحنابلة).

تعريف الحنفية للدَّيْن:

ذكر الحنفية تعريفاً للدَّيْن فقالوا: « هو ما وجب في الذمَّةِ بعقدٍ أو استهلاكٍ، وما صار في ذمَّتهِ ديناً باستقراض »(٢).

وقال الكمال بن الهمام:« الدَّيْن اسمٌ لمالٍ واجب في الذمة، يكون بدلاً عن مالٍ أتلفه أو قرضٍ اقترضه، أو مبيعٍ عَقَدَ بيعه، أو منفعةٍ عقد عليها من بُضْعِ امرأة ــــ وهو المهر ــــ أو استئجار عين »(٣).

تعريف الجمهور للدَّيْن:

عرَّف جمهور الفقهاء الدَّيْن بأنه: « ما يثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته »(٤).

ولقد تضمَّن هذا التعريف جميع الأموال التي تثبتُ بالذمَّة، سواءً كانت ناتجة عن عقد، أو إتلاف، أو قرض، أو غيرها، وعليه فإنه يدخل في هذا التعريف: « كلُّ ما لَزِمَ في الذمَّةِ من أموال سواءً ثبتت في نظير عينٍ مالية أو منفعة أو ثَبَتَ حقاً لله تعالى من غير مقابلٍ كالزكاة»(٥).

التعريف المختار للدَّيْن:

بعد أن ذكرنا تعريف الدَّيْن عند الفقهاء نستنبط قولين في تعريف الدَّيْن.

فالحنفية جعلوا الدَّيْن مقيداً بكل ما ينتج عن معاملة مالية تجري بين العباد، ويظهر أثرها بالذمَّة بعقدٍ، أو استهلاك، أو قرض، ومعنى ذلك أنهم قيّدوه في مجال المعاملات دون المجالات الأخرى التي يثبت لله تعالى حقٌّ فيها، كالزكاة، وصدقة الفطر، وغيرها، أو التي يثبت للعباد حقٌّ فيها كما هو الحال في مهر الزوجة والنفقة عليها، بينما جمهور الفقهاء أطلقوا لفظ الدَّيْن، وجعلوه يتناول كل شيء ثَبَتَ بالذمَّة نتج عن معاملة مالية سواءً أكان ذلك في مجال العبادات، أو المعاملات، أو الكفارات أو غيرها، ويمكن توضيح ذلك بذكر تقسيم الفقهاء للدَّيْن من جهة المطالب

يُقَسَمُ الدَّيْن من جهة المطالبة به إلى قسمين: دين الله، ودين العبد.

دَيْنِ الله: وهو كل دين ليس له من العباد من يطالب به على أنه حق له، مثل: صدقة الفطر، فدية الصيام الكفارات، النذور، إلى آخره.

دَيْنِ العباد: وهو كل دين له من العباد من يطالب به على أنه حق له، مثل: بدل القرض، أجرة الدار، ثمن المبيع، إلى آخره.

ويبدو مما سبق أن تعريف الجمهور للدَّيْن قد جمع بين دَيْنِ الله ودَيْنِ العباد، أما تعريف الحنفية للدَّيْن فقد جمع أغلب مفردات دَيْن العباد الناتجة عن المعاملات المالية.

إذن: فدين العباد: هو الذي له مطالب من العباد يطالب به عندما يعجز المدينون عن أداء ما عليهم إلى الدائنين المطالبين بديونهم، سواء أكان ذلك الدَّيْن ناتجاً عن قرض، أو شراء، أو استهلاك، وهذا يندرج ـــ كما نعلم ـــ تحت المعاملات المالية.

وبذلك يكون أسلمَ تعريفٍ للدَّيْن هو: « وصفٌ شرعيٌّ يظهر أثرُه في المطالبة »(٦).

أقسام الدَّيْن:

يقسم الدَّيْن في النظر الفقهي إلى عدة تقسيمات وباعتبارات مختلفة، أذكر منها:

باعتبار الدائن أولاً والذي يقسم بدوره إلى قسمين: دَين الله، ودَين العبد(٧).

دَين الله: مثل: صدقة الفطر، والنذر، والكفارات.

ودين العبد: مثل ثمن المبيع وأجرة دار، وبدل قرض.

وباعتبار القوة ثانياً والذي يقسم إلى ثلاثة أقسام: قوي، ومتوسط، وضعيف، وهذا التقسيم تفرَّد به أبو حنيفة رحمه الله(٨).

الدَّيْن القوي: هو ما وجب بدل قرض، أو سلع تجارة.

الدَّيْن المتوسط: هو ما وجب بدلاً عن مالٍ ليس مُعَدًّا للتجارة، مثل: ثمن ثياب المهنة والبذلة.

الدَّيْن الضعيف: هو كل دين ملكه الإنسان بغير فعله لا بدلاً عن شيء، مثل: الميراث، والوصية

وباعتبار الصحة ثالثاً والذي يقسم إلى قسمين: صحيح، وغير صحيح(٩).

أما الدَّيْن الصحيح: فهو الدَّيْن الثابت الذي لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء، مثل: ثمن المبيع أجرة الدار، دين القرض، دين الدار.

وأما الدَّيْن غير الصحيح: فهو الدَّيْن الذي يسقط بالأداء و الإبراء وبغيرهما من الأسباب الموجبة لسقوطه، مثل: دين المكاتب.

وباعتبار وقت الثبوت رابعاً والذي يقسم إلى قسمين: دين صحة ودين مرض(١٠).

دين الصحة: هو الدَّيْن الذي شُغلت به ذمة الإنسان في حال صحته، سواء ثبت بإقراره فيها أم بالبيّنة

دين المرض: هو الذي لزم الإنسان بإقراره وهو في مرض الموت، ولم يكن هناك طريق لثبوته غير ذلك.

وباعتبار القدرة على الاستيفاء خامساً والذي يقسم إلى قسمين: مَرْجُوٌ ومظنون(١١).

أما الدَّيْن المرجو: فهو الدَّيْن المقدور عليه، الذي يظن الدائن، ويأمُل اقتضاءه لكون المدين حاضراً مليئاً مُقِرَاً به باذلاً له أو جاحداً، لكن لصاحبه عليه بيّنة.

وأما الدَّيْن المظنون: فهو الدَّيْن الذي لا يُرْجى قضاؤُه، وييئس صاحبه من عوده إليه في الغالب لإعدام المدين

والمدين المُعْدِمُ: هو الذي نفد ماله كله، فلم يبق عنده ما ينفقه على نفسه وعياله في الحوائج الأصلية فضلاً عن وفاء دينه.

وباعتبار وقت الأداء أخيراً يقسم الدَّيْن باعتبار وقت أدائه قسمين: دين حالٌّ، ودين مؤجلٌ(١٢)

أمّا الدَّيْن الحال: فهو ما يجب أداؤه عند طلب الدائن، فتجوز المطالبة به على الفور، والمخاصمةُ فيه أمام القضاء.

وأمّا الدَّيْن المؤجل: فهو ما لا يجب أداؤه قبل حلول أجله، لكن لو أُدِّيَ قبله يصح، ويسقط عن ذمة المدين، والدَّيْن المؤجل قد يكون مُنَجَّماً على أقساط (أي موزعاً على أقساط دورية) لكل قسط منه أجل معلوم، فيجب الوفاء بكل قسط منه في الموعد المضروب له،ولا يُجْبر المدينُ على الأداء قبل حلول الأجل.

---

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير مادة: دين، الراغب الأصبهاني، مفردات ألفاظ القرآن، (٣٢٠/٢)
(٢) ابن عابدين، محمد أمين، رَدُّ المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، ج٥، دار الفكر، لبنان، (ص ١٥٧).
(٣) ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، فتح القدير، دار الفكر، بيروت، ط٢، (٢٢١/٧).
(٤) الرملي، نهاية المحتاج، (١٣٠/٣)، الزرقاني على متن خليل (٤١٩/٣)، القرافي، الفروق، (١٣٤/٢)
(٥) نزيه، د.جماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الرياض، المملكة السعودية, ١٤١٥ه/١٩٩٥م، ط٣، (ص١٦٤).
(٦) الحموي، أحمد بن محمد الحنفي، غمر عيون البصائر على الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، (٥/٤)
(٧) حسب الله، علي، الولاية على المال والتعامل بالدَّيْن، (ص١٢١_١٢٣)، مط. الجبلاوي، القاهرة
(٨) السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، (٢٠/ ١٩٥)، الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي, (١٠/٢).
(٩) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٨٦ه، (٣٠٢/٥).
(١٠) ابن الهمام، فتح القدير، (٢/٧)، الكاساني، بدائع الصنائع، (٢٢٥/٧).
(١١) ابن حزم، المحلى، دار الفكر، بيروت، تح: أحمد محمد شاكر، (١٠٣/٦)، أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي، الأموال، قطر، ط، سنة ١٩٧٨، (ص ٤٦٦).
(١٢) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، كلكتة، ط، سنة ١٣٦٢ه، (٥٠٢/٢)، والمجددي، التعريفات الفقهية، كراتشي، (ص٢٩).



القومية والمصالح الاقتصادية

نادية شنيوني ماجستير بالإعلام
إعلامية جزائرية

اجتمعت كلمة العلماء والباحثين متفقة على أنّ القرن التاسع عشر هو عصر القوميات بالنظر إلى اتجاهاته السّياسية، ولكون الأحداث البارزة التي غيّرت معالم خارطة أوروبا سياسيا لم تكن لتحدث لولا توغّل وترسّخ فكرة القومية في عقول ونفوس الدول الأوروبية.

واتسع بعدها حدود انتشار هذه الفكرة في القرن العشرين بالنسبة لسائر الشعوب الأسيوية والإفريقية ممّا حتم على الدول الأوروبية والأمريكية الاعتراف بحق هذه الشعوب في تقرير مصيرها.

وتزعم فئة من الكتاب والمفكرين على أن المصالح الاقتصادية هي أهمّ قوى محرّكة وموجّهة للحياة الاجتماعية والسّياسية، حيث يعتبر هؤلاء أنّ وحدة المصالح الاقتصادية أساس لكلّ وحدة وشعارهم في ذلك: أنّ لا أمّة دون حياة اقتصادية مشتركة.

لكن الاعتقاد بأنّ اتحاد المصالح الاقتصادية أساس بناء صرح وحدة قومية صلبة متينة أمر فيه الكثير من المغالاة والمغالطة. لأنّ الواقع الاجتماعي والسّياسي أثبت ويثبت في كلّ مرة أنّ المصالح الاقتصادية عادة ما تصبح سبباً رئيسياً في نشوب الخلافات المؤدية إلى التفرقة، ولا عجب في ذلك لأن المصالح بشكل عام والمصلحة الاقتصادية والمادية بشكل خاص عُدّت من المسائل النسبية التي يختلف البشر في تقديرها، فضلا على أن تقديرهم لها يتغير بتغير الظروف ويتطور بتطور العصور (ساطع الحصري: الأعمال القومية.. ما هي القومية؟).

إنّ التاريخ يحفظ مدوّناً عبر طياته وسجلاته المشاكل والأزمات التي تعرّضت لها العديد من الدول والحكومات نتيجة لتضارب المصالح الاقتصادية، فعلى سبيل الذكر لا الحصر وفي بداية تكوين الاتحاد اضطرت أمريكا إلى بذل جهود كبيرة لتوحيد مصالح الولايات المتحدة ومطالبها الاقتصادية والمادية، فهناك ولاية تعيش على التجارة بالدرجة الأولى باتت تطالب بتخفيض الرسوم الجمركية لكي تتحرّر التجارة، وولاية أخرى تعيش على الصناعة راحت تطالب برفع الرسوم الجمركية لحماية الصناعات المحلية من منافسة البضائع الأجنبية المستوردة، بينما راحت مصلحة السّكك الحديدية تطالب برفع أجور النقل، بعكس المزارعين والتجار الذين طالبوا بخفضها ليتمكنوا من نقل بضائعهم بأقل تكلفة، وهكذا تضاربت المصالح واختلفت المطالب في كلّ المجالات تقريبا.

ولهذا نرى الحكومات التي ترعى مصالح شعوبها تبحث دائما عن أنجع السبل للتوفيق والتأليف بين مختلف هذه المصالح بغرض تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من المصلحة العامة.

لذا فإنّ الاعتقاد بأنّ المصالح الاقتصادية هي من أهم مقومات نشأة القومية هو اعتقاد مخالف لمقتضيات العقل والمنطق والواقع. فالمشاعر الوطنية والقومية لا ترتبط عادة بالمصالح المادية الاقتصادية إذ أنها من النوازع التي تترفّع عن الحسابات والأغراض النفعية، ولو سعى الناس إلى المنفعة المادية وحدها لانحلّت الروابط الاجتماعية بما فيها الأسرية والقومية.

فالنوازع القومية والوطنية بإمكانها دفع البشر إلى التضحية بالنفس والروح وهذه الأخيرة هي أغلى ما يملكه الإنسان ولا تقدّر بثمن.

وهذا ما يجعل المصالح الاقتصادية أقل الأمور ارتباطا بالقومية، لكنها مع هذا أشدّها خضوعا ورضوخا لهيمنة الأنظمة والحكومات الظالمة المستبدة والفاسدة ، التي لا تر غير المصالح المادية هدفا وغاية، وهي أساسا ما يجعلها تتثبّت بكرسي الحكم أكثر فأكثر، وهي ما يدفعها قطعا للغزو والاستعمار والظلم.

الجودة من الصناعات الإنتاجية إلى الصناعات الخدمية



الدكتور جميل شيخ عثمان
- دكتوراه بنظم إدارة الجودة ، ماجستير بالتحسين المستمر الجودة
- مدرس الجودة وعلوم الإدارة الصناعية في جامعة حلب و جامعة دمشق و الجامعة الافتراضية السورية

في الوقت الذي أصبح تواجد منافسين دوليين في كل المجالات وفي كل مدينة مسألة وقت لا أكثر بات من الضروري على المدراء المحليين الالتزام بنهج يعتمد على الجودة حيث لا مجال للتبذير ولا وقت للتضييع ولا إمكانية للخطأ لأن المنافس قادمٌ بجودته العالية وبسمعته العالمية مدعوماً بدعاية وزخم تضاهي ربما كل مزاياه السابقة.

إننا نعيش اليوم في حقبة زمنية يخطو فيها العالم بتسارع نوعي لتحقيق الأفضل والأحسن في كل شيء ، وبما أنه لم يعد للحدود المكانية والمسافات الزمنية معنى في كثير من نواحي الحياة سيأتي يوم يغيبُ فيه تماما من لم يدرك هذا الركب الحضاري النوعي الذي لبس ثوب المنهجيات والبروتوكولات والمعايير في الإدارة و الأداء والنظم المسيّرة لجميع الأعمال.

إن التحديات العالمية المعاصرة (عولمة الاقتصاد، إنتشار تقنية المعلومات، شبكات المعلومات Internet ، منظمة المواصفات العالمية الخاصة بالجودة ISO ، اتفاقية التجارة العالمية GATT... الخ) تحتم على المنظمات الاقتصادية إنتهاج الأسلوب العلمي الواعي في مواجهة هذه التحديات واستثمار الطاقات الإنسانية الفاعلة في ترصين الأداء بمرونة أكثر كفاءة وفاعلية، ومن أكثر الجوانب الهادفة: إدارة الجودة والتي أصبحت الآن وبفضل الكم الهائل في المعلومات وتقنيات الاتصال سمة مميزة لمعطيات الفكر الإنساني الحديث.

من هنا نشأ مفهوم الجودة التي باتت ميزة تنافسية الأمر الذي جعل فيها هدفاً استراتيجياً يحوز على قدر عالٍ من اهتمام عموم المنظمات ، كما وأصبحت كذلك جزءاً من ثقافة المنظمات خاصة تلك التي تجد في تطبيق الجودة طريقها للنمو و الاستمرار والتطور .

الجودة تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت في رفع روح التنافس بين الشركات و المصانع و الخدمات المختلفة و ذلك لوعي المستهلكين في اختيار السلعة أو الخدمة ذات الجودة العالية و بالسعر المناسب.

تعريف الجودة :

هناك تعاريف كثيرة و متنوعة للجودة كانت موجودة قبل الاتفاق حديثا و بشكل شبه كامل على تعريف محدد سنورده في آخر هذه الفقرة ، ونورد فيما يلي بعض التعاريف الأكثر شهرة:

١. "أداء الشيء الصحيح بطريقة صحيحة من أول مرة وكل مرة".
٢. "إن الجودة تعني التخلص من العيوب، بمعنى أن معدل الأخطاء يجب أن يكون قليلاً جداً.
٣. "ملاءمة المنتج أو الخدمة للاحتياجات"، و "المطابقة لاحتياجات متلقي الخدمة".
٤. "الجودة عبارة عن تخفيض مستمر للخسائر وتحسين مستمر للعمل في جميع النشاطات"
٥. "التطابق مع الاحتياجات أو المواصفات"

و يمكن اعتماد التعريف الموجز التالي:

الجودة تعني ارضاء زبون المؤسسة (انتاجية أو خدمية)

تعريف الجودة حسب المواصفات القياسية (ISO:٩٠٠١-٢٠٠٠) :هي مقدار ما تستطيع مجموعة من المواصفات المتضمنة في المنتج أو الخدمة أن تحدث المتطلبات المطلوبة من هذا المنتج أو الخدمة .

المتطلبات : هي الاحتياجات أو التوقعات سواء كانت معلنة أو ضمنية .

تطور علم الجودة :

يعتبر علم الجودة (Quality) من العلوم الأسرع تطوراً في العقود الأخيرة حيث تمت قفزة هائلة من مجرد التفتيش(Inspection) على المنتجات إلى مجموعة متعددة من الاختصاصات المتداخلة والنظم المتكاملة المترابطة مع بعضها ومع مختلف الاختصاصات الأخرى في الصناعة و الخدمات وتطورت المواصفات القياسية من مجرد مواصفات خاصة بالمنتج إلى مواصفات لنظم الجودة (Quality System) المرتبطة بكل أنشطة المؤسسة الصناعية أو الخدمية.

لذا بدأت الجامعات بإدخال مواد علوم الجودة في كليات الهندسة مثل ضبط الجودة (Quality Control) وهندسة الجودة(Quality Engineering)والإدارة الشاملة للجودة (Total Quality Management) ونظم الجودة(Quality system).

ونظراً للأهمية المتزايدة لعلوم الجودة أصبح هناك معاهد وكليات متخصصة في الجودة ودراسات عليا خاصة بالجودة يحصل الدارس أو الباحث خلالها على شهادة دبلوم أو ماجستير أو دكتوراه في الجودة و تم إدخال تدريس الجودة لكل الكليات في الجامعات مثل التجارة و الاقتصاد و الصيدلة ...الخ.

ما من شك أن تاريخ الجودة قديم بنفس قدم الصناعة نفسها، فأثناء القرون الوسطى Middle Ages كان الحفاظ على الجودة مراقباً بدرجة كبيرة عن طريق الفترات التدريبية الطويلة التي تتطلبها نقابات التجار والصناع في ذلك الوقت، وقد كان هذا التدريب يغرس في العمال الفخر بجودة المنتج.

وقد قام مفهوم تخصص العمالة أثناء الثورة الصناعية Industrial Revolutionونتيجة لذلك لم يعد أحد العاملين يعد المنتج كله، وإنما يعد جزءاً فقط منه وقد أدخل هذا التغيير انخفاضاً في البراعة في العمل ونظراً لأن معظم المنتجات التي أنتجت خلال هذه الفترة المبكرة لم تكن معقدة، فلم تتأثر الجودة كثيراً ومع تزايد تعقد المنتجات وزيادة تخصص الأعمال، أصبح من الضروري فحص المنتجات بعد التصنيع.

وفي عام ١٩٢٤ م طور شيورات W.A.Shewhart من معامل الهاتف الأمريكية Bell Telephone Laboratories خريطة إحصائية لمراقبة متغيرات المنتج، وقد اعتبرت هذه بداية لمراقبة الجودة إحصائياً وفيما بعد في نفس العقد طور دودج H.F وورمنج H.G.Roming وهما من معامل الهاتف الأمريكية أيضاً مجال معاينة القبول كتعويض عن الفحص الكامل.

وبهدف مراقبة الجودة في الولايات النتحدة الأمريكية تم تأسيس الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة American Society for Quality control عام ١٩٤٦، وقد روج هذا التنظيم، من خلال: مطبوعاته، ومؤتمراته، وجلساته التدريبية، استخدام مراقبة الجودة في كل أنواع المنتجات والخدمات.

وقد قدم ادوارد ديمنج W.Edward Deming سلسلة من المحاضرات عن الطرق الإحصائية للمهندسين اليابانيين وعن مسؤولية الجودة للإدارة العليا، وقد قام جوزيف جوران Joseph M. Juran بأول رحلة له إلى اليابان عام ١٩٥٤ وركز أكثر على مسؤولية الإدارة في تحقيق الجودة.وتم ضع استخدام هذه المفاهيم في مواصفات نظم إدارة الجودة ليتبعها بقية العالم.

وقد كونت أول دائرة من دوائر مراقبة الجودة عام ١٩٦٠ بغرض تحسين الجودة وقد تم تعلم أساليب إحصائية بسيطة وتطبيقها بواسطة العمال اليابانيين.

ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، قام المديرون الأمريكيون بعمل رحلات متكررة إلى اليابان ليتعلموا عن المعجزة اليابانية. ولم تكن هذه الرحلات ضرورية في الحقيقة، فقد كان بإمكانهم أن يقرؤوا كتابات ديمنج وجوران. ومع ذلك، بدأت نهضة الجودة تحدث في منتجات وخدمات الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد استمرت إحدى الشركات الأمريكية، شركة الهاتف والتلغراف الأمريكية American Telephone and Telegraph ، في استخدام مفاهيم مراقبة الجودة إحصائياً التي سبق أن طورت في معاملها.

وفي نهاية الثمانينيات بدأت صناعة السيارات في التركيز على مراقبة العمليات إحصائياً SPC وطلب من الموردين ومن مورديهم أن يستخدموا هذه الأساليب كما أن الصناعات الأخرى ووزارة الدفاع الأمريكية نفذوا أيضاً مراقبة العمليات إحصائياً SPC بالإضافة إلى ذلك وجد مفهوم جديد لتحسين الجودة المستمر continuous quality improvement (CQI) والذي يتطلب إدارة شاملة للجودة (TQM total quality management).

وقد مرتطور الجودة بالمراحل التالية :

المرحلة الأولى: فحص الزبون للمنتج بعد وصوله إليه: اتسمت هذه المرحلة بقيام المصنع بتزويد الزبون بالمنتجات المطلوبة والتي قد تكون مخالفة للمواصفات المتفق عليها أو المعلنة للمنتج، ولا يقوم المصنع بأي شيء لمعالجة المخالفات حتى يقوم الزبون بتقديم شكوى وبإعادة المنتجات المخالفة ثانية للمصنع.

المرحلة الثانية: فحص الشركة للمنتج قبل شحنه للزبون: في هذه المرحلة كانت الشركة تقوم بفحص المنتج في المرحلة الأخيرة قبل تسليمه للمستهلك أو شحنه للزبون، ثم تقوم بعدم تسليم المنتجات المعيبة فتوفر من كلفة نقلها للمستهلك ثم استعادتها كما تخفض من شكاوى الزبائن وتزيد من ثقتهم.

المرحلة الثالثة: قيام قسم الجودة بضبط العمليات: في هذه المرحلة من تطور الجودة، تم تأسيس قسم للجودة في الشركة، أوكلت إليه مهمة مراقبة جودة المنتج واختبارها ورفع تقارير عنها خلال كافة مراحل الإنتاج التي تمر بها الشركة.

قد أتاحت هذه المرحلة من تطور الجودة الكشف المبكر عن العيوب، واستخدمت فيها التقنيات الإحصائية في مراقبة الإنتاج مما سمح بالكشف المبكر عن الانحرافات قبل حدوث العيوب.

المرحلة الرابعة: قيام العاملين بالضبط الإحصائي للعمليات SPC: أتاحت هذه المرحلة قيام العامل بنفسه بالضبط الإحصائي للعمليات التي ينفذها. وهذا ما يسمى "الجودة في المنشأ". أتاحت هذه المرحلة للعامل أن يكتشف مدى الانحراف في القطعة التي ينتجها عن الحدود المسموح بها، مما يمكنه من إيقاف الإنتاج في الوقت المناسب ومنع الحصول على منتجات معيبة. هذا ما أدى بدوره إلى منع إعادة تشغيل القطع المعيبة وتخفيف القطع التالفة. غير أنه لازالت هناك حالات تؤدي إلى حصول مشاكل في جودة المنتجات وتقع خارج سيطرة عامل التشغيل نفسه.

المرحلة الخامسة: الإدارة الشاملة للجودة TQM: في هذه المرحلة أصبح كل عامل في الشركة منذ بدء عملية تحديد متطلبات الزبون وتصميم المنتج مروراً بعملية شراء المواد الأولية وحتى الإنتاج النهائي وتسليم المنتَج للزبون يعي أن هدف الشركة هو إنتاج منتجات بأقل الأسعار وبأفضل جودة وتسليمها للزبون بأسرع ما يمكن.

ولعل التطور الحديث في الصناعة و الخدمات لم يكن إلا نتاج تطور علوم الجودة ونظم الجودة ويتضح هذا في المنافسة بين الصناعات اليابانية والأمريكية فمنذ أن كانت الصناعات اليابانية رمزاً للجودة السيئة حاولت الاستفادة من ديمنغ وجوران عالمي الجودة الأمريكيين اللذين رفض الأمريكان الاستماع إليهما فاستعانت بهما اليابان وبالفعل استطاعت بفضل مساعدتهما من إنجاز قفزة في الصناعة جعلتها في مقدمة الدول الصناعية وهنا قامت أمريكا بمحاولة الاستفادة من العالمين المذكورين وبدأت بالاهتمام بعلوم الجودة وذلك لتستطيع مجاراة اليابان في تفوقها الصناعي فقامت بإحداث جائزة مالكولم بالدريج للجودة أسوة بجائزة ديمنغ التي أحدثتها اليابان اعترافا منها بفضل العالم الأمريكي ديمنغ كما تم إحداث معاهد متخصصة بالجودة في أمريكا مثل معهد جوران،الأمر الذي دفع الدول الأوربية للحذو حذو أمريكا و اليابان بالاهتمام بالجودة حيث أنه لا بد للوصول إلى التفوق الصناعي من إنشاء معاهد وكليات متخصصة في الجودة لأن خريجي هذه الكليات والمعاهد هم الذين سيساهمون في تطوير الصناعة بشكل عام لرفدها بخريجين في علوم الجودة هي بأمس الحاجة إليهم.

الصناعات الخدمية

يقصد بهذه الصناعات ، تلك التي تؤدي إلى إنتاج خدمة أو خدمات غير ملموسة لإشباع حاجات ورغبات الناس ، ويمكن تقسيم هذه الخدمات بحسب كونها عامة أو خاصة . أما الخدمات العامة فتؤدى بواسطة أجهزة أو منظمات حكومية مثل خدمات الأمن والصحة والاتصالات والدفاع . وأما الخدمات الخاصة فتؤديها وحدات أو منظمات أعمال خاصة مثل الفنادق والمطاعم وشركات الصيانة والإصلاح ومكاتب الاستشاريات . ومع ذلك فهناك مجالات خدمية يشترك في تقديمها وحدات القطاعين الحكومي والخاص ، مثل خدمات التعليم والصحة والخدمات المصرفية والنقل بأنواعه والمطارات .

أهمية الجودة في الصناعات الخدمية :

بعد نجاح تطبيق أنظمة الجودة في المؤسسات الإنتاجية(المصانع) و تحقيق نتائج متميزة تجلت في خفض الأخطاء و الهدر و التكاليف و تحسين في الأداء و مواصفات المنتج و تحقيق رضاء الزبون و بالتالي زيادة الأرباح مما ساهم في الدفع نحو التفكير بتطبيق أساليب و أنظمة إدارة الجودة في قطاع الصناعات الخدمية .

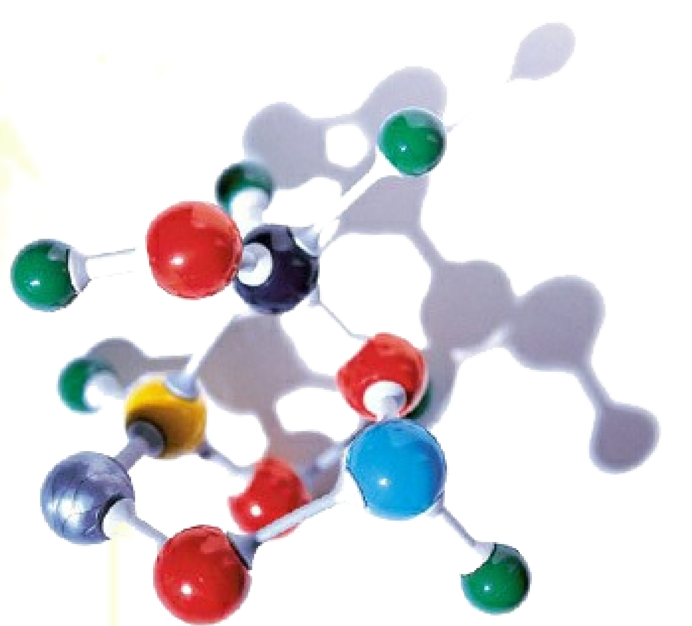
و بشكل عام و من تعريف الجودة " رضاء الزبون " و حيث ان المؤسسات الخدمية مثل المؤسسات الإنتاجية لها زبائن و تحتاج هذه المؤسسات(الخدمية) لإرضاء زبائنها مما يؤدي للتوجه لتطبيق الجودة في المؤسسات الخدمية.

كما و أن أهمية الجودة في الخدمات تنبع من حساسية و خطورة تأثير أداء المنشآت الخدمية (البنوك-المستشفيات-رياض الأطفال-المدارس و الجامعات) و التي قد ينتج عن انخفاض جودة مخرجاتها من الخدمات تأثيرات ضخمة و شاملة قد تؤثر على شريحة كبيرة من المجتمع مثل العلاج الخاطئ في المستشفيات ، و قد ينتج أضرارا يصعب تصحيح آثارها على المدى القريب مثل ضعف مستوى الخدمات التعليمية في المدارس أو الجامعات و نتج عن ذلك: "كل ما يطبق في الصناعة الإنتاجية يطبق في الصناعة الخدمية"

و بشكل عام لا يوجد مؤسسة إنتاجية صرفة و لا مؤسسة خدمية صرفة بمعنى أن مصنع للثلاجات لا بد أن يقدم خدمة الصيانة و خدمة الإرشاد للاستخدام و حتى من يشتري السيارة كمنتج فهو لا يشتري السيارة كمعدن و محرك و زجاج بل يشتري خدمة الراحة و الرفاهية في السيارة ، أيضا الفنادق و التي تقدم خدمة الراحة من الممكن أن تقدم منتج الطعام و الشراب و البنوك تقدم مزيج من الناتج الملموس و هو الأموال المتبادلة و خدمات صرفة مثل حفظ الأموال و بالتالي كل مؤسسة تقدم مزيجا من المخرجات الانتاجية السلعية الملموسة مع الخدمات و تختلف المؤسسات عن بعضها البعض بنسبة كل نوع الى النوع الآخر.

مفهوم الجودة في المؤسسات الخدمية :

إن مفهوم الجودة وتطبيقاته في المؤسسات الخدمية يلعب دوراً هاماً في الارتقاء بمستوى أداء هذه المؤسسات باعتباره وسيلة لمنع الأخطاء و معالجة المشاكل و تصحيحها و منع تكرارها و رفع سوية أداء العاملين والوفاء باحتياجات وتوقعات العملاء .



كل ما سبق يحتم على المؤسسات الخدمية تطبيق معايير ومتطلبات الجودة في كل عمليات ومراحل إعداد وتقديم الخدمات واتخاذ عملية قياس وتحسين الجودة وسيلة أساسية للبقاء والاستمرار لرفع كفاءة أدائها وتحسين جودة خدماتها حتى تستطيع مواجهة المنافسة الحادة التي تفرضها التحديات الحالية .

لقد تعددت وتباينت الآراء التي أوردها الكتاب والمهتمون بموضوع جودة الخدمة في وضع تعريف واضح أو مفهوم محدد لجودة الخدمة وأبعادها المختلفة .

وقد تبنى البعض مفهوماً عن جودة الخدمة مؤداه : أن مفهوم الجودة ينعكس من خلال إدراك المستفيد للجودة ودرجة مطابقتها لتوقعاته . فإذا ما حصل المستفيد على الخدمة وكان ما قدم إليه أدنى مما كان يتوقعه فقد اهتمامه بالمؤسسة . وإذا كان ما قدم إليه متفق مع توقعاته أو تفوق عليها فإنه سوف يقبل على تكرار التعامل مع المؤسسة الخدمية

ويرى (١٩٩٩ Kaya، Dyason) أن جودة الخدمة لا تتعلق فقط بالقيمة التي يحصل عليها العميل مقابل السعر ولكن تتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد من قبل المؤسسة الخدمية للوفاء باحتياجات كافة العملاء.

كما يقول (Badiru ،١٩٩٥) إن جودة الخدمة تشير إلى المستوى متعادل لصفات تتميز بها الخدمة مبنية على قدرة المؤسسة الخدمية واحتياجات العملاء . ويضيف أن مجموعة الصفات التي تحدد قدرة جودة الخدمة على إشباع حاجات العملاء هي مسؤولية كل مستخدم أو عامل في المنظمة .

ويقودنا هذا إلى التعامل مع الجودة من منظور كلي وضمن برنامج متكامل لادارة الجودة أو التحسين المستمر للجودة والتي يمكن تعريفها بأنها : تحول في فكر وثقافة المنشأة لاحداث التحسين المستمر في جودة السلع والخدمات وفق اسس علمية تراعي مصالح العميل الداخلي والخارجي وأصحاب رأس المال والمساهمين والمجتمع .

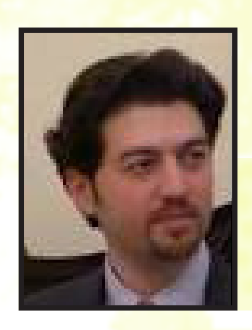
الجودة في البنوك:

يمكن اعتبار البنوك وفقا للمنظور الحديث لإدارة الجودة كمنظمة(أسلوب النظام المتكامل في الإدارة) و بالتالي ما ينطبق على المنظمات الخدمية الأخرى و المنظمات الإنتاجية ينطبق على البنوك ، أيضا الأسلوب الحديث في الجودة هو أسلوب العمليات و النظر لكل منظمة أيا كان نوعها على أنها منظمة تحوي عمليات مختلفة متتالية و متداخلة لذا بدأت عمليات السعي لتطبيق الجودة في البنوك و خاصة المواصفة الأحدث و الأكثر انتشارا و المعتمدة عالميا: ISO ٩٠٠١:٢٠٠٨ .

كما يمكن تطبيق العديد من أساليب و أدوات و منهجيات الجودة الأخرى غير ISO ٩٠٠١:٢٠٠٨ في البنوك لتحقيق فوائد كبيرة و تجنب أخطاء و مشاكل قد تكلف الكثير ان لم تعالج بأسلوب صحيح يؤدي لمنع تكرارها كما و أن أساليب الجودة تساهم في تجنب مشاكل و أخطاء محتملة حتى قبل حدوثها و هذا هو موضوع المقالات التالية حول تطبيق الجودة في خدمات البنوك حيث سنتطرق لمفهوم الجودة في الخدمات بشكل عام أولا بشكل مختصر ثم سنركز على الجودة في البنوك .

بطاقات الأداء المتوازن Balanced Score Card

كأداة هامة لمعايرة القيادة والإدارة الإستراتيجية



علاء الدين العظمة
- دكتوراه في التخطيط الاستراتيجي
- مستشار التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي في كبرى المؤسسات السورية

بطاقة الإنجاز المتوازن هي وسيلة لتحديد أهداف دورية (سنوية مثلاً) لمنظومات الأعمال بحيث لا يطغى هدف على غيره، وفي كثير من الأحيان يكون للأهداف المادية النصيب الأكبر من الأهداف التي تضعها إدارة التخطيط الاستراتيجي للعام أو للأعوام القادمة، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج سيئة في المدى البعيد. ليس ذلك بسبب قلة أهمية الأهداف المادية، ولكن لوجود أشياء أخرى يجب العناية بها، وإلا واجهت منظومة الأعمال صعاباً كثيرة في المدى البعيد.

فمثلاً من المهم أن تفكر إدارة المنظومة بجدية كبيرة بزيادة صافي الربح والعائد على الاستثمار، فإذا قامت بفعل ذلك دون أن تُحافظ على تَمَيُّزها فيما تقوم به كإرضاء العملاء، أو أن تطور ذاتها، فإنّها ستُفاجأ بأنها غير قادرة على المنافسة في المدى البعيد.

ينشأ صدام بين الحاجة لبناء مزايا تنافسية بعيدة المدى وبين عناصر التكلفة التاريخية الموجودة في القوائم المالية، ولمعالجة ذلك ابتكرت بطاقات الأداء المتوازن لتساعد في قياس الإنجاز وبيان مدى صحة العمل وكيفية تخطيط الأعمال، وذلك على صعيد المدخلات والعمليات، أما في جانب المخرجات والنتائج، فإن القياس يساعدنا في الإجابة عن الأسئلة التالية: هل نحن نعمل الشيء الصحيح؟ وما هي الاستراتيجيات الأفضل؟.

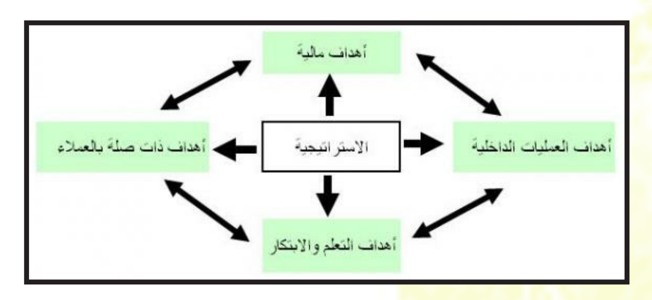
إن بطاقات الإنجاز المتوازن تتكون (في صورتها الأصلية) من أربع بطاقات منفصلة على الأقل بحسب طبيعة العمل وضرورات الصناعة. تضم كل بطاقة أهداف مجال محدد، وتحقق جميعها التوازن بين الأهداف القصيرة منها والطويلة الأجل، وكذلك تحقق التوازن بين الأهداف المادية والأهداف الخاصة لتطوير العمل.

تساعد بطاقات الأداء المتوازن على قياس الخطة الإستراتيجية، والأهداف العامة، وهي طريقة توضح الرؤية لمدى تقدّم الشركة باتجاه أهدافها ذات الأولوية العالية، وتعتبر نوعاً من أنواع التغذية الراجعة (Feedback).

كما أن نجاح استراتيجيات الأعمال يعتمد على هذه البطاقات، فهي تحدد ثلاثة أمور: من أين؟ وإلى أين؟ ومتى؟ وبذلك يتم عرض الأهداف الإستراتيجية على بطاقات ولوحات تعطي جواباً واضحاً عن السؤال الكامن خلف كل هدف من الأهداف، بالتركيز على أربعة محاور إستراتيجية، هي:

- المنحى المالي (Financial)،
- منحى الزبائن (Customers)،
- منحى العمليات الداخلية (Internal Process)،
- منحى التعلّم والتطوير (Learning & Growth).

إن الخطة الإستراتيجية تبقى غامضة وفضفاضة ما لم يتم حصرها بمجموعة أولويات، يشارك في تحديدها أصحاب العلاقة (كحاملي الأسهم والمستثمرين، والموظفين، والموردين، والعملاء) في جميع المستويات.





وتأخذ بطاقات الإنجاز شكلاً بيانياً كخط أو كدوائر مقسمة أو كمخطط غانت (Gantt Chart) أو كميزان حرارة أو كعداد سرعة (Dash Board) أو تأخذ شكل مقياس مدرّج، ويُعلّق الشكل على شاشات أو تُتاح للكوادر الإدارية على الحواسب ليراجعها كل يوم أو كل أسبوع أو كل شهر حسب الحاجة. ويتم جعل الاجتماعات الإدارية والقيادية تدور حول لوحات وبطاقات الإنجاز ومناقشتها مع الآخرين، كما يدور حل المشاكل حال بروزها على تلك اللوحة.

أما أهم المصطلحات الأساسية لقياس الأداء خلال بطاقات الأداء المتوازن فهي:

- القياسات Measures
- مفهوم القياس Metric
- مؤشرات Indicators
- أهداف Targets

مثال - (بيان قصة عميل):

القياس: عدد مرات الشراء

مفهوم القياس: نسبة اختلاف القياس عن السنة السابقة

المؤشر والهدف: أي عميل تكون مشترياته أقل من ١٥ مرة يعتبر عميلاً من الدرجة الثانية ولابد من تقصي الأسباب.

إنه من الضروري أن يكون لجميع أعضاء الفريق القدرة على قراءة لوحة الإنجاز ومراقبتها وهي تتغير، وكذلك مناقشتها طوال الوقت لأنها محفّزة الفريق، والدافع لإيجاد الحلول السريعة، وللوصول إلى الأهداف الإستراتيجية بشكل أدق وأسرع.

عندئذ يصبح تنفيذ الإستراتيجية عملاً مؤسساتياً وليس أمراً خاضعاً للحظ أو النفوذ، وفي ذلك يقول (بيتر دراكر): ما يمكن قياسه يمكن إدارته "What gets measured, gets managed". ونحن نقول: ما يمكن قياسه يمكن تطويره "What gets measured, gets improved". فالقاعدة هي بقياس التنفيذ بشكل دائم من خلال المراجعة الدورية، والقياس المستمر للتنفيذ الاستراتيجي يكون من خلال بطاقات الأداء المتوازن.

إنّ عبارة بطاقة الإنجاز يُقصد بها أن التقييم يجب أن يعكس توازناً بين عدد من العناصر الهامة المشتركة في الأداء المؤسسي، والبطاقة ليست وسيلة لتسجيل النتائج التي تحققت، بل تعطي مؤشرات لتوقع نتائج معينة في المستقبل.

وعليه، فالبطاقة تمثل خطة عمل تساهم في تحقيق التوازن التخطيطي على المدى القصير والطويل وتحديد الاتجاه الاستراتيجي. إذاً هي نظام إداري يترجم الرؤية والرسالة إلى أداة فعّالة ترتبط وتتصل بالإستراتيجية، كما تعتبر أداة فعّالة لمتابعة الأداء في مقابل الأهداف المنجزة.

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية مرتبط بقياسات عملية الأداء، ومهمة بطاقة الأداء تطبيق الخطط وضبط ومراقبة النمو المؤسسي بطريقة سهلة تجمع كافة الأهداف الإستراتيجية.

لذلك يمكن القول أن بطاقة الأداء هي آلية قياس وتطوير ذات نظرة مستقبلية للأمام تعتمد على المعلومات التاريخية والخبرات التشغيلية، التي تخطط منظومات الأعمال من خلالها الطريق نحو المستقبل.

الدلالات المحاسبية في ضوء النصوص القرآنية

(الحلقة ١ من ٣)

د. عبد الحليم عمار غربي
قسم الأعمال المصرفية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص: تحاول هذه الورقة البحثية إثبات سبق القرآن الكريم إلى المفاهيم والمبادئ المحاسبية؛ بهدف إظهار "الإعجاز المحاسبي" الذي لا تزال الدراسات حوله نادرة؛ بالمقارنة مع أنواع الإعجاز الأخرى: البلاغي والعلمي والتشريعي والغيبي...

بطبيعة الحال؛ فإن القرآن ليس كتاب علم اقتصاد أو دليل محاسبة باعتباره يستوعب المصطلحات والمفاهيم اللغوية لكل العلوم؛ لكن تبيّن لنا بأن علم المحاسبة له إشارات ودلالات كثيرة في هذا الكتاب مثل: المدين والدائن، القيد المزدوج، الموضوعية، الإفصاح، جودة المعلومات...؛ فضلاً عن استخدام مصطلحات غير مألوفة ذات دلالة محاسبية دقيقة بدلاً من المصطلحات السائدة!

وتخلص الورقة إلى أنه ينبغي الإفادة من النصوص المحاسبية القرآنية في حلّ المشكلات المحاسبية المعاصرة، وتطوير المعايير المحاسبية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية!

تمهيد:

الحمد لله العزيز الوهاب، الذي أنزل على عبده خير كتاب، قال فيه: (لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ)يونس: ٥.

لا شك أن من وجوه الإعجاز المتعدِّدة للقرآن الكريم ما عُرِف ب"الإعجاز العلمي" الذي حفَّز الباحثين على الاستطلاع والتأمُّل والبحث، ومتابعة العلوم والأفكار والمعارف، ومحاولة ضبطها وربطها بالقرآن، والاقتصاد أحد هذه العلوم.

فمن الناحية الاقتصادية؛ القرآن كتابٌ مُعجز "ينادي بالملكية والحرية والمنافسة، وإعادة توزيع الثروات والدخول والسلطات، بما يُحقِّق التقارب بين الناس، ويدفع الهيمنة والطغيان والتسلط والاستبداد، وبما يُحقِّق إشباع الحاجات والأمن والاستقرار، والوئام الأسري والاجتماعي. ويتعرَّض إلى عدة مسائل اقتصادية أخرى؛ كالنقود، ودراسات الجدوى، والريع التفاضلي، وتوزيع المخاطر، والادخار، والتخطيط، وتعظيم المنافع، وتقليل الخسائر، ورفع الكفاءة والفاعلية والجاهزية، وترشيد التصورات والأقوال والأفعال والتصرفات، وقيمة الزمن، والتفضيل الزمني... ويُبيِّن هذا الكتاب أسباب نهضة الأمم، وأسرار سقوطها، مهما بدت قوية ومتغطرسة. ويُبيِّن أيضا أن التقدم غير ممكن في أيّ بلد إلا بعد تغيير عقلية أهله[١]". (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) الأنعام: ٣٨.

ولهذا؛ رأيتُ من واجبي أن أُسهم في التعرُّف على جوانب جديدة للإعجاز في المجال الاقتصادي، من خلال استكشاف بعض أصول علم المحاسبة في ضوء النص القرآني؛ حيث لا تزال الدراسات حول هذا المجال الحيوي نادرة، (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ) الروم: ٥٨.

وسنوزِّع محتوى هذه الورقة البحثية على المحاور التالية:

- أولاً: اصطلاح المحاسبة في القرآن الكريم؛
- ثانياً: أنواع المحاسبة في القرآن الكريم؛
- ثالثاً: أدوات المحاسبة في القرآن الكريم؛
- رابعاً: مفاهيم المحاسبة في القرآن الكريم؛
- خامساً: وظائف المحاسبة في القرآن الكريم؛
- سادساً: أهداف المحاسبة في القرآن الكريم؛
- سابعاً: مبادئ المحاسبة في القرآن الكريم؛
- ثامناً: معايير المحاسبة في القرآن الكريم؛
- تاسعاً: تدقيق المحاسبة في القرآن الكريم.



١- رفيق يونس المصري، الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٥، ص: ٢١.

أولاً: اصطلاح المحاسبة في القرآن الكريم

١- المحاسبة في القرآن الكريم

وردت كلمة المحاسبة ومشتقاتها في القرآن الكريم أكثر من ١٠٠ مرّة[٢]، ولا شك أن حجم هذا التكرار في كتاب الله العزيز دليل على تقدير أثر الحساب في نواحي الحياة المختلفة.

والحساب له علاقة بعلم المحاسبة؛ لأن المحاسبة كأداة قياس تحتاج إلى الجمع والطرح والضرب والقسمة، في إعداد الحسابات وموازين المراجعة والقوائم المالية، ويُلاحظ أن اللفظ القرآني يكون تارة من "حسب" وتارة من "حاسب".

وقد تناولت كلمة المحاسبة في القرآن الكريم المعاني التالية[٣]:

- المحاسبة بمعنى المساءلة: وردت لتعبِّر عن تحديد مسؤولية الأفعال والتصرفات: (فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا) الطلاق: ٨، (يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا (٨)) الانشقاق: ٨؛ فالمحاسبة كنظام معلومات تُعدّ وسيلة للمساءلة عمّا تم إثباته نتيجة تصرفات سابقة قد تكون ذات تأثير على قرارات لاحقة؛
- المحاسبة بمعنى المحاسب: وردت لتعبِّر عن قياس أعمال العباد: (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ (٤٧)) الأنبياء: ٤٧؛ (وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا (٦)) النساء: ٦؛ (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا (٨٦)) النساء: ٨٦؛ وهذه إشارات لأهمية المحاسبة بشكل عام كوسيلة لتجميع البيانات والمعلومات، وإذا كان الله قد ذكر في كتابه الكريم أن مساءلته لعباده تتم بناءً على المعلومات التي ترد في الكتب المسجَّلة؛ فإن ذلك أدعى لأن تتم المحاسبة فيما بينهم في الدنيا من خلال الكتابة؛
- المحاسبة بمعنى العدّ والإحصاء: وهي تُعبِّر عن القيم المادية والمعنوية: (وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ (٢١٢)) البقرة: ٢١٢؛ أو العدّ ثم الجزاء والعقاب في ضوء المسجَّل من تصرّفات وأعمال: (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكْرًا (٨)) الطلاق: ٨؛
- المحاسبة بمعنى الحساب وتعلُّمه: علم المحاسبة هو تطور مرحلي لعلم الحساب الذي يُعبِّر عن علاقات رقمية من جانب واحد، بخلاف المحاسبة التي تُعبِّر عن حركة بين طرفين أو جانبين يتم الحساب في كل منهما بالكتابة الدقيقة، ويُلاحَظ أن النصوص القرآنية وردَ فيها الحثّ والترغيب على الحساب: (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا (١٢)) الإسراء: ١٢؛ (هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (٥)) يونس: ٥؛ ولعلّ الارتباط بين تعلّم عدد السنين والحساب قد جاء لأهمية ارتباط حساب الأموال بعنصر الزمن؛ حيث يتم اعتماد احتساب زكاة الأموال على الحوْل (السنة القمرية)، مما يعني أن الإلمام بالحساب (المحاسبة) سوف يفيد في قياس الأموال؛ ومن ثمّ معرفة الزكاة الواجبة فيها؛
- المحاسبة بمعنى الخازن الأمين: (قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ (٥٥)) يوسف: ٥٥؛ ولا شك أن هذا النص القرآني فيه إشارة إلى التدوين والصرف والتخزين وكثير مما يتعلق بالوظائف المحاسبية المعروفة حالياً؛
- المحاسبة بمعنى التوثيق والإشهاد: (وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا (٦)) النساء: ٦؛
- المحاسبة بمعنى سرعة الحساب: جاء في القرآن الكريم: (أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٢٠٢)) البقرة: ٢٠٢؛ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ (٦٢)) الأنعام: ٦٢؛ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٣٩)) النور: ٣٩. وقد ازدادت السرعة المحاسبية بعد تنامي قواعد المعطيات وتطور البرمجيات والحاسبات الآلية؛ حيث ظهر مؤخَّراً ما عُرف ب"المحاسبة الالكترونية" التي تقوم بأعمال المحاسبة عن طريق أجهزة الحاسوب، فلم تعُد هناك حاجة إلى الإجراءات اليدوية في القيود اليومية والسجلات المساعدة.

٢- راجع: محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: بحاشية المصحف الشريف، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩١، ص: ٢٤٥-٢٤٧.

٣- راجع: سامر مظهر قنطقجي، فقه المحاسبة الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص: ٤٥-٤٦؛ محمد كمال عطية، محاسبة الشركات والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص: ٣٢٠؛ عمر عبد الله زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي: الإطار التاريخي والنظري، ج١، دار اليازوري، عمّان، ط١، ١٩٩٥، ص: ٨٢-٨٤.

٢- المحاسب في القرآن الكريم

المحاسب هو الوزّان بالقسط: (وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ) الإسراء: ٣٥؛ (أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ (١٨١)) الشعراء: ١٨١؛ لأنه يزن الأعمال ويقيسها في نهاية الفترة المالية، ويترتَّب عليه ألاَّ يكون مطفِّفاً لأيٍّ من الشركاء أو المساهمين أو الإدارة: (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣) المطففين: ١-٣؛ ومن أهم الصفات التي يجب أن يتحلّى بها المحاسب ما يلي[٤]:

- ضرورة التعلّم: المحاسب ملزَم بتحصيل العلم الشرعي وعلم المحاسبة حتى يتمكّن من معرفة الحدود الفاصلة بين الحلال والحرام، فالمكتسب يحتاج إلى علم الكسب الممزوج بالعلوم الشرعية: (لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ) يونس: ٥؛
- الأمانة والكفاءة: ميّز القرآن مَن استُؤجِر للعمل بصفتي القوة والأمانة: (يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (٢٦) (القصص: ٢٦). فالضعيف لن يقدر على تحقيق الأمانة رغم اتصافه بها، ما لم يكن قوياً قادراً على تحقيقها، وذكر القرآن على لسان يوسف عليه السلام: (قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ (٥٥)) يوسف: ٥٥؛ فالمحاسب لا يرشي ولا يرتشي، ولا يكذب ولا يخون، ولا يغشّ؛ بل يتصف بالورع والأمانة والصدق والكفاءة والمقدرة المهْنية؛
- الدقة والعدالة: بيَّن القرآن الكريم الدقة في الحساب بهدف تحقيق العدالة: (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ (٤٧)) الأنبياء: ٤٧؛ والمحاسب هو الكاتب العدل الذي يهتم بأدق التفاصيل في تحرّي حقوق الآخرين؛ وإن إعطاء كل ذي حقّ حقّه هو من العدل الذي أمر به الله تعالى في قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) النحل: ٩٠؛
- النزاهة والحياد: المحاسب وزّان لأعمال الكسب، فلا يزن إلا بالحق دون التعدّي على حقوق أيٍّ من الأطراف التي لها علاقة بالحساب الذي يُشرف عليه، فهو يُقرِّر الاحتياطات ومخصّصات الاهتلاكات والمؤونات، ويُعدّ الحسابات الختامية انطلاقاً من الفكر المحاسبي الذي يمتلكه: (أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (٨) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (٩)) الرحمن: ٨-٩. ومن الواجب تأمين الحماية له ليتمكّن من ممارسة الحياد: وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) البقرة: ٢٨٢؛ فالمحاسبة كأداة قياس تهدف إلى بيان الحقوق ومنع المنازعات بين الأطراف المتأثِّرة بالمخرجات المحاسبية؛
- القيم الأخلاقية: إن المرجعية الأخلاقية المنبثقة من التشريع القرآني والتي تؤثِّر على سلوك المحاسب تتضمن الأخلاق المهْنية: (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (١٣٢) آل عمران: ١٣٢؛ بينما يُقصد بالأخلاق المهْنية في الأدبيات المحاسبية الشروط المهْنية في عمل المحاسب وليس الشروط الأخلاقية، فلا يحقّ للمحاسب أن يبتعد عن ذلك التشريع مهما كانت الظروف: (هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ) الجاثية: ٢٩؛ بل عليه الالتزام به كما تكرَّر في النصوص القرآنية: (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ (٤٤) المائدة: ٤٤؛ (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٤٥)) المائدة: ٤٥؛ (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤٧) المائدة: ٤٧. ويُلحق بهذا السرعة والإفصاح: (وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٢٠٢) البقرة: ٢٠٢؛ (كِتَابٍ مُبِينٍ) الأنعام: ٥٩؛ سبأ: ٣.

٤- راجع: سامر مظهر قنطقجي، فقه المحاسبة الإسلامية، مرجع سابق، ص: ١٩١-١٩٤.



ثانياً: أنواع المحاسبة في القرآن الكريم

١- محاسبة الشركات في القرآن الكريم

مع زيادة التطور الاقتصادي نشأت أنواع متعدِّدة من عقود الشركات، وظهرت الحاجة إلى محاسبة الاندماج وإعداد القوائم الموحَّدة، جاء في القرآن الكريم: (وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ) ص: ٢٤؛ (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٢٩)) الزمر: ٢٩. وبما أن الشركة لا تقوم إلا على تعاقد مشروع بين طرفين أو أكثر؛ فإنه يجب احترام العقد تنظيماً للمعاملات: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) المائدة: ١؛ (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا (٣٤)) الإسراء: ٣٤.

وإذا كانت آية المداينة نصت على كتابة العمليات الحاضرة على سبيل الجواز: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا) البقرة: ٢٨٢؛ فإنه في ظل العمليات الكثيرة والصفقات المتعدِّدة التي تقوم بها الشركات حالياً ينطبق الأمر على جميع العمليات الفورية والآجلة.

٢- محاسبة الزكاة في القرآن الكريم

إن للزكاة محاسبة خاصة بحيث لا يجوز أن تُصرف حصيلتها في غير محلّها، فقد حدَّد القرآن العظيم أصناف الزكاة الثمانية ولم يَدَع لأحد الخيار في تحديدها: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٦٠)) التوبة: ٦٠. فاستُخدم بذلك مفهوم التخصيص (تخصيص الإيرادات والنفقات).

وتقوم بعض الوحدات المحاسبية بتحصيل وتوزيع الزكاة، من خلال تكوين صناديق خاصة تجعل هذه الأموال منفصلة تماماً عن أموال الوحدة وحساباتها المختلفة؛ حتى يمكن إنفاقها في مصارفها الشرعية.

٣- محاسبة المواريث في القرآن الكريم

جاء نظام المواريث بأسلوب محاسبي حقَّق عدالة توزيعية بين الأفراد[٥]؛ حيث حافظ فيها على حقوق كل منهم بما يتناسب مع وضعه ومرتبته في الأسرة، ووزَّع تراكم الثروات صغيرة كانت أم كبيرة: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (٧)) النساء: ٧.

وقد بيَّن القرآن الكريم أحكام المواريث وأحوال كل وارث مع غيره من الورثة بياناً شاملاً: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١) وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ (١٢)) النساء: ١١-١٢)؛ (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (١٧٦)) النساء: ١٧٦.

إذا كان دور محاسبة الزكاة هو تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى المجتمع؛ فإن محاسبة المواريث تهتم بتحقيق العدالة على مستوى الأسرة بعد وفاة صاحب المال لتوزيع تركته بين الورثة كلٌّ بحسب أهميته في السلَّم الهرمي للأسرة ودوره الاجتماعي فيها.

وتُلحَق الوصية التي يوصي بها المتوفَّى قبل موته بحصص الإرث؛ وذلك بتوزيع جزء من التركة (في حدود الثُّلث) على أولئك المذكورين في الوصية من غير الورثة[٦].

٥- راجع: محمد كمال عطية، نظم محاسبية في الإسلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص: ١٤٩-٢١١.
٦- راجع: سامر مظهر قنطقجي، المحاسبة الاجتماعية، دار النهضة، دمشق، ط١، ٢٠٠٦، ص: ١١١-١١٢.

٤- محاسبة الخراج في القرآن الكريم

إن تخصيص إيرادات الغنائم بتوزيعها يتفق مع النصوص القرآنية التي حدَّدت مصرف خُمس الغنائم الحربية: (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) الأنفال: ٤١؛ ومصرف أموال الفيء: (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) الحشر: ٧.

٥- محاسبة الموارد الطبيعية في القرآن الكريم

لعلّ في هذا النص القرآني إشارة إلى محاسبة الموارد الطبيعية (النفط والمعادن)[٧]: (لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ (٣)) سبأ: ٣.

٦- محاسبة التكاليف في القرآن الكريم

لعلّ في هذا النص القرآني إشارة إلى محاسبة التكاليف: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (٦٧)) الفرقان:٦٧ من خلال الاعتدال في النفقات نسبة للإيرادات؛ مما يؤدي إلى التحكّم في التكاليف باعتبارها وسيلة فعّالة للرقابة على أعمال الوحدة المحاسبية وتقويم الأداء.

٧- المحاسبة الحكومية في القرآن الكريم

تُعتبر المحاسبة الحكومية أهم الأدوات المالية للدولة؛ فهي التي تساعدها في أداء أغراضها الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أشار القرآن الكريم إلى الموازنة التخطيطية وتقدير النفقات والإيرادات اللازمة لتغطيتها كما ورد في قصة يوسف عليه السلام: (إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ) يوسف: ٤٣.

لقد كان نموذج "الموازنة اليوسفية" يُغطي سبعة أعوام خصبة، وسبع سنوات عجاف، وعام بعد ذلك يأتي فيه الإنتاج؛ أي إن إجمالي الفترة التي تغطيها الموازنة خمسة عشر عاماً (موازنة طويلة الأجل). ويتّضح من ذلك أن القرآن الكريم يحثّ المجتمعات الإنسانية على ضرورة التخطيط لمواجهة المستقبل وتوقعاته.

٨- المحاسبات الخاصة في القرآن الكريم

تُعتبر المحاسبة انعكاساً للتطور الاقتصادي؛ حيث تفرَّعت إلى عدة فروع منها: المحاسبة المالية، والمحاسبة الضريبية، ومحاسبة التكاليف، والمحاسبة الحكومية، والمحاسبة الدولية، ومحاسبة النفط، ومحاسبة البنوك، والمحاسبة الفندقية، ومحاسبة المستشفيات... ويمكن أن نضيف إليها: محاسبة البنوك الإسلامية، ومحاسبة شركات التأمين الإسلامية، ومحاسبة صناديق الاستثمار الإسلامية...

ولقد نبَّه القرآن الكريم إلى ضرورة التخصص؛ حيث جاء فيه: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (١٢٢)) التوبة: ١٢٢، كما أمر باحترام التخصص: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) النحل: ٤٣؛ الأنبياء: ٧.

٧- رفيق يونس المصري، مرجع سابق، ص: ١١١

ملخص لبحث الماجستير (الخادمات في البيوت أحكامها وضوابطها الشرعية)
نوقشت في كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية (لبنان - بيروت) عام ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م
أجيزت بدرجة جيد جدا

إعداد الباحث: إبراهيم محمود العثمان آغا
إشراف: الدكتور عبد الله السيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك. ما ترك خيراً إلا دلنا عليه ولا شراً إلا حذرنا منه، والمتأمل في مجتمعاتنا اليوم يرى تعاملاتٍ كثيرةً بحاجة إلى ضبط واستنارة بهذا النور المبين والهدي العظيم.

ومن تلك التعاملات التي نعيشها الاستعانة بخدم البيوت بأشكال مختلفة وأحوال متنوعة، والتي أصبحت خطراً يهدد مجتمعنا، وتعالت صيحات التحذير من شروره، وراحت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة تعرض لنا صوراً مظلمة عن أحوال البيوت بسبب الخادمات والسائقين وغيرهم ممن يدخل البيوت بقصد تقديم خدمة ما.

وعلى الرغم من هذه التحذيرات يتزايد أعدادهم ويتدفقون على مجتمعاتنا من جهات شتى، ويفرضون أنفسهم كظاهرة يحتار الفرد المسلم في الحكم عليها:

فهل الخدمة في البيوت بكل صورها منكر يجب محاربته؟ أم ضرورة لا مناص من قبولها على علاتها؟!

هذا الواقع الذي تعيشه مجتمعاتنا المسلمة دفعني لاختيار بحث (أحكام الخدمة في البيوت وضوابطها في الشريعة الإسلامية).

وعلى الرغم من أن الخدمة في البيوت ليست أمراً جديداً على البشرية، ولكن الأهمية في دراستها تبدو في تنوعها وتغير ظروفها كالاعتماد على العنصر الأجنبي في أدائها، ليس الأجنبي بأصله فقط بل الأجنبي بعقيدته وسلوكه ولغته وقيمه، وكل ذلك ينعكس بخطره الشديد على بيوت المسلمين مع عدم إدراك كثير من المسلمين لأبعاد هذا الخطر.

ثم إن ازدياد تعقيد ظروف الحياة من جانب وبعد المسلمين عن دينهم من جانب آخر جعل الضوابط الصحيحة الفقهية والأخلاقية بعيدة عن متناول معظم أفراد المجتمع الإسلامي.

كل ذلك يؤكد على ضرورة جمع تلك الضوابط الشرعية في بحث مستقل يكون بمثابة نافذة يسطع منها نور الشرع الحنيف على ذلك الجانب المظلم من واقع مجتمعاتنا، إذ ليس من الحكمة أن نكتفي بتبيان الأخطار والمخاوف المتعلقة في الخدمة في البيوت دون عرض الصيغة الصحيحة لها المرضية في دين الله عز وجل.

وقد اعتمدت في جمع مادة البحث على المنهج التوثيقي من خلال العودة للأحكام الشرعية المتعلقة بأحكام الخدمة في البيوت، واقتصرت فيها على كتب المذاهب الأربعة (الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي). كما استخدمت المنهج الوصفي من خلال دراسة بعض حالات متنوعة للخدمة في البيوت. مع لجوئي إلى تقنية تحليل المحتوى لأبحاث سابقة طالت موضوع الخدمة في البيوت، واستفدت من إحصائياتها ودراساتها الميدانية.

وقسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

أما المقدمة فاشتملت على تعريف بالبحث ومنهجه وما واجهت في إعداده من الصعوبات.

وأما الفصل الأول فكان مخصصاً لتوضيح مفهوم الخدمة في البيوت ومكانتها في التشريع الإسلامي: حيث مهدت له بلمحة تاريخية عن الخدمة في البيوت، ثم وضحت معناها في اللغة العربية واصطلاح الفقهاء وقارنتها بألفاظ ذات صلة بها.

وبينت بعدها مكانة الخدمة في البيوت في الشرع الإسلامي من خلال سرد الأدلة الشرعية عليها، وكيف أن حكمها يتغير بتغير صورها من وجوب أو إباحة أو عدم جواز.

ونقلت بعدها حال الخدمة في زمن التشريع لرسم صورة حية للخدمة في بيوت النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام رضوان الله عليهم أجمعين.

وختمت الفصل ببيان دور الخدمة الاجتماعي بالنسبة للفرد والمجتمع.

وأما الفصل الثاني فتكلمت فيه عن عقد الخدمة في البيوت وما يتعلق به من تفصيل ؛ كبيان أنواعه سواء كان إجارة خاصة أم متعلقة بالذمة أم جعالة أم غيرها.

وتحدثت عن أركان العقد: من صيغة وعاقدين ومنفعة وأجرة، وما يتعلق بها من أحكام كاستخدام الصغير أو غير المسلم وما أشبه ذلك.

كما أوضحت ما يترتب على انعقاد العقد وإنهائه، وإذا ورد خلاف بين الفقهاء في مسألة ما بينته وسردت أدلة كل فريق منهم، وأحياناً أرجح أحد وجوه الخلاف معتمداً غالباً على الدليل وما يحقق المصلحة العامة و يدفع الضيق والحرج عن الناس.

وفي الفصل الثالث كان الجانب العملي للبحث: فبينت عوارض الخدمة في البيوت سواء كانت بسبب الخادم أم المخدوم: كضمان أذية أو تلف، أو حصول مرض، أو هروب الخادمة، أو مخالفة لصيغة العقد أو غيرها من العوارض، وما يترتب عليها من أحكام.

ثم ذكرت الأخطار التي خالطت الخدمة في البيوت في واقعنا ؛ كالاختلاط غير المنضبط وما يرافقه من خلوة محرمة، وتوكيل تربية الأطفال لأولئك الخدم، مع غياب الأبوين لساعات طويلة عن البيت، واختلاف دين وقيم معظم الخدم.

وبينت بعدها ما نتج عن هذه الخدمة من أضرار؛ كتشويهها للغتنا وإدخالها لعقائد فاسدة لعقول أطفالنا، وتنشئتهم على سلوكٍ وعادات تخالف قيمنا، ودورها الخطير في نشر فاحشة الزنى في مجتمعاتنا.

ووضحت الآداب التي أوصانا الشرع الإسلامي بها سواء ما يخص منها الخادم أم المستخدم والتي تضعنا على جادة الصواب، وتحوِّل الخدمة في البيوت في واقعنا إلى نعمة بعد أن صارت نقمة.

وفي خاتمة البحث توصلت إلى نتائج أهمها:

أولاً: أن الخدمة في البيوت بأشكالها المتنوعة مارسها الإنسان في كل الأزمان، وما دامت لا تنطوي على فعل محرم فهي من الأمور المشروعة في ديننا الحنيف بنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، حتى أن النبي صلى الله عليه و سلم وصحابته الكرام كان لهم خدم.

ثانياً: أخذت الخدمة في البيوت في واقعنا الحالي شكلاً معقداً لتعقد حياتنا من جانب وبعدنا عن ديننا من جانب آخر، مما أوجد لنا كمًّا من الأخطار التي تكتنف الخدمة في البيوت وتجعل إيجاد صيغة شرعية لها أمراً شاقاً قد لا يتيسر لغالب المسلمين، يبدأ من اختيار الخادمة ذات الدين واللغة الصحيحة والسلوك السوي والخلق النبيل، ثم تأمين مكان خاص لسكناها منعزل عن أفراد الأسرة لتبتعد عن الخلوة والاختلاط المحرم، مع تحديد ساعات عملها، و ضبط سلوك أفراد الأسرة بالآداب الإسلامية المتعلقة بالخدمة.

كل هذا يجعل الخدمة في واقعنا الحالي أمراً غير مرغوب فيه شرعاً إلا لمن تيقن من نفسه القدرة على مراعاة الأحكام الشرعية فيها.

ثالثاً: يبدو أن الاعتماد على الخدم في البيوت في واقعه الحالي وعلى الأغلب ليس إلا مظهراً من مظاهر الترف في مجتمعاتنا، الترف الذي أخبر عنه الله تعالى بقوله: (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا) (الإسراء:١٦).

يشهد لذلك ما تشير إليه إحدى الدراسات في الكويت أن: (نصيب كل أسرة كويتية حوالي ثلاث خادمات.... باستثناء الخادم و السائق و البستاني والطباخ وغير ذلك).

رابعاً: إن الأسلوب الأمثل في الاستخدام في البيوت يكون بتقليص الخدمة ضمن حدود الحاجة إليها؛ فإن احتاجت ربة المنزل لتنظيف بيتها كل أسبوع مثلاً، فلا مبرر لخادمة دائمة مقيمة في البيت، وإن اضطرت لخادمة كل يوم فلا حاجة لمبيتها عندها، بل يمكنها الاستعانة بخادمة محلية وليست مستقدمة من الخارج، تقوم بالخدمة في النهار وتأوي لزوجها وأطفالها ليلاً، وهكذا نقلل من حدوث الأخطار والمصائب، ونريح بالنا من هموم الخدم التي نسمع كثيراً من قصصها، والتي فتكت بكثير من بيوت المسلمين.

ومما سبق أقترح التوصيات التالية:

١- حبذا لو أن حكومات الدول الإسلامية سنت قوانين صارمة خاصة بالخدم للمحافظة على المجتمع المسلم وعلى حقوق الخدم، كاشتراط تأمين مكان مستقل لمبيت الخادمة كشرط لاستقدامها، لمنع مبيتها مع الأولاد واختلاطها بشكل غير مشروع مع أفراد الأسرة خوفاً من حصول تعدي على الخادمة أو منها، و كوضع نظام للخدمة من تحديد أوقات العطل والاستراحات، وعدم تشغيلها خارج البيت المتعاقد عليه، وغيرها من القيود التي تحافظ على سلامة قيم وعقيدة وأخلاق ولغة مجتمعاتنا.

٢- إقامة حملات توعية لكل من الخادم والمخدومين، لتبيين حقوق وواجبات الخدم والمخدومين، وتبين العقوبات الشرعية والقانونية لكل نوع من أنواع التعديات، عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والنشرات.

٣- إقامة لجانٍ رسمية سواءً كانت خيرية أم مأجورةً خاصة بخدم البيوت، لإحصاءٍ وتسجيلٍ جميع الخدم في البيوت المستقدمين بشكل خاص وغير المستقدمين بشكل عام، ولتفقد أحوالهم بنظام دوري في أماكن عملهم (في بيوت مخدوميهم) وكتابة تقرير لمتابعة كل خادمة على حدة، واستقبال اللجان لشكايات الخدم ومتابعتها أمام الجهات الرسمية، والهدف من عمل هذه اللجان ضمان مشروعية الاستخدام، والمحافظة على سلامة المجتمع من الأضرار الخطيرة الناشئة عن سوء الاستخدام.

٤- إعطاء أهمية للدراسات المتخصصة في مجال الخدمة في البيوت سواء كانت دراسة فقهية أم قانونية لعقود الاستخدام والالتزامات الناتجة عنها، أم دراسة للآداب الشرعية الناظمة للعلاقة بين الخادم والمخدوم، أم دراسة اجتماعية ميدانية لواقع الاستخدام وآثاره على تربية الأطفال وعلى العلاقة بين الزوجين وعلى الأسرة والمجتمع، ولا أظن أن الدراسات الاقتصادية لظاهرة الخدمة المعاصرة أقل شأناً من بقية الدراسات من ناحية تأثيرها على البطالة، أو استنزاف الدخل الوطني لبلدنا عن طريق العمالة الأجنبية، وغيرها من الدراسات التي تكشف لنا أخطاء الاستخدام الحالي ليستفاد منها في خلق وعي عند المسلمين وليتمكنوا من تحسين أحوالهم والتخلص من أغلاطهم التي توردهم ومجتمعاتهم المهالك.

ملاحظة: سيتم نشر الرسالة كاملة ككتاب ضمن مشروع كتاب اقتصاد إسلامي الكتروني مجاني قريبا بعون الله



سعادة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن حسن آل ثاني

مكتب قطر الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني (القلاع)

صرحٌ شامخٌ يدعم التنمية في الدول العربية والإسلامية

تحقيق عبد الكريم رياض محناية

تم افتتاح مكتب قطر الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني (القلاع) كمؤسسة دولية تعنى بمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية والإسلامية، تهتم بالدعم الفني والتدريبي والاستشاري والبحثي والمهني لمنظمات المجتمع المدني العاملة في دولة قطر.

إنه الحلم الذي تحول من عالم الخيال إلى عالم الواقع، فهذه المنظمات المجتمعية التي تسمى بالطرف الثالث حازت في الوقت الحاضر على الأهمية الكبرى في الدول العصرية التي أكدت على أن منظمات المجتمع المدني صرح شامخ أثبت جدارته في تحقيق ودعم التنمية.

وقد أثبت رئيس مجلس المديرين بمكتب قطر الدولي دعمه الفعال لمنظمات المجتمع المدني عندما أشار في تدشين المكتب إلى أهمية هذه المؤسسة بمعايير دولية في بناء وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية.

إن دولة قطر هي البقعة الملونة لأنها تتبنى الكثير من المبادرات، ومنها مبادرة (القلاع) التي تبدأ بخطة عمل تدريب الكوادر البشرية في تلك المنظمات المدنية ولا تنتهي بدعم المؤسسات الاقتصادية في العالم الإسلامي بل تقوم بتطوير الآليات والنظم المطبقة في هذا المجال.

إن رفع كفاءة منظمات المجتمع المدني بقطاعاتها الخمسة هي أحد أهداف مبادرة (القلاع)، وهذه القطاعات هي القطاع الشبابي والقطاع الإنساني والقطاع الخيري والقطاع الاجتماعي والقطاع القرآني تأكيداً منها على التعاون الإسلامي.

مبادرات المكتب..

وتشمل مبادرات مكتب (القلاع): مبادرة تأهيل وصقل الروح القيادية لدى الشباب لقيادة المؤسسات والمراكز الشبابية في دولة قطر، وبناء القدرات البشرية للمؤسسات الاجتماعية العامة في دولة قطر، ومبادرة زمالة ريادة الأعمال لتنمية المجتمعات المدنية، ومبادرة المدينة الالكترونية لمنظمة المجتمع المدني، ورابطة المدربين القطريين، ورابطة المدربات القطريات، ومبادرة تنمية القدرات المؤسسية والبشرية لمنظمات المجتمع المدني في داخل وخارج دولة قطر، وأخيراً مبادرة جائزة قطر للريادة الشبابية، وتنجز كل هذه المبادرات بالتعاون مع العديد من المؤسسات داخل وخارج دولة قطر.

إن مكتب قطر الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني يعمل على تحفيز المؤسسات الاجتماعية والخيرية والاقتصادية وغيرها من القطاعات بتبنيه آليات علمية بمنهجية مهنية لتحديد الاحتياجات التدريبية، فهذه المؤسسات لها مكانة مرموقة بين برامج التنمية الكثيرة في العالم.

التعليم والتدريب ونشر المعرفة..

كما ينظم مكتب (القلاع) كل ما يعقد من ملتقيات أو ندوات أو ورش العمل المتخصصة التي تهدف إلى تقديم وعرض العديد من التجارب المحلية والخارجية والتي تسهم في توجيه الدعوة للآليات العلمية التي يجب أن تداريها المؤسسات فضلاً عن الأهمية التي تكمن في التدريب عندما يكون هناك فجوة بين عمل الفرد أو المؤسسة والاتجاهات المحددة التي يحتاجها الفرد في مؤسسة اجتماعية أو خيرية أو وظيفية من أجل القيام بعمل معين بكفاءة وفعالية عالية.

لذلك يقدم مكتب قطر الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني البرامج التدريبية الاجتماعية المختلفة والمعدة من قبل خبراء التدريب الرئيسي بحيث تزود هذه الدورات المشاركين بالمهارات المطلوبة للبقاء في المقدمة في عالم تسوده المنافسة.

كما طور المكتب دبلوماً مهنياً يضم تركيبة من البرامج التدريبية المتجانسة والمترابطة التي تؤدي إلى منح شهادة دبلوم مهني في تخصص معين، وهي تشتمل على (٢٧) تخصصاً من شأنها تخطيط المسار الوظيفي المهني للعاملين في المؤسسات الاجتماعية، الرسمية منها والخاصة والأهلية، بهدف ضمان الجودة والاستفادة من الخبرات الموجودة في المؤسسات الدولية المتخصصة حيث يعمل المكتب باستمرار على اعتماد برامجه التدريبية من قبل المؤسسات الدولية المعتبرة. إضافة إلى ذلك فإن المكتب يقوم بإعادة تكييف برامج المؤسسات المهنية الاجتماعية الدولية لتتلاءم مع احتياجات المؤسسات العربية.

لذلك أصبحت البرامج التدريبية التي ينفذها المكتب بالتعاون مع المؤسسات الدولية تشكل جزءاً كبيراً من مكونات الدبلومات المهنية.

المسؤولية الاجتماعية..

لقد قام مكتب قطر الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني (القلاع) بتوقيع مذكرة تفاهم بخصوص التعاون في مجال المسؤولية الاجتماعية مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية والتعاون مع الأكاديمية الدولية للمسؤولية الاجتماعية للتعاون في مجال إعداد مدربين ومدربات لدعم منظمات المجتمع المدني.

التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي..

كما تم الاتفاق مع منظمة التعاون الإسلامي باعتبار مكتب (القلاع) الشريك الرئيسي والذراع التدريبية للمنظمة في مجال القطاع الإنساني لكافة أنشطة المنظمة الإنسانية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

التعاون مع منظمة اليونيدو..

كما تم الاتفاق مع منظمة اليونيدو التابعة لمنظمة الأمم المتحدة المجتمعة للتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية في دولة قطر وغيرها من الدول العربية والإسلامية.

الاهتمام بالمعوقين..

كما اهتم مكتب قلاع بالمعوقين حيث تم الاتفاق على التعاون مع المؤسسة الوطنية لخدمات المعوقين التي مقرها مملكة البحرين لتحقيق شراكة في مجال تقديم خدمات تدريبية واستشارية في مجال الإعاقة كما أنه أبرم اتفاقاً مع المدينة الالكترونية للدول العربية لمنظمات المجتمع المدني.

كرسي الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية..

أطلق مكتب القلاع مبادرة (كرسي الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية) لدعم المؤسسات الخيرية في عدد من الدول العربية بالاتفاق مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بدولة الكويت التي تعد أكبر منظمة خيرية في العالم الإسلامي.

إضافة إلى كل ما سبق فإن مكتب قطر الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني حظيَ برعاية ودعم من العديد من المؤسسات الرسمية والخاصة والأهلية في دولة قطر. أبرزها وزارة الثقافة والفنون والتراث، ووزارة الخارجية، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

وفي هذا السياق قد أعرب الدكتور علي بن عبد الله آل إبراهيم نائب رئيس مجلس المديرين بمكتب قطر الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني (القلاع) عن اهتمامات الدولة المتزايدة بهذه المنظمات حيث أصدرت تشريعات وقوانين التي تنظم عملها. وكان من أهم نتائج هذه الاهتمامات ازدياد عدد مؤسسات المجتمع المدني بالدولة من بضع مؤسسات في عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى أكثر من ستين مؤسسة مهنية وخيرية وثقافية واجتماعية وشبابية في نهاية عام ٢٠١١ م. وقد تنوعت البرامج التي يقدمها المكتب فاتسعت قاعدة المستفيدين من أنشطتها وبرامجها لتشمل جميع فئات المجتمع القطري وكذلك دول الخليج العربي الأخرى.

وأضاف: "هناك اهتمام واسع بمنظمات المجتمع المدني في جميع الدول العربية لأنها ارتبطت بنهضة وتطور تلك المجتمعات لتتماشى مع متطلبات العصر وفق معايير نهضة الإنسانية، ولا يخفى على أي مراقب أن الاهتمام الدولي بمنظمات المجتمع المدني بات واضحا من خلال سعي العديد من الدول لتقنين أعمال هذه المنظمات، وتجويد خدماتها، وإصدار التشريعات والمعايير التي تسهم في جعل هذه المنظمات ذات صبغة عالمية.

إنه وبسبب ضخامة الأموال المجتمعة لهذه المنظمات وزيادة مهامها صار ضرورياً وجود مؤسسات متخصصة لتأهيل كوادر قادرة على إدارة هذه المنظمات بكفاءة عالية، إضافة إلى ضرورة توفر بيوت خبرة تقدم استشارات فنية في مجال عمل منظمات المجتمع المدني، وكذلك وحدات أو مراكز بحثية ومعلوماتية ترفد هذه المنظمات بدراسات علمية موثقة تدعم عملها وتؤطرها وفق منظومة ومعايير دولية.

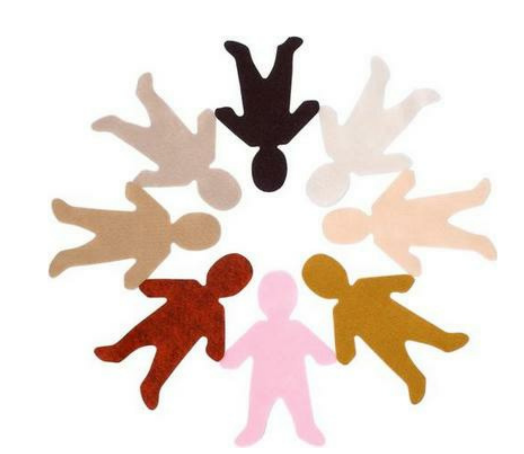
وأضاف: كما جاءت مبادرة "مركز شباب برزان" التابع لوزارة الثقافة والفنون والتراث بدولة قطر، لتأسيس مؤسسة دولية متخصصة في تقديم الدعم الفني والتدريبي والاستشاري والبحثي والمهني والأكاديمي لمنظمات المجتمع المحلي العاملة في دولة قطر على وجه الخصوص. ويمكن أن يستفاد من تلك التجربة بنقلها لعموم منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والإسلامية الأخرى من خلال تحقيق شراكة مع مؤسسات مهنية معتبرة، خاصة المؤسسات الأكاديمية والمهنية الدولية المعتبرة.

إن مكتب قطر الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني، يعتبر مؤسسة دولية غير ربحية متخصّصة في توفير الدعم الفني والعلمي والاستشاري والتدريبي لمنظمات المجتمع المدني داخل قطر وخارجها من الدول العربية والإسلامية من خلال شراكات عالمية مهنية تتميز بهدف تعزيز القدرات المؤسسية لهذه المنظمات لتتحوّل منظمات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي إلى طاقات حقيقية.



لماذا الطفل الاقتصادي؟





لاشك أن التربية عملية متواصلة تبدأ مع بداية ظهور أي إنسان للحياة وتستمر باستمرار حياته، وبعبارات الربح والخسارة وحيث أن للزمن قيمة باعتراف الجميع، فإن اكتساب المعارف في البدايات أفضل من تأخر اكتسابها.

وحيث أن الاقتصاد الكلي مبني على مجموع سلوك الأفراد أو ما يماثل وحدات الاقتصاد الجزئي، فإن التنبه للتربية الاقتصادية للطفل تختصر تكاليف يمكن تجنبها لاحقاً. وإن الاهتمام بتربية الطفل اقتصادياً وتقويم سلوكه وحسه بهذا الاتجاه هو ما يجب التركيز عليه أسوة بما فعله خير الخلق محمداً صلى الله عليه وسلم ولنا في سننه الأسوة الحسنة والقدوة الأمثل.

وقد توافقت رؤى مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية الذي أنشأ بابا باسم الطفل الاقتصادي وهيئة السوق المالية السعودية التي أصدرت عدداً من مجلة المستثمر الذكي الموجهة للأطفال بصيغة رسوم متحركة وصور ملونة جذابة.

لذلك اخترنا أن نخصص باباً خاصاً بالطفل الاقتصادي يوجه أساتذة التربية والاقتصاد والمربين عموماً للاهتمام بهذا الأمر لما فيه من نفع عريض للأمة جمعاء.

ولقد آثرنا أن نبدأ بنشر قصص مجلة المستثمر الذكي بعد موافقة صاحب الملكية الفكرية وحقوق النشر وهي هيئة السوق المالية السعودية وقد وافقت مشكورة وهذا مرده الوعي المتطور للقائمين على هذا المشروع الهام وغيرتهم على رفع قدر الأمة بتربية أطفالها تربية صحيحة وبالوقت الصحيح.

قصة كيف تسافر الأموال مقتبسة من العدد الثالث من مجلة المستثمر الذكي الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية (الصفحات ٥-٨).

حكايات سالم











٥



كيف تسافر الأموال؟













٦

كيف تسافر الأموال؟







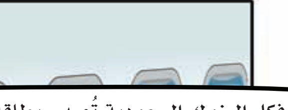






٧









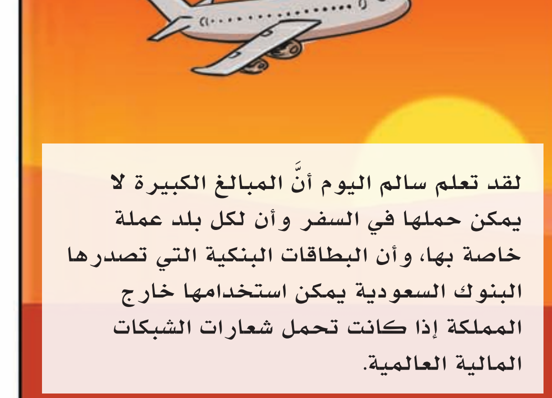












لقد تعلم سالم اليوم أنَّ المبالغ الكبيرة لا يمكن حملها في السفر وأن لكل بلد عملة خاصة بها، وأن البطاقات البنكية التي تصدرها البنوك السعودية يمكن استخدامها خارج المملكة إذا كانت تحمل شعارات الشبكات المالية العالمية.

-تمت-

٨

رحلة في شعر علي بن أبي طالب رضي الله عنه

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

لقد تناثرت درر الفقهاء والعلماء الأجلاء في بطون كتبهم بسجع أدبي رائع الجمال لم نعتد أن نرى وصفا مالياً مثيلاً له، فقد تعاملنا مع الأحداث المالية وتفسيراتها وآثارها على شكل قوائم وجداول وأرقام صماء غالباً ما تحتاج لشرح وتفسير يصعب على غير المختص الولوج في ثناياها.

لكن أبيات الشعر التالية التي قالها الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه (دار كرم بدمشق، ص ٣٨) موجزاً مخاطر الإنفاق الاستهلاكي الممول من الاقتراض أوضحت تطور الفكر المالي في زمانه الذي تميز بالجزالة اللغوية أيضاً. يقول رضي الله عنه:

إذا شئت أن تستقرض المال مُنفقاً — على شهوات النفس في زمن العُمر

فسلْ نفسك الإنفاق من كنز صبرها — عليك وإنظاراً إلى زمن اليُسر

فإن سمحَت كنت الغني وإن أبت — فكل منوع بعدها واسع العُذر

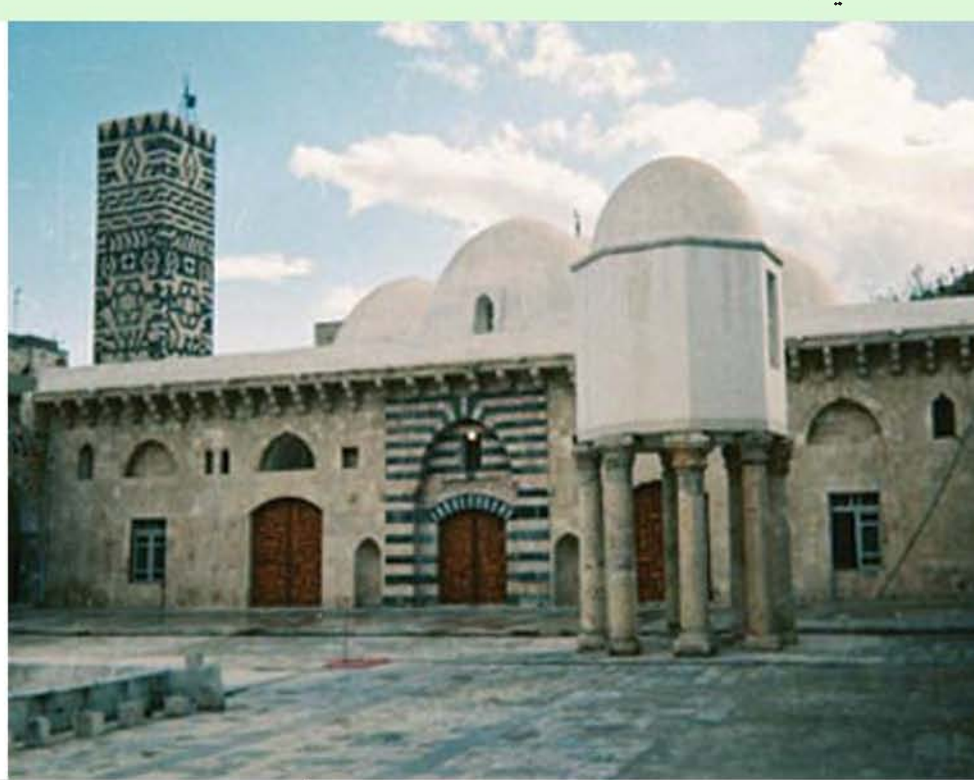
بيّن رضي الله أن الإنفاق أمرٌ لا غنى عنه لكل إنسان وهو سلوكٌ لا مفرّ منه خلال مسيرة عمره وحياته، فقسم الإنفاق إلى صنفين أساسيين هما: الإنفاق الضروري أو الأساسي الذي يحركه باعث الحاجة، والإنفاق الاستهلاكي أو الترفي الذي محركه وباعثه الشهوة.

ثم بيّن رضي الله عنه أن الإنفاق يحتاج التمويل، وقد تضمن شعره أن التمويل داخلي وخارجي، لذلك سعى إلى تقويم الاختيارات المالية التي مصدرها الاقتراض الخارجي فقال مخاطباً كل فرد: إنك إن عودت نفسك على الاستقراض من أجل الإنفاق الاستهلاكي خلال مسيرة عمرك فإن ما يحدث لك من مخاطر جرّاء ذلك لا عذر لك فيه.

ويكون تقويم السلوك الفردي برأي علي رضي الله عنه بأمرين، الأول بالصبر على الحاجات وخاصة الاستهلاكية منها فالحاجات هي أعلى من الضروريات وأقل من التحسينيات والكماليات في سلم الحاجات (الشرعية). والثاني بتحمل الضيق والعوز المالي لأنه دور من دورات الاقتصاد التي تمر على الإنسان في حياته، وقد قسمها رضي الله عنه إلى دورات ضيق مالي، ودورات يُسر مالي أسوة بما نقول عنه دورات الكساد والرواج. أما السياسة التي أوصى بها فهي شد الأحزمة وخفض النفقات بديلاً عن الاستقراض خشية الوقوع في آثامه ومخاطره خاصة إن كان لشؤون الحاجات الاستهلاكية.

إن الفرد الذي يُلزم نفسه تلك الوصايا هي نفس طيبة الأخلاق تأبى الدين لما فيه من ذلّ وضيم، وبتعميم سلوك الفرد على مجمل أفراد الاقتصاد المحلي، يُمكن إسقاط تلك النصائح على الاقتصاد الكلي لاعتبار نفس النتائج.

لذلك ليس الاقتصاد وقواعده وليد العصور المتأخرة، كما أن الاقتصاديين الأفذاذ لا ينتمون للقرون التي نحن فيها فقط، لكن لعل ضعف القراءة والاطلاع وسوء القدرة على التفسير هي الأكثر تسبباً في تتبع أحداث وتاريخ الوقائع الاقتصادية.



الجامعُ الأعلىْ الكبيرُ في حماةَ ((خامس مسجد في الإسلام))

يُعتبر الجامع الأعلى الكبير في حماة خامس مسجد في الإسلام بعد قباء والأقصى والحرمين الشريفين.

بدأ معبداً ثم صار كنيسة ثم جامعاً، والمعالم المدونة على جدرانه تحمل بصمات الحضارات الرومانية والبيزنطية والعربية الإسلامية.

يعود بناء هذا الجامع إلى (عام ١٥ هـ/ ٦٣٦ م) عندما فتح أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه (حماة) صُلحاً، وقد عُرف بالجامع الأعلى الكبير لأنه كان أعلى من الأرض وإليه يصعد المصلون على الدرج.

تنتصب في صحن الجامع على ثمانية أعمدة أسطوانية من الحجر ذات التيجان المليئة بالزخارف (قبة الخزنة). وهذه القبة موجودة في ثلاثة مدن هي القدس ودمشق وحماة.

يُقال أن سبب إقامة (قبة الخزنة) هو أن خزنة المال سرقت في مدينة البصرة فكتب عاملها يومذاك للخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك، فأمر الخليفة ببناء قبة لخزن المال في المسجد.

ويعتبر وضع مال المسلمين في المسجد مماثلاً لسياسة انتهجها رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أُتي بمال من البحرين فقال صلى الله عليه وسلم: (انثروه في المسجد)، وكان أكثر مال أُتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة ولم يلتفت إليه، فلما قضى الصلاة جاء فجلس إليه، فما كان يرى أحداً إلا أعطاه ... فما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وثَمَّ منها درهم (البخاري: ٤١١).

(المصدر: مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية – المجلد ٢٦ الصفحات ١٩٦– ١٩٨)، بتصرف.

الصورة الفوتوغرافية هي صورة فنية للجامع الأعلى الكبير في حماة تقدمة السيد مصطفى حسن مغمومة، (دكتوراه في التصوير الضوئي).

«يورومني» تمنح «سيتي» جائزة أفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط

تقديراً لدورها في قيادة كبرة عمليات الأسواق الرأسمالية في الشرق الأوسط خلال الأشهر الاثني عشر الماضية ، منحت مجلة يورومني العالمية المتخصصة مجموعة سيتي المصرفية جائزة أفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط ، و ذلك خلال جوائز يورومني ٢٠١٢ الذب أقيم مؤخرا في دبي.

و كانت سيتي ، المتواجدة بشكل متواصل في المنطقة منذ الخمسينيات ، قد قادت أهم عمليات الأسواق الرأسمالية و طورت الحلول الاستثمارية المناسبة للعملاء من المؤسسات و الشركات و ذلك بفضل فريق متمرس من المصرفيين . و من أهم العمليات التي نفذتها المؤسسة المصرفية العالمية خلال هذه الفترة :

١. إدارة إصدار السندات و الديون " الإسلامية و التقليدية " لصالح دولة قطر ، مملكة البحرين ، بنك قطر الوطني ، بنك الخليج الأول ، بنك الإمارات الإسلامي ، بنك الاتحاد الوطني ، بنك أبو ظبي الإسلامي ، تمويل و غيرها من المؤسسات المالية .

٢. ترتيب عملية إعادة هيكلة الديون و التحويلات المالية لصالح سياتدلكابيتال ، أوراسكوم للإنشاءات ، بورتس أند فري زون وورلد ، سابك للبلاستيك ، سابك كابيتال.

٣. تطوير الحلول المالية الخلاقة لصالح نظام التعرفة المرورية في دبي – سالك (أول عملية تسنيد لنظام تعرفة مرورية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا) وعملية تمويل محطة الصفوح المدعومة من قبل مؤسسات دعم الصادرات العالية.

٤. قيادة عمليات تمويل و المشورة لكبرى المشاريع الصناعية كمشروع غاز برزان التابع لقطر للبترول ، و مشروع كهرباء القرية في المملكة العربية السعودية .

٥. تقديم الدعم للعملاء بهدف تنويع قادة المستثمرين ، مثل عملية الادراج المزدوج لشركة دي بي وورلد في سوق لندن للأوراق المالية .



و تأتي هذه الجائزة بعد تسلم جائزتين أخريين من مجلة يورومني و هما : أفضل بنك استثماري في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١١ ، و أفضل بنك في الشرق الأوسط لخدمات طرح و تملك الحصص في الشركات في الشرق الاوسط عام ٢٠١٠ ، مما يؤكد دور البنك في قيادة كبرى العمليات الرأسمالية في الإمارات و باقي دول المنطقة .

و تعليقا على الجوائز ، قال عتيق الرحمن ، المدير التنفيذي لمجموعة سيتي المصرفية في الشرق الأوسط : " إنه لشرف كبير لمجموعة سيتي المصرفية تسلم هذه الجائزة من مجلة يورومني و خصوصا إننا في خضم الاحتفال بمرور ٢٠٠ عام على إنشاء البنك . و أود بهذه المناسبة أن أعبر عن امتنانا لعملائنا أيضاً لوضعهم كامل الثقة بمجموعتنا لتنفيذ أهم العمليات المصرفية الخاصة بهم ".

و تزاول سيتي نشاطها في منطقة العالم العربي منذ حوالي نصف قرن ، و تصنف المنطقة واحدة من أسرع الأسواق نمواً ضمن استراتيجيتها العالمية . و توفر المجموعة المصرفية باقة واسعة من خدمات المؤسسات و الشركات في عشر دول عربية هي :الإمارات العربية المتحدة ، الكويت ، قطر ، البحرين ، لبنان ، مصر ، الأردن ، تونس ، المغرب ، و الجزائر.

و تضم خدمات سيتي في المنطقة كلا من الخدمات الاستثمارية للشركات و خدمات الأسواق الرأسمالية و تسويق الأوراق المالية و إدراج الشركات ، و عمليات إدارة النقد و السيولة ، و توفير البحوث الاستثمارية و الخدمات المصرفية الإسلامية على المستوى الإقليمي.

١٥٠ ٪ زيادة فى ارباح "فيصل الإسلامي" المجمعة خلال الربع الأول



اظهرت نتائج اعمال بنك فيصل الاسلامي المصري المجمعة خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢، تحقيق صافي ربح قدره ١١٤,٩٩٥ مليون جنيه بنمو قدره ١٥٠٪ مقابل صافى ربح بلغ ٤٦,٠٠٧ مليون جنية خلال الربع الاول من عام ٢٠١١ .

كانت نتائج اعمال البنك غير المجمعة قد اظهرت تحقيق صافي ارباح تبلغ ١٢٠,٥٧٤ مليون جنيه بنمو قدره ١٢٥,٧٪ مقابل صافي ربح قدره ٥٣,٤١٦ مليون جنيه عن الفترة المقابلة لعام ٢٠١١ .

افتتاح ٤ فروع إسلامية لبنك التنمية والائتمان الزراعي





تقرر افتتاح ٤ فروع إسلامية لبنك التنمية والائتمان الزراعي خلال شهر يونيو الحالي بمحافظات الفيوم وبني سويف والقليوبية والبحيرة ليصل عدد الفروع الإسلامية التابعة لبنك التنمية والائتمان الزراعي إلي ٢٥ فرعا إسلاميا بجميع محافظات الجمهورية.

وصرح الدكتور محسن البطران رئيس البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بأن الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء والمهندس محمد رضا اسماعيل وزير الزراعة واستصلاح الأراضي سوف يشاركان في افتتاح هذه الفروع الإسلامية قبل ٣٠ يونيو الحالي.. وقال ان الهدف من إنشاء هذه الفروع هو تقديم خدمات مصرفية للمزارعين طبقا للشريعة الإسلامية الصحيحة .

وأشار إلي أنه يتم حاليا وضع منظومة جديدة لهذه الفروع يشارك في تنفيذها الشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية المملوكة لبنك التنمية والائتمان الزراعي بالكامل بالتعاون مع المزارعين بغرض تقليل المخاطر علي المزارعين من التعامل مع هذه البنوك وتسهيل التعامل معها.

البنك الدولي و«البركة» يطلقان مبادرات للتمويل الإسلامي





عقد كل من البنك الدولي ومجموعة البركة المصرفية، ومقرها مملكة البحرين، اتفاقية بينهما يتم بموجبها إطلاق برامج مشتركة في إطار «مبادرات التمويل الإسلامي» الجديدة. وتهدف المبادرات إلى تعزيز التنمية المستدامة للاقتصادات والمالية الإسلامية، من خلال تصميم وتنفيذ أنشطة في المجالات الاستراتيجية الآتية: تحديد ونشر الممارسات السليمة في مجال صناعة الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك الممارسات السليمة المتعلقة بالبيئة التنظيمية والرقابية، والبنية المؤسسية، وإدارة الشركات، وممارسات الأعمال، وتطوير السوق، وتشجيع نشر الدروس المستفادة التي من شأنها تعزيز تنمية التمويل الإسلامي والذي هو أمر حيوي لتحقيق النمو والكفاءة والشمول المالي، بما في ذلك دور التمويل الإسلامي الأصغر في التنمية الاقتصادية ودوره في تعزيز المشروعات الصديقة للبيئة، وتشجيع البحوث وتعزيز الوعي بشأن الإطار المناسب لإدارة المخاطر للمصارف الإسلامية خصوصاً، والصناعة المالية الإسلامية عموماً، وزيادة تعزيز القدرة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية بهدف تعزيز الاستقرار المالي وفرص الحصول على الخدمات المالية في الأسواق النامية والناشئة.

إن هذه المبادرة هي نتيجة لإدراك كلا المؤسستين للأهمية المتزايدة للتمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية الوطنية والحاجة إلى مواجهة التحديات المختلفة التي تعترض نمو صناعة الخدمات المالية الإسلامية

إصدار صكوك بـ ٢٠٠ مليون دولار في مراحلها النهائية



كشف الرئيس التنفيذي لبنك البركة الإسلامي محمد المطاوعة عن أن البنك مقبل على المراحل النهائية من إنهاء الإصدار الأول لصكوك تمويل التجارة والتي تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٠٠ مليون دولار، مشيرا إلى ان هذا الإصدار يعتبر الأول من نوعه في البحرين وأن بنك البركة الآن في المراحل الأخيرة للحصول على موافقات من مصرف البحرين المركزي.

وذكر المطاوعة أن إصدار الصكوك سيكون لتمويل التجارة وبالأخص تجارة الأغذية التي يكون فيه الطلب رئيسي وعال مثل الأرز والسكر والقمح التي تصدر إلى الدول العربية كسلع أساسية تحتاجها.

وبين بأن الإصدار سيكون بهذا الحجم الكبير من أجل تلبية متطلبات الدول في هذا الجانب بالإشتراك مع عدة بنوك، موضحا أن العمليات من هذا النوع تتم بصفة منفردة من قبل البنوك عن طريق فتح الاعتمادات وتوفير الضمانات؛ ولذلك يغلب عليها الحجم الصغير جدا وبالتالي لا توفي طلبات الدول.

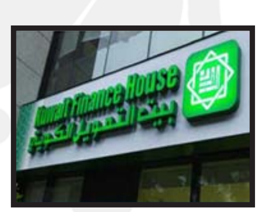
وأوضح المطاوعة أن الإصدار سيكون مركزا لكي يكون مختلفا عن الصناديق والمحافظ الاستثمارية التي تطرح من وقت لآخر التي يكون اهتمامها فقط في الاستثمارات ذات العلاقة بالأدوات المالية مثل الأسهم والأمور التقليدية الأخرى.

وبين المطاوعة أن انتشار بنك البركة الجغرافي في ثلاث قارات في آسيا وأفريقيا وأوربا علاوة على الخبرة التي يمتلكها؛ سيعطي دفعة في تغذية الإصدارات خلال العمليات التي ستطرح.

وكان المطاوعة أكد في تصريح سابق على أن البنك يركز على تحويل البحرين مركزا لتنمية نشاط التجارة البينية بين الدول لما تتميز به البحرين منذ القدم بموقعها الاستراتيجي لربط المصدرين في الدول الآسيوية في الصين وسنغافورة وماليزيا بالمستفيدين من الدول العربية والإفريقية، مشيرا إلى أن بنك البركة يعمل في إطار الإمكانيات التي تمتلكها البحرين من مركز مالي مع البنوك الكبرى الأخرى التي لها انتشار واسع والتي عن طريقها يمكن ربط المستوردين والمصدرين.

وقامت مملكة البحرين ممثلة في مصرف البحرين المركزي وبنجاح بالقيام بإصدار صكوك دولية بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لفترة استحقاق سبع سنوات. وتعتبر هذه المرة الأولى التي يتم فيها طرح صكوك دولية مستحقة الدفع لفترة سبع سنوات مما يدل على تطور تواجد المملكة في سوق الصكوك الدولية كما يؤكد التزامها ومساهمتها في التمويل الإسلامي.

" بيتك" شارك في القمة التاسعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية



شاركت مجموعة بيت التمويل الكويتي " بيتك" في رعاية القمة التاسعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وبرعاية للمرة الأولى من البنك المركزي التركي، تحت شعار "اصلاحات مالية عالمية: النموذج التنظيمي والتمويل الإسلامي المتغيران" ، وذلك بحضور شخصيات عالمية وتركية بارزة.

وشارك في القمة التاسعة من مجموعة "بيتك" رئيس مجلس إدارة شركة بيت السيولة التابعة لبيتك عماد المنيع ، ومسؤولون من الوحدات التابعة في كل من تركيا وماليزيا. وتحدث في القمة محافظ البنك المركزي التركي الدكتور إيردمباستشي الذي أكد على ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية يمكن أن تساهم في التغلب على التقلبات الاقتصادية الدورية وأن تجعل الأنظمة المالية أكثر تكيفا في مواجهة الصدمات الخارجية، في ظل اضطرابات اقتصاديات دول منطقة اليورو والدول المتقدمة. كما تحدث في القمة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبورصة اسطنبول.

وقال المتحدثون أنه ما زال هناك مجال كبير لنمو التمويل الإسلامي في تركيا التي يدين أهلها بالإسلام وأكدوا على أهمية مثل تلك المنظمات في تطوير التمويل الإسلامي.

وجذبت القمة التاسعة حملة الأسهم والمشرعين والأجهزة الرقابية لمناقشة التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي. لقد سبق هذه القمة أربع مناسبات وتم مناقشة إصدار الصكوك في تركيا وكان "بيتك تركيا" هو محور هذه المناقشات لاصداره صكوكا للمرة الأولى في تركيا. كما حاز نموذج عمل "بيتك تركيا" اعجاب مسؤولين بارزين شاركوا في القمة من بينهم مسؤولون من البنك المركزي النيجيري والإماراتي ورئيس مجلس إدارة بورصة اسطنبول.

وتهدف القمة السنوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى الجمع بين الخبرات الدولية وهي مجموعة من الرؤساء والمتحدثين، وجذب المشاركين من جميع قطاعات صناعة الخدمات المالية في مختلف أنحاء العالم.

سبكيم تحصل على قرض إسلامي بقيمة ١,٤ مليار ريال من بنوك سعودية لتمويل مشروع البوليمرات التابع لها



اعلنت الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) أن الشركة العالمية للبوليمرات ، احدى شركاتها التابعة، قد وقعت في ٣١ مايو ٢٠١٢ عقد قرض إسلامي متضمناً قرضاً قصير الاجل بقيمة ١,٤ مليار ريال سعودي مع أربع بنوك سعودية و هي بنك الرياض والبنك الأهلي التجاري و البنك السعودي الهولندي و البنك السعودي البريطاني. ويبدأ سداد القرض بعد سنتين ونصف على شكل اقساط نصف سنوية. وقد قدم الشركاء ضمانات باكمال تنفيذ المشروع.

و يهدف الحصول على هذا القرض الى دعم تمويل مشروع مصنع خلات فينيل الاثيلين وبولي إثيلين منخفض الكثافة والذي يقع بمدينة الجبيل الصناعية بالمملكة العربية السعودية. ومن الجدير بالذكر أن المصنع الجاري انشاؤه حالياً بواسطة شركة جي اس للهندسة و الانشاءات الكورية سينتج ٢٠٠ ألف طن متري من خلات فينيل الاثيلين وبولي إثيلين منخفض الكثافة ، و يتوقع أن يدخل المصنع مرحلة التشغيل في منتصف العام القادم ٢٠١٣ م .

الجدير بالذكر أن التكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ ٣ مليارات ريال سعودي سيتم تمويلها بواسطة عدد من القروض والتسهيلات البنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وكذلك من حصص الشركاء و القروض الحكومية المقدمة من صندوق التنمية الصناعية السعودي و صندوق الإستثمارات العامة. علماً بان قيمة التمويل الإسلامي ستخفض بنسبة ٥٠٪ عند الأنتهاء من توقيع اتفاقية التمويل مع صندوق الاستثمارات العامة.

تستخدم مادة خلات فينيل الاثيلين كمادة أولية لانتاج المواد اللاصقة التي تذاب بالحرارة والغراء الساخن وأجود أنواع الاربطة المستخدمة في الألعاب الرياضية ، بينما تستخدم خلات الفينيلأستيتكلقيملانتاج أنواع عديدة من الحاويات وزجاجات التغذية الطبية ومنظفات الزجاجات.

الجدير بالذكر أن الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات " سبكيم " تملك ما نسبته ٧٥٪ من ملكية الشركة العالمية للبوليمرات ونسبة ٢٥٪ تملكها شركة هانوا للكيماويات الكورية. و قد تم تعيين شركة اتش اس بي سي السعودية العربية المحدودة مستشاراً مالياً ، في حين تم تعيين شركة نورتون روز مستشاراً قانونياً للمشروع .

بتمويل البنك الإسلامي للتنمية : توقيع عقد اتفاق تنفيذ مشروع نحل العسل لمتضرري سيول عام ٢٠٠٨م في حضرموت



وقعت وزارة الزراعة والري اليمنية على عقد تنفيذ مشروع نحل العسل للمتضررين من سيول أكتوبر ٢٠٠٨م في محافظتي حضرموت والمهرة والممول عن البنك الإسلامي للتنمية.

وخلال التوقيع الذي تم على هامش اجتماعات الدورة الـ ٣١ للجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والقاحلة (اكساد) المنعقد حالياً في العاصمة اللبنانية بيروت أشار وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور إلى أهمية المشروع الذي سيقوم المركز العربي (اكساد) بتنفيذه في حضرموت والمهرة خلال فترة أقصاها ٦ أشهر، ودوره في تعويض المتضررين في مجال النحل باعتبار أن العسل مورد اقتصادي ومصدر دخل هام لكثير من الأسر المتضررة في المحافظتين.

ويعد المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة - أكساد - أحد أهم مراكز العمل العربي المشترك حيث يقوم بالأبحاث و الدراسات التطبيقية في مجالات استنباط الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية المقاومة للجفاف والإدارة المتكاملة للموارد المائيه والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر وتقييم وتنمية الموارد الطبيعية في المناطق الجافة العربية وتطوير خبرات ومعارف القوى البشرية العاملة في هذه المناطق.

إنشاء مركز الشارقة الإسلامي للدراسات المصرفية



أعلن أمس عن إنشاء مركز الشارقة للدراسات المصرفية الإسلامية بجامعة الشارقة بالتعاون مع مصرف الشارقة الإسلامي برأس مال قدره ٢٠ مليون درهم للسنوات الخمس الأولى، في إطار الاستراتيجية المجتمعية التي يتبناها كل من مصرف الشارقة الإسلامي وجامعة الشارقة مع جميع القطاعات التي تخدم المجتمع.

أعلن ذلك الأستاذ الدكتور سامي محمود مدير جامعة الشارقة خلال ندوة عقدها بمقر جامعة الشارقة أمس بحضور أحمد سعد إبراهيم نائب المدير التنفيذي للمصرف، والأستاذ الدكتور حميد مجول النعيمي نائب مدير الجامعة للشؤون الأكاديمية والدكتور محمد إسماعيل محمد نائب مدير الجامعة للشؤون المالية والإدارية، كما حضر الندوة الأستاذ الدكتور عدنان سرحان عميد كلية القانون والأستاذ الدكتور القرشي عبد الرحيم البشير عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية والدكتور حسين التميمي مدير المشروع وعدد من أعضاء الهيئة التدريسية وحسن البلغوني وإسحاق العبيدلي من مصرف الشارقة الإسلامي.

وأوضح مدير الجامعة خلال الندوة أن المشروع الذي تضطلع بمسؤولياته البحثية والاستشارية والأكاديمية والعلمية كل من كليات الشريعة والدراسات الإسلامية والقانون وإدارة الأعمال بجامعة الشارقة يهدف إلى أن يكون مركزاً مرجعياً متميزاً للبحوث والاستشارات التي تهم القطاع الاقتصادي المرتبط بأعمال التجارة والاستثمار، ضمن أطر الشريعة الإسلامية السمحاء، مؤكداً أن جامعة الشارقة مؤهلة بتميزها وتفردها للاضطلاع بمسؤوليات إنشاء هذا المركز، لأنها الوحيدة في الدولة ودول منطقة الخليج العربية التي تشتمل على جميع التخصصات التي تدعم مختلف البحوث والدراسات والاستشارات المتعلقة بالمصارف والتمويل الإسلامي، معرباً عن الطموح في أن يكون هذا المركز مرجعاً للممارسات الاقتصادية في هذا القطاع على مستوى مختلف المصارف الإسلامية العاملة في الدولة وجميع امتداداتها على المستوى العربي والإسلامي.

وأشار الدكتور سامي محمود إلى أنه سيتم تمويل هذا المركز للسنوات الخمس الأولى بمبلغ ٢٠ مليون درهم، ١٥ منها من مصرف الشارقة الإسلامي و٥ ملايين درهم من هيئات أخرى، موضحاً أن جامعة الشارقة تقدم برنامجا شاملا من خلال كلية إدارة الأعمال في التمويل الإسلامي، وهو معتمد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إضافة إلى برنامج الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال الذي يشمل تخصصاً شاملاً في هذا المجال.

يوروموني تمنح ساب جائزة أفضل بنك في السعودية لعام ٢٠١٢



منحت مجلة يوروموني المصرفية المعروفة عالميًا، البنك السعودي البريطاني "ساب" جائزة أفضل بنك في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٢، وذلك ضمن فعاليات جوائز التميز التي تنظمها المجلة كل سنة لتكريم أفضل المؤسسات المالية حول العالم. واستلم الجائزة السيد ديفيد ديو، العضو المنتدب لـ "ساب"، في احتفال نظمته مجلة يوروموني في دبي مساء يوم السادس من شهر يونيو، لتكريم جميع الفائزين بهذه الجوائز، وقد حضر الحفل مجموعة من كبار المسئولين التنفيذيين في البنك. وقال السيد ديفيد ديو: "نحن في غاية السرور بتحقيق جائزة يوروموني، وننظر إلى هذا التميز بأنه دليل قوي على العمل الشاق والتفاني الذي يبديه موظفونا على مستوى المملكة".

الإسلامي للتنمية يصدر صكوك بقيمة تصل إلى ٢ مليار دولار



أوضح رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي، أن البنك بصدد إصدار صكوك جديدة خلال هذا الشهر يتراوح حجمها ما بين خمسمائة مليون إلى ملياري دولار.

كما أضاف أيضا أن عوائد الصكوك سيتم توظيفها لتمويل مشروعات البنك في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي، حيث قدمت المجموعة خلال عام ٢٠١١ تمويلات بلغت ثماني مليارات وثلاث مائة مليون دولار.

وأكد أن العام الماضي كانت صكوك البنك الإسلامي للتنمية قد حصلت على تصنيف "TRIPLE A" من مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاث بنوك بي. إن. بي باريبا وسي. أي. إم. بي وإتش. إس. بي. سي والأهلي التجاري وستاندرد تشارترد لترتيب اللقاءات وإمساك الدفاتر في الإصدار، الذي يتوقف على ظروف السوق، ويشارك بنك بروة القطري في الصفقة المحتملة كأحد المرتبين الرئيسيين.

كما يتوقع أيضا أن تقوم بعض وكالات التصنيف بمنح هذا التقييم العالي الائتماني لهذه الصكوك الجديدة، وكذلك للبنك الإسلامي للتنمية.

ظل الطلب على الصكوك قويا في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية، التي أدت لتوقف الإصدارات التقليدية من الأسواق الناشئة؛ وذلك نتيجة قاعدة من المستثمرين المهتمين الذين يمتلكون سيولة كبيرة، واستكمل كل من البنك السعودي الفرنسي وبنك دبي الإسلامي إصدارا حظي بطلب كبير في مايو. كان أحمد محمد علي رئيس مجلس إدارة الإسلامي للتنمية أبلغ رويترز الشهر الماضي أن البنك يعتزم إصدار صكوك خمسية بقيمة ٥٠٠ مليون إلى مليار دولار، وستبدأ الجولات التسويقية في الرياض في العاشر من يونيو، ثم في كوالالمبور في ١٢ يونيو وسنغافورة في ١٣ يونيو، وتختتم في لندن في ١٨ يونيو.

البنك الإسلامي الأردني يفتتح فرعه الثالث والستين



أعلن البنك الإسلامي الأردني عن تحويل مكتبه المصرفي في منطقة الحصن/ محافظة إربد إلى الفرع ٦٣ للبنك بنفس موقعه في الشارع الرئيسي/ الحصن، وافتتح المكتب الثالث عشر في جرش/ محافظة جرش في شارع الملك عبدالله، وذلك اعتباراً من صباح يوم الأحد الموافق ٣ حزيران ٢٠١٢.

وقد أقيم احتفال في موقعي الفرع والمكتب تحت رعاية نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك الإسلامي الأردني السيد موسى شحادة وبحضور كبار موظفي البنك وحشد كبير من المواطنين وكبار الشخصيات والفعاليات الرسمية والشعبية في إربد وجرش.

وبهذه المناسبة، قال السيد موسى شحادة لقد جاءت البداية هذا العام بتنفيذ استراتيجية البنك الهادفة إلى التوسع الجغرافي بمختلف مناطق المملكة من محافظات الشمال التي تمتاز بالكثافة السكانية العالية والنشاط الاقتصادي المميز، فتحويل مكتب الحصن الذي تم افتتاحه عام ٢٠٠١ لفرع بعد أن تم نقله خلال العام الماضي الى موقع جديد واسع تلبية لرغبة المواطنين واحتياجاتهم من (أفراد وشركات) لاستيعاب توسعات العمل و للحصول على المنتجات المصرفية الإسلامية بكل سهولة ويسر.

جاء افتتاح مكتب في محافظة جرش بالإضافة إلى وجود الفرع الرئيسي في جرش الذي تم افتتاحه منذ عام ١٩٨٧ للتسهيل على المتعاملين مع البنك وتخفيف الضغط على فرع جرش، وبهذا يصبح عدد فروع ومكاتب البنك المنتشرة في جميع أنحاء المملكة ٧٦ فرعاً ومكتباً منها في محافظات الشمال ثلاثة عشر فرعاً تشمل (الحصن، واربد شارع بغداد، واربد شارع الهاشمي، واربد شارع فلسطين، واربد شارع أيدون، واربد شارع حكما، ودير أبي سعيد، والشونة الشمالية، والرمثا، وعجلون، وجرش، وكفرنجة، والمفرق)، إضافة إلى ثلاثة مكاتب مصرفية في منطقتين: سما الروسان ولواء الطيبة والآن في جرش.

وأضاف شحادة أنه من المقرر بعون الله أن يتم خلال الشهر الحالي افتتاح فرع على مشارف مدينة السلط / البلقاء.

البنك الإسلامي العربي يطبق نظاماً إلكترونياً لإدارة الجودة





إلتزاماً من البنك الإسلامي العربي بضرورة المحافظة على المستوى المتقدم للخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه وحفاظا على البيئة والموارد الطبيعية من خلال تقليص استخدام الأوراق والاستعاضة عنها بالأنظمة الإلكترونية، تم الانتهاء من تطبيق مشروع إدارة إجراءات العمل وتوثيقها لدى البنك الإسلامي العربي بالتعاون مع شركة ProServ، وذلك من خلال تطبيق نظام إلكتروني متخصص في هذا المجال يحقق توحيد إجراءات العمل وإدارتها ونشرها إلكترونياً وإتاحتها لمختلف موظفي البنك بمختلف مستوياتهم الإدارية في البنك وبمختلف مواقعهم، حيث يتيح هذا النظام للبنك إدارة أفضل وتطويراً لنظام إدارة الجودة وإجراءاته ووثائقه، بما ينعكس على تحسين الكفاءة في الأداء وتطوير خدمة العملاء.

ويستند نظام الجودة الإلكتروني إلى حلول IGrafx، الذي يقوم بإنشاء قاعدة بيانات مركزية تتيح تبادل المعلومات وإدارة ونشر كافة الوثائق والبيانات الخاصة في البنك بين الموظفين، عبر الشبكة الداخلية للبنك مما يؤدي إلى ضبط العمليات المختلفة وإخضاعها لضوابط قياسية.

ويعتبر سامي صعيدي، مدير عام البنك، ان هذا الأمر انما يعكس حرص ادارة البنك الاسلامي العربي في الاستثمار في الادوات الهادفة لتطوير بيئته الداخلية وانظمته العاملة واجراءاته، للوصول الى اعلى مستويات الجودة والخدمة المقدمة لعملاء البنك والامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية ووسيلة من الوسائل في رفع مستوى الثقافة المصرفية لدى موظفي البنك.

وأضاف الصعيدي إن اهتمامنا بإنشاء واعتماد نظام الكتروني لإدارة الجودة، سينعكس إيجاباً على الإنتاجية والأداء في البنك من خلال توثيق الإجراءات المتبعة وربطها بالنماذج الخاصة بها، مما يساهم في ضبطَ وإدارة الوثائق بشكل إلكتروني، بما يتوافق مع المتطلبات والأنظمة العالمية وأهداف البنك وتطلعاته و سعيه المستمر نحو تقديم خدمات أفضل لعملائه ومن مواكبة آخر المستجدات فيما يتعلق بأنظمة الجودة وإدارة إجراءات العمل".

وتعتبر هذه الخطوة بمثابة الانطلاقة في توجه البنك لاعتماد افضل الانظمة العالمية والممارسات في مختلف الجوانب في سبيل تحقيق اهدافه الاستراتيجية.

البنك الإسلامي العربي يطبق نظاماً إلكترونياً لإدارة الجودة

فاز "بنك دبي الإسلامي" بجائزة "أفضل بنك إسلامي" في المنطقة خلال حفل توزيع جوائز "بانكر ميدل إيست للقطاع المالي" لعام ٢٠١٢، والذي أقيم في دبي مؤخرا. وتمنح جوائز "بانكر ميدل إيست للقطاع المالي" للمؤسسات المالية الأفضل أداء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتقوم لجنة تحكيم مؤلفة من عدد من أبرز الخبراء في القطاع باختيار المرشحين، الذين يتم اختيار الفائزين من بينهم عبر عملية تصويت على الإنترنت يشارك فيها أكثر من ١٠ آلاف من قراء "بانكر ميدل إيست" المسجلين على الموقع الإلكتروني للمجلة.

وبهذه المناسبة، قال الدكتور عدنان شلوان، نائب الرئيس التنفيذي لـ "بنك دبي الإسلامي": "تعد هذه الجائزة بمثابة تأكيد جديد على دورنا البارز والرائد في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية المتنامي بسرعة، وهي خير خاتمة للنصف الأول من العام الجاري؛ حيث أثمر تركيز البنك على الابتكار والتوسعة والكفاءة على ترسيخ مكانة بنك دبي الإسلامي بصفته المصرف الإسلامي الرائد على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

وأضاف: "سنواصل التركيز على أسسنا الراسخة ودرايتنا الكبيرة بالقطاع لمواصلة التوسع وتزويد متعاملينا بأفضل تجربة مصرفية إسلامية علاوة على مجموعتنا الواسعة من المنتجات المتميزة".

وقامت مجلة "ذي بانكر"، التابعة لمجموعة "فايننشال تايمز"، في وقت سابق من العام الجاري بإدراج "بنك دبي الإسلامي" على قائمة الشركات التي أبرمت "أفضل الصفقات لعام ٢٠١٢" ضمن فئة "التمويل المهيكل". ويعزى فوز البنك بهذا اللقب إلى نجاحه في تنظيم صفقة تمويل مشترك (وكالة) بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أميركي لصالح شركة "سالك ون"، التي تم تأسيسها لتحويل إيرادات نظام التعرفة المرورية (سالك) الى ايرادات نقدية، وذلك بهدف دعم تطور البنية التحتية لدبي على المدى الطويل. كما ساهم البنك في العديد من صفقات الصكوك الكبيرة خلال عام ٢٠١٢ بما في ذلك السندات الإسلامية التي أصدرتها المنطقة الحرة لجبل علي (جافزا) لأجل ٧ سنوات بقيمة ٦٥٠ مليون دولار أميركي؛ والتسهيلات المالية بقيمة ١,٠٤ مليار دولار أميركي التي جمعها "مركز دبي المالي العالمي للاستثمارات"؛ وبرنامج إصدار شهادات الصكوك البالغة قيمتها ١ مليار دولار أميركي في مجموعة "ماجد الفطيم"؛ فضلاً عن قيام البنك مؤخراً بإصدار سندات إسلامية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أميركي.

وكان "بنك دبي الإسلامي" قد حقق تحسناً ملحوظاً في نتائجه المالية خلال العام الماضي، حيث وصل صافي أرباحه إلى ١,٠١ مليار درهم إماراتي عن الأشهر الـ ١٢ المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١. كما وسع نطاق حضوره في الدولة عبر افتتاح ٧ فروع جديدة.

البنك الإسلامي للتنمية يصدر بنجاح صكوكا بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي

٢٠ يونيو – ٢٠١٢: في إطارخطة تعبئة المواردقام البنك الإسلامي للتنمية الحاصل على أعلى تقييم ائتماني (AAA) من «ستاندرد آند بورز» و«فيتش» و «موديز» ، مع نظرة مستقبلية مستقرة، بتسعير صكوك بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكيبنجاح، بأجل استحقاق مدته خمس سنوات وعائد سنوي قدره ١,٣٥٧٪ في إطاربرنامج إصدارات الصكوك متوسطة الأجل الخاصة بالبنك، وهو برنامج يبلغ حجمه ٦,٥ مليار دولار أمريكي. و قد قام كل من الأهلي كابيتال، إتش إس بي سي، بي إن بي باريبا ، بنك بروة ، و ستاندرد تشارترد، و سي أي إم بي بمهمة إدارة هذا الإصدار، و تم تعيين مصرف الهلال مدير البنك المشارك في هذه الصفقة.

بدأ تسجيل طلبات الشراء يوم الجمعة، الموافق ١٥ يونيو مع الإعلان عن التسعير الأولي الرسمي، عند الساعة ٥:٠٠ مساء بتوقيت لندن، على مستوى٣٥ إلى ٤٥ نقطة أساس فوق معدل أسعار المبادلة الخمسية للدولار الأمريكي. مما ساهم في توافد طلبات الشراء من المستثمرينبما يزيد عن ٩٠٠ مليون دولار أمريكي.

وعلى الرغم من بيئة السوق المتقلبة بسبب الانتخابات اليونانية، وارتفاع هوامش الائتمان لمنطقة اليورو، جذبت هذه الصفقة اهتماما كبيرا من المستثمرين، مما سمح للبنك تحقيق تسعير جذاب. حيث تم التسعير النهائي للصفقة بما يقارب٦٠ نقطة أساس داخل مستويات السوق الثانوية للصكوك الحالية للبنك. ويعتبر هذا الإصدار نجاحا للبنك الإسلامي للتنمية الذى استطاع طرح حجم أكبر من الصكوك وبتسعيرة أقل مقارنة بالإصدرات السابقة على الرغم من الأوضاع الهشة التي تسود أسواق العالم فى الوقت الراهن. ومن المتوقع أن يعزز هذا الإنجاز جهود البنك الإسلامي للتنمية من أجل الاقتراب أكثر من تسعيرات البنوك الإنمائية متعددة الأطراف المماثلة.

يذكر أن هذا النجاح تحقق تتويجا لحملة ترويجية عالمية ناجحة، غطت كلا من آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، حيث استطاعت مستويات التصنيف العالية للبنك، بالإضافة إلى ادائه المالي المتميز استقطاب المستثمرين. وكان توزيع المستثمرين متنوعاً، حيث تم تخصيص ٧٢ ٪ من الصكوك لمستثمري الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، ٢٢ ٪ لمستثمري آسيا، ٦ ٪ للمستثمرين من القارة الأوروبية.و قد تم تخصيص نسبة ٥٥٪ من الإصدار للبنوك المركزية والمؤسسات الحكومية، و نسبة ٣٥٪ للبنوك والمؤسسات المالية، ونسبة١٠٪ لمديري المحافظ ومستثمرين آخرين. و سيتم إدراج هذا الإصدار في بورصة كل من لندن و ماليزيا.

وفي ختام الحملة الترويجية تحدث الدكتور عبد العزيز الهنائي، نائب رئيس البنك للمالية قائلا:" نحن سعداء بنتائج هذه الصفقة، التي تعتبر تكملة لإصدارتنا السابقة، حيث حققناأهدافناالرئيسية، ومنها تحقيقسعرممتاز لهذهالصكوكفيظل بيئةأسعارالفائدة المنخفضة في السوق.ويسعدنابصفة خاصة أن نرى عددا لا بأس بهمنالمستثمرين الجدد،وأود أن أثنيعلىمديريالإصدارعلى كل ما بذلوه من جهود من أجل تحقيقأهدافنا ".

مصرف قطر الإسلامي يحقق عائدا بنسبة / ١٠,٩ / بالمائة ضمن برنامج سندات

أعلن مصرف قطر الاسلامي" المصرف"عن تحقيق الأصدار الاول لبرنامج سندات"حماية" المهيكلة التابع للمصرف - المملكة المتحدة عائدا بنسبة / ١٠,٠٩ / بالمائة على رأس المال المُستثمر.

واشار بيان صحفي صدر عن المصرف ونشره موقع بورصة قطر اليوم إلى ان المصرف / المملكة المتحدة دشن برنامج "حماية " في شهر مايو من العام ٢٠١٠ حيث يعتبر أول مؤسسة تدشن برنامج سندات مهيكلة موافق للشريعة الاسلامية ..و يستثمر البرنامج رأس ماله في بورصة قطر.

ويعد برنامج "حماية" من البرامج الرائدة في مجال التمويل الاسلامي حيث يوفر للمستثمرين حماية مضمونة لرأس المال بدلا من التعرض لتقلبات اسواق المال .

يذكر أن مصرف قطر الاسلامي تأسس عام ١٩٨٢ وأدرج في بورصة قطر عام ١٩٩٧، ويقوم بكافة الأعمال المصرفية والتمويل والاستثمار والخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية... ويتبنى (المصرف) استراتيجية للتوسع خارجياً عبر انتقاء مراكز إقليمية وعالمية لاستثماراته الخارجية بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي ..وقد حقق المصرف هذه الرؤية عبر تأسيس مجموعة من بيوت التمويل ومنها المصرف / المملكة المتحدة (بيت التمويل الأوروبي سابقا) والذي حصل عام ٢٠٠٨ على ترخيص من قبل هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة ، ويعمل كمؤسسة مصرفية للاستثمارات الاسلامية مركزها في بركلي سكواير بلندن.

قراءة أولية في اكتتاب بنك نزوى الإسلامي



يعتبر بنك نزوى أول بنك إسلامي في سلطنة عمان ولقد كانت البداية لبنك نزوى مبشرة حيث فاق الاكتتاب الحد المطلوب لتأسيس البنك وفق الفترة الزمنية المحددة "شهر واحد" ووفق ما هو مطلوب في نشرة الإصدار (الاكتتاب) التي أعدها المؤسسون بالتنسيق مع الجهات الإشرافية. وفي العادة تنجم بعض الصعوبات إذ تبين أن الاكتتاب جاوز الأسهم المعروضة أو، من الجهة الأخرى، إذا لم يتم الاكتتاب بكامل الأسهم المعروضة خلال مدة الاكتتاب الأولي أو حتى بعد زيادة المدة. وكل هذا جائز وفقا لاعتبارات عديدة من أهمها عدم قناعة الجمهور، والمؤسسات الاعتبارية، بالمشاركة في هذه الشركة الجديدة للأسباب التي يرونها.

وبعد أن تبين أن الاكتتاب في بنك نزوى الجديد تجاوز حد المبلغ المطلوب بأكثر من ١١ مرة، وهذا تجاوز له تأثيره على مجرى الأمور، أصبح النظر في أمر المبالغ الزائدة أمر ضروري بل حتمي وفق قوانين الشركات التجارية وقوانين أسواق المال في السلطنة. ومن هذا المنطلق قامت الهيئة العامة لسوق المال بدراسة الوضع المتعلق بتخصيص الأسهم آخذة في الاعتبار منح تخصيص معقول "لصغار المستثمرين" أي صغار المكتتبين، وفي هذا عدالة تجاههم تظهر من إتاحة الفرصة المعقولة لهم للمشاركة بإيجابية في هذا البنك الإسلامي والذي يمثل لهم أملا لمستقبل جديد.

وعدنا في المقال السابق الحديث عن التعامل مع صغار المستثمرين. وبالرجوع لقانون الشركات التجارية العماني نلاحظ بأن المادة (٦٥) منه تنص أنه إذا تبين أن الاكتتاب جاوز الأسهم المعروضة فيجب توزيعها بين المكتتبين بنسبة عدد الأسهم المكتتب بها بواسطة أي مكتتب، كما أن المادة تعطي الجهات المختصة الحق في توزيع حد أدنى من الأسهم على جميع المكتتبين بالتساوي مع مراعاة صغار المكتتبين. وتنفيذا لهذا قامت الهيئة العامة لسوق المال بالتنسيق مع الجهات الأخرى بتخصيص عدد ٢٠٠٠ سهم لكل مكتتب يقع من ضمن مجموعة "صغار المكتتبين" وهم من الذين اكتتبوا بما يساوي ١٠٠ ألف سهم كحد أقصى للمكتتب. وأما بالنسبة للفئة التي تعتبر من كبار المكتتبين "أي كل من تجاوز ١٠٠ ألف سهم" تم التخصيص وفق الطريقة المذكورة في نشرة الإصدار (الاكتتاب) أي وفقا لمبدأ النسبة والتناسب وهذا تحقيقا لمبدأ منح الفرصة العادلة لكل مكتتب وبما يتماشى مع النسبة التي قرر الاكتتاب بها. مع العلم أن الهيئة لجأت لهذه الطريقة لأن الاكتتاب تجاوز الأسهم المطروحة للاكتتاب العام لعدة مرات بعد أن تم تقديم أكثر من ٦٠٠ مليون ريال عماني.

وفي مثل هذا الوضع لا بد من العمل على إعادة جزء من هذه الأموال لأصحابها لأنها أصبحت خارج "الكوته" المطلوبة.

والنقطة القانونية لإعادة المبالغ الزائدة والممارسة السليمة التي قامت بها، هيئة سوق المال في عمان، والتي تستوجب الوقوف عندها هي عدم الاكتفاء والتقيد بما ورد في نشرة الإصدار (الاكتتاب) بل تطبيق توجيهات المشرع وروح القانون الذي يتيح وينادي بمراعاة صغار المستثمرين من المكتتبين في الشركات الجديدة خاصة التي ستقوم بدور كبير أو من المتوقع أن تؤثر بجدية على مسار الحركة الاقتصادية والاستثمارية في البلد. وحقيقة فإن منح نسبة معقولة من الأسهم لفئة صغار المكتتبين تتيح الفرص الاستثمارية المناسبة في أسواق المال لشريحة جديدة من المستثمرين ويضخ دماء جديدة للسوق، وهذا بالطبع سيوسع قاعدة المشاركة في أسواق المال والتداول في الأسهم والسندات... المطروحة في السوق.

إضافة إلى تحريك سوق المال فان هذه الكتلة من المساهمين قطعا ستتمكن من لعب دور أكثر إيجابية خاصة وأنها تملك نسبة معقولة من أسهم الشركة التي قد تمنحها الحد الأدنى في المشاركة الفعلية في تطوير الشركة وتمكينها من تنفيذ مهامها بصورة أكثر إيجابية وديناميكية. وبهذا نقول أن هيئة سوق المال نجحت وبصورة مهنية واحترافية في معالجة أمر مبالغ الاكتتاب الزائدة وكل هذا سيدعم الاستثمار في أسواق المال في السلطنة وقبل ذلك سيعمل على توفير المناخ الملائم لهذه الشركة الجديدة، ومن خلفها المساهمون، لتكون أكثر فعالية وفائدة للملاك من حملة الأسهم ولكل فئات المجتمع المرتبطة بالشركة. وليكون بنك نزوى الإسلامي دلالة على "قلعة نزوى الجديدة" التي تقف شامخة عالية كقلعة نزوى التاريخية العتيقة التي تدل على تاريخ الأجداد المجيد.

وهكذا تصنعون قلاعا جديدة تشكل لبنة إضافية في مسار التاريخ الحديث لعمان.

وبصفة عامة، نقول إن ما حدث يعتبر سابقة مفيدة يتبين منها رغبة الجمهور في الاستثمار في أسواق المال والمشاركة الفاعلة فيه شريطة أن يكون هذا الاستثمار مقنعا وبمفاهيم وقيم جديدة تقود الاقتصاد العماني نحو الرخاء وتزيد من دخل المستثمر.

استقالة الأمين العام للمجلس العام

قدّم الدكتور عزالدين خوجة استقالته من الأمانة العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وذلك خلال اشهر أبريل المنصرم ليشغل منصب (ر م ع) الرئيس المدير العام بمصرف الزيتونة بتونس وذلك بناءاً على طلب الحكومة التونسية، والذي علق عليه د.عزالدين خوجة بأنه كان استجابة لنداء وطني.

ويشغل الأستاذ محمد بن يوسف منصب الأمين العام بالإنابة للمجلس العام. وكان قد شغل منصب رئيس المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي ومنصب المدير التنفيذي في المجلس منذ العام ٢٠٠٩.



د. عز الدين خوجة





أ . محمد بن يوسف

جديد المجلس: تنظيم دورة تدريب واعتماد المدربين

في إطار قيام المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بتطوير المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي من أجل تحسين جودة التدريب في الصناعة المالية الإسلامية وتأهيل العاملين والمتعاملين معها، فإن المركز الدولي يسعى إلى بناء قاعدة مدربين محترفين ومعتمدين لديه تتوافر فيهم الشروط المطلوبة والخبرة اللازمة بحيث يكونوا مقتدرين ومؤهلين لممارسة التدريب المصرفي والمالي الإسلامي وتقديم خدماتهم للصناعة المالية الإسلامية بأفضل السبل.

وعلى هذا الأساس فإن المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي ينظم برنامج خاص "لتدريب واعتماد المدربين" وذلك لمدة ٦ أيام متتالية بمقر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين.

ويمتد هذا البرنامج على ستة أيام تدريبية تشمل يوم تعريفي بالمنهج المقرر لشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد يغطي المبادئ الأساسية للصيرفة الإسلامية وأربعة أيام تغطي مهارات التدريب وفن العرض ويوم أخير تقييمي من قبل لجنة خبراء.



ويخضع المشاركون خلال اليوم الأول من البرنامج لاختبار عام في الصيرفة الإسلامية واختبار آخر في مجل التخصص المستهدف ويعتبر منطلقا ومتطلبا أساسياً لجميع برامج الدورات التدريبية في المالية الإسلامية كما يتضمن البرنامج أربعة أيام تأهيلية في مهارات التدريب لدعم وتلبية احتياجات المدربين وتحسين أدائهم التدريبي. ويشمل اليوم السادس والأخير من البرنامج جلسات عرض تقديمي من قبل المشاركين يخضع لتقيم هيئة الاعتماد.

دولة رئيس الوزراء الأردني يرعى الملتقى الدولي الأول للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في عمّان

تحت رعاية سامية من دولة رئيس الوزراء الأردني الأفخم يفتتح المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI و شركة Strategy for Business Development الملتقى الدولي الأول للبنوك والمؤسسات الإسلامية تحت شعار """صياغة مستقبل التمويل الإسلامي"، وذلك يومي ٢٧ و ٢٨ يونيو ٢٠١٢ في العاصمة الأردنية عمّان. الرجاء زيارة موقع الملتقى للتعرف على طريقة التسجيل والحصول على مزيد من التفاصيل. www.facib.net



إختتام برنامج المتطلبات القانونية في المالية الإسلامية



يطرح المجلس العام خلال شهر يونيو الجاري برنامج الماجستير المهني في المالية الإسلامية والذي يعد من الشهادات المهنية التي ينفذها المجلس العام.

و يشمل البرنامج مدخل وتعريف للمصرفي الإسلامي المعتمد من خلال تقديم مادة المدخل العام للمعاملات الإسلامية و مادة النظام المصرفي الإسلامي ومادة عمليات التمويل الإسلامي ومادة الخدمات المصرفية الإسلامية.

كما يشمل البرنامج تعريف الأسواق المالية الإسلامية ودورها ويتعرف فيها المتدرب على الضوابط الشرعية للتعامل في الأسهم، كما يطلع على قواعد وإجراءات التعامل في أسواق رأس المال ويدرس إدارة المحافظ الاستثمارية والصكوك الإسلامية و يتلقى مادةً خاصة بصناديق الاستثمار الإسلامية.

كما يتضمن البرنامج التجارة الدولية، وفيها يدرس الطالب أهمية التجارة الدولية وطرق تمويلها، إعتمادات خطابات الضمان وبواليص التحصيل والسحوبات المستندية، و الاعتمادات المستندية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، و كفالات العقود الدولية، و العمليات المصرفية المتعلقة بالتجارة الدولية.

كما يتعرف الطالب على المواد المتعلقة بالتأمين التكافلي، فيتم تقديم مبادئ التأمين التكافلي ومقارنته بالتامين التجاري و التأصل الشرعي للتأمين التكافلي وتطبيقات التأمين التكافلي في المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية على شركات التأمين والمشكلات المعاصرة لصناعة التكافل والآفاق الإسلامية.

كما يتطرق البرنامج إلى مادة المحاسبة المصرفية ويشمل بذلك تقديم مادة المدخل المحاسبي والقوائم المالية ومعيار العرض والإفصاح، و المعالجات المحاسبية "بيع الأجل وعمليات المرابحة المحلية والدولية"، والمعالجات المحاسبية لعقد الإجارة التشغيلية والمنتهية بالتمليك و المعالجات المحاسبية للإستصناع والسلم والتعامل بالعملات الأجنبية، و المعالجات المحاسبة للمشاركة والمضاربة والحسابات الختامية. وأخيرا فقد ارتأى المركز أن يترك للطالب حرية الاختيار بين مواد التدقيق الشرعي أو مواد إدارة المخاطر أو مواد الحوكمة والامتثال، ففي التدقيق الشرعي يطلع الطالب على نظم الرقابة والمراجعة في المصارف الإسلامية، وأدوات المراجعة الشرعية الميدانية، و إجراءات الأعمال والعلاقة مع الهيئات الشرعية، ومادة الجودة النوعية في المراجعة الشرعية، والإطار المهني للاحتراف في التدقيق الشرعي الخارجي.

اما في حال اختيار الطالب مادة إدارة المخاطر، فإنها تشمل أنواع المخاطر وأنواعها وكيفية إدارتها طبقا للمعايير الدولية الإسلامية، و إدارة مخاطر السوق في المصارف الإسلامية، و إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية، و إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية، و إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية.

وإذا ما رغب طالب الماجستير المهني في دراسة الحوكمة والامتثال فإن المواد التي يشملها التخصص تكون على النحو التالي: مدخل إلى الحوكمة في المصارف الإسلامية، و عناصر البيئة المساندة للحوكمة في المصارف، و المعايير الدولية والإسلامية للحوكمة، و أسس وكيفية الامتثال في المصارف الإسلامية، و نماذج من الامتثال في المصارف الإسلامية.

المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم (المركز)
رؤية شرعية عصرية لفض النزاعات المالية

تعريف المركز :

المركز مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية تم تأسيسها بتظافر جهود كل من البنك الإسلامي للتنمية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها دولة مقر المركز.

التأسيس وبداية النشاط:

تم تأسيس المركز يوم ٢٠٠٥/٤/٩م من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية الذي حضره أكثر من سبعين مؤسسة مالية محلية ، وإقليمية ، ودولية إضافة إلى جهات حكومية وغير حكومية. وبدأ النشاط الفعلي بالمركز في شهر يناير ٢٠٠٧م.

هدف ورسالة المركز :

يهدف المركز بصفته مؤسسة دولية متخصصة إلى تنظيم الفصل في سائر النزاعات المالية التي تنشأ بين المؤسسات المالية ، أو بينها و بين عملائها ، او بينها و بين الغير عن طريق المصالحة أو التحكيم.

ويراعى في المصالحة والتحكيم عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها كما نص على ذلك النظام الأساسي للمركز.

كيفية التحكيم لدى المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم:
يكون التحكيم لدى المركز إما بالشرط التحكيمي وهو الأصل أو بمشارطة التحكيم (بعد نشوب النزاع) ويوصي المركز باعتماد الصيغ التالية:

(أ) بالنسبة للخلافات التي قد تنشأ في المستقبل يقترح المركز على المتعاقدين إدراج النص التالي في بند من بنود الاتفاقية: " إذا نشأ أي نزاع بين الطرفين (الأطراف) عن تفسير أو انعقاد أو تنفيذ أو فسخ أو إلغاء أو صحة أو بطلان هذه الاتفاقية (العقد) أو ما يتفرعها عنها أويرتبط بها يُحال إلى هيئة تحكيم تعين بعدد وتر من المحكمين وتفصل في النزاع بحكم نهائي وملزم وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في نظام المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم" .

(ب) بالنسبة للخلافات التي نشأت ولم يتم النص على شرط التحكيم المذكور بالفقرة (أ) أعلاه أو تخصيص أي جهة تحكيم أخرى ، يقترح المركز على أطراف النزاع إبرام اتفاق يتضمن النص التالي :

" نشب بين الطرفين خلاف / نزاع بشأن (يذكر بإيجاز مضمون الخلاف وطبيعته). وتسوية لهذا النزاع ، يوافق الطرفان بموجب هذا الشرط على أن يحال النزاع إلى التحكيم للبت فيه بشكل نهائي طبقاً لقواعد وإجراءات المركز الإسلامي الدولي للمصالحة و التحكيم بدبي" .

مزايا التحكيم لدى المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم:

علاوة على السرعة في فض النزاعات، والسرية في معالجة المسائل المعروضة على المركز، واختيار اهل الخبرة والإختصاص، يُمكّن التحكيم لدى المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم من الحصول على أحكام مطابقة للشريعة الإسلامية تصدر عن متخصصين في المعاملات المالية الإسلامية بأبعادها الفنية والقانونية والشرعية. ويحرص المركز على الشفافية في المعاملة ، وذلك بوضع إجراءات للتحكيم واضحة المعالم و معلومة من الجميع بما في ذلك جدول مصاريف التحكيم على ذمة أطراف النزاع .كما أن التحكيم المتخصص الذي يتبناه المركز سيوفر الظروف السانحة لصدور أحكام مرجعية متوازنة و مطابقة لأحكام الشريعة وذلك بفضل التعمق في مجال فقه المعاملات المالية.

الخدمات الأخرى التي يوفرها المركز

- يوفر المركز استشارات ومعلومات عن التحكيم عموما والتحكيم الإسلامي خصوصاً.
- يقدم المركز استشارات بشأن صيغة البنود المدرجة في العقود والاتفاقيات قبل ابرامها وذلك تفادياً لأي نزاع قد ينشب في المستقبل بشأن تأويل مضمون هذه البنود تأويلاً سلبياً.
- يملك المركز قائمة من المحكمين والخبراء من داخل العالم الإسلامي ومن خارجه مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة المهنية. ويمكن لأطراف النزاع طلب المركز المساعدة على تعيين محكمين أو مصالحين في قضايا لا تطبق فيها لوائح المركز.

بعض الإنجازات العلمية للمركز الإسلامي الدولي للمصالحة

والتحكيم (المركز)
يعمل المركز إلى جانب وظيفته الأساسية في فض النزاعات إلى تقديم خدماته الإستشارية القانونية والشرعية كما يحظى باحترام كبير من قبل الأوساط المهنية والأكاديمية حيث نال ثقة العديد من الجهات التي جمعها العمل المشترك مع المركز في نشاطات عدة نذكر منها:

فض نزاعات الصناعة المالية الإسلامية عبر المصالحة والتحكيم:
يتولى المركز حاليًا القيام بدوره الأساسي في فض نزاعات الصناعة المالية الإسلامية، إذ يلحظ المركز الزيادة النسبية في القضايا التحكيمة وتنوعًا ملحوظًا في طبيعة المنازعات التحكيمية المعروضة على المركز حيث فصل المركز في دعاوى تحكيمية حول عقود المرابحة وبيع المساومة والإجارة المنتهية والإستصناع بالتمليك والإجارة الموصوفة في الذمة وغيرها من المعاملات المالية الإسلامية، كما حقق المركز أرقامًا قياسية في آجال فض النزاعات بالمهنية والدقة المطلوبة حيث يبلغ المتوسط الزمني لفض النزاعات لدى المركز في آخر القضايا التحكيمية التي نظرها حتى اللحظة هو ٣ أشهر و٢٦ يومًا، كما يراعي المركز احتساب رسوم ونفقات التحكيم وفق طبيعته غير الربحية حيث يتقاضى المركز رسمًا إداريًا بحد أقصى ٢ ٪ من قيمة النزاع، كما يسعى لخفض التكاليف الأخرى للتحكيم مع الحفاظ على المستوى المنشود في اختيار المحكمين وإتمام إجراءات التحكيم وفق نظم ولوائح المركز المستندة أساسًا على النظم والمعايير الدولية المعتمدة في التحكيم التجاري.



إعداد دراسات قانونية وشرعية ونماذج قوانين: كلف المركز من قبل هيئة المحاسبة بإعداد دراسة قانونية شرعية تمهيداً لوضع معيار شرعي حول "مدى قبول القوانين الوضعية لتحكم عقود المنتجات المالية الإسلامية"، كما أعد المركز دراسة لدولة جيبوتي حول الصيرفة الإسلامية وقام بتكوين فريق عمل لتقديم دراسة متعلقة بمساعدة البنك المركزي في دولة جيبوتي على الإشراف على عمليات المصارف الإسلامية في جيبوتي، كما تم تكليف المركز إعداد قانون نموذجي للتأمين التعاوني وغيرها من الدراسات القانونية والشرعية التي يعدها المركز خدمة للصناعة المالية الإسلامية.

إعداد دراسة تفصيلية بشأن إنجاز مدونة للأحكام الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة : تم تكليف المركز من قبل البنك الإسلامي للتنمية بموجب وثيقة الشروط المرجعية لتنفيذ هذه المهمة في ٩ مايو ٢٠١١ لإعداد دراسة تفصيلية بشأن إنجاز مدونة للأحكام الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة. وعلى هذا الأساس قدم المركز الدراسة المطلوبة منه في التاريخ المحدد ولحق تقديم الدراسة عقد اجتماع بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١١ بمدينة جدة في مقر البنك الإسلامي للتنمية بحضور عدد كبير من المختصين ونوقشت الدراسة المقدمة من المركز، واتفق المجتمعون على خطوات عملية لتنفيذ مشروع إنجاز المجلة الشرعية حيث ينتظر أن يقوم المركز بدور هام في إدارة تنفيذ هذا المشروع نظرًا لأهميته العلمية والعملية.

تقديم الدعم القانوني لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية:
يقدم المركز خدماته القانونية للمؤسسات التي بحاجة إلى دعم قانوني وشرعي في عملها خاصة تلك المؤسسات التي تعمل بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار فقد تم توقيع عدة إتفاقيات مع مؤسسات مالية إسلامية لتعزيز هذا التواصل، هذا وتشمل بنود الاتفاقية:

- تقديم الاستشارات القانونية والشرعية
- دراسة العقود وصياغتها.
- تقديم الحلول القانونية والشرعية للإشكالات التي يواجهها المصرف.

تنظيم وإعداد فعاليات علمية متعددة:قام المركز بتنظيم عدة فعاليات علمية منها ما هو قار سنويًا ومنها ما يعقده المركز بالشراكة مع جهات أخرى لها نفس الهدف في خدمة التحكيم، وآخر تلك الفعاليات هي :

مؤتمر (التحكيم والقضاء في الصناعة المالية الإسلامية): نظم المركز بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١١ في إمارة أبوظبي مؤتمر "التحكيم والقضاء في الصناعة المالية الإسلامية" بالتعاون مع معهد التدريب والدراسات القضائية وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي وبرعاية معالي وزير العدل الدكتور/ هادف بن جوعان الظاهري وبمشاركة نخبة من المتخصصين في مجال القانون والتحكيم القضائي.

دورة تدريبية حول " (التحكيم التجاري في الصناعة المالية الإسلامية)" : وقد نظمت الدورة يومي ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١١ في دولة السودان بالعاصمة الخرطوم وذلك بالتعاون مع المركز العالمي لبناء القدرات البشرية.

دورة تدريبية حول "الإجارة المنتهية بالتمليك" ودورة أخرى حول "المرابحة" : في إطار الدورات التدريبية التي تتناول على مراحل عقود التمويل الإسلامي نظم المركز يوم السبت ١١ فبراير ٢٠١٢ الدورة

التدريبية بخصوص عقد الإجارة المنتهية بالتمليك كما نضم يوم السبت ٢٨ أبريل ٢٠١٢ دورة تدريبية بخصوص عقد المرابحة في العاصمة أبوظبي.

دورة تدريبية حول "التحكيم التجاري من منظور إسلامي": وقد نظمت الدورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالعاصمة الرياض- المملكة العربية السعودية. في الفترة ٩ إلى ١١ يناير ٢٠١٢ وذلك بالتعاون مع مركز مكة للتحكيم والمعهد العالي للقضاء.

ملتقى حول " دعوى التحكيم – مشكلات عملية و دفوع إجرائية ": تعاون المركز مع مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري في تنظيم الملتقى في مقر غرفة تجارة وصناعة أبوظبي بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٢ وقد شارك في الملتقى نخبة من القانونيين والخبراء الذين ناقشوا أهم مستجدات التحكيم التجاري.

الملتقى السنوي الدولي الرابع للقانونيين في الصناعة المالية الإسلامية: نظم المركز يوم الخميس الموافق ٣ مايو ٢٠١٢ م الملتقى السنوي الدولي الرابع للقانونيين في الصناعة المالية الإسلامية بدبي تحت عنوان "الرؤية المهنية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية: القضاء والمحاماة والخبرة" وذلك استجابة لحاجة الصناعة المالية الإسلامية للنظر المسائل العملية التي لها علاقة وثيقة بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية.

دورة المحكم التجاري الإسلامي المعتمد: تم تنظيم برنامجًا تدريبيًا بالشراكة مع مكتب المعالي للتدريب والاستشارات في الفترة ٢٠-٢٤ مايو ٢٠١٢ بعنوان شهادة المحكم التجاري الإسلامي المعتمد.





عضوية المركز في مؤسسات دولية خدمية كعضو مراقب:
بناء على المكانة العلمية والعملية الرفيعة التي يحظى بها المركز فقد حظي بعضوية مراقب في كل من:

١. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
٢. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

نشرة المركز :
يصدر المركز نشرة دورية نصف سنوية توزع مجاناً، وتتضمن محاور علمية وإخبارية عدة كما يتوسط كل عدد تعريفاً مختصراً لاحدى المؤسسات الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية، ويعمل المركز على أن تصل هذه النشرة إلى جميع المهتمين من جمهور العملاء والمستثمرين ومكاتب المحاماة.



المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم
INTERNATIONAL ISLAMIC CENTRE FOR RECONCILIATION AND ARBITRATION

عنوان المركز:
مقر المركز بدولة الامارات العربية المتحدة بإمارة دبي . و يمكن مراسلة المركز على هذا العنوان التالي:

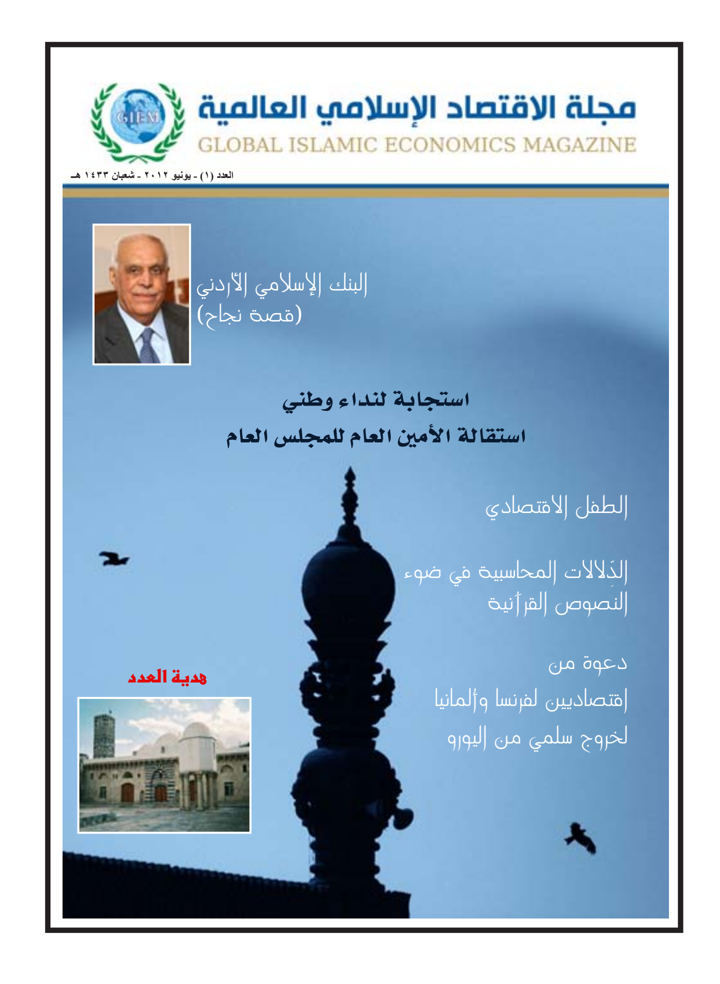
ص.ب : ١٨٢٢٢٢ دبي – الإمارات العربية المتحدة / هاتف : +٩٧١٤٢٩٤٩٢٩٢ فاكس: +٩٧١٤٢٩٥٩٥٤٠

INFO@IICRA.COM



أسعار الاشتراكات في العدد الدوري المطبوع من مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

سعر العدد الواحد	نوعية الاشتراك	عدد النسخ	سعر الاشتراك
٥ دولار	سنوي (٤ أعداد)	٥ أعداد	١٠٠ دولار
		١٠ أعداد	٢٠٠ دولار
	نصف سنوي (عددين)	٥ أعداد	٥٠ دولار
		١٠ أعداد	١٠٠ دولار





الملتقى الدولي الاول للبنوك و المؤسسات المالية الاسلامية

The First International Forum of Islamic Banks and Financial Institutions

27-28 June 2012
Landmark Hotel
Amman-Jordan
www.facib.net

For any Further Information Contact
Strategy for Business Development
Amman , Jordan
Co-Orgnizing Company for:
The First International Forum of Islamic Banks and Financial Instututions
Tel: 00962 6 5169600
Fax: 00962 6 5169601
Email: register@facib.net

المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية
CIBAFI

نحمي الصناعة المالية الإسلامية
وننقلها إلى العالم



نهتم بدعم الصناعة المالية من خلال :

- المعلومات المالية والإدارية
- البحوث والتقارير المالية
- خدمات اعتماد التدريب والشهادات
- مركز الأخبار
- المكتبة الإلكترونية
- الفتاوى
- الخدمات الإستشارية

الشهادت والدبلومات والبرامج التدريبية التي يقدمها المجلس

- شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد
- شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في:
  - الأسواق المالية
  - التجارة الدولية
  - التأمين التكافلي
  - التدقيق الشرعي
  - المحاسبة المالية
  - الحوكمة والامتثال
  - إدارة المخاطر
  - التحكيم
- الدبلوم المهني المتقدم في:
  - الصيرفة الإسلامية
  - المالية الإسلامية
  - التدقيق الشرعي
- برامج الماجستير:
  - الميني ماستر في المالية الإسلامية
  - الماجستير المهني في المالية الإسلامية



P.O.Box : 24456 Bahrain - E-mail: cibafi@cibafi.org
Tel : 0097317357300 - Fax: 0097317324902 -0097317357307

www.cibafi.org